تنمية وإعمار
Development and Reconstruction

مجلة علمية - صادرة عن يمن انفورميشن سنتر

العدد الخامس

يناير 2022

تنمية وإعمار

مجلة علمية

رئيس التحرير: د. أحلام عبد الباقي القباطي
مدير التحرير: أ.د. فتحية محمد باحشوان
سكرتير التحرير: د. عبد القوي حزام الشميري

هيئة التحرير
أ. د. فتحية محمد محفوظ
د. عبد القوي حزام الشميري
د. فتحية محمد الهمداني
م. عبد الوهاب محمد العاقل
م. أحمد سعيد الوحش
أ. هاجر سامعي

التدقيق اللغوي: أ. هاجر سامعي
الإخراج الفني: هاني عبدالله الناشري

Yemen Information Center
يمن انفورميشن سنتر

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز يمن انفورميشن سنتر
ولايسمح بإعادة طبع المجلة أو أي جزء منها او نقلها دون إذن خطي مسبق من المركز

www. yemeninformation.org
البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org
مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 04-425622

الفهـــــرس

المحتوى	الصفحة
قواعد النشر	6-2
الافتتاحية	8-7
بحث: العنف ضد المرأة وأثره على الأسرة والمجتمع: حضرموت أنموذجا - دراسة اجتماعية	66-9
بحث: تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن في ضوء التجارب العالمية - تصورٌ مقترح	124-67
ورقة بحثية: ملاءمة تشكيل الفضاءات المعمارية للعمارة الطينية مع البيئة المناخية في وادي حضرموت-اليمن	139-125

أهداف المجلة :

مجلة تنمية وإعمار هي مجلة بحثية تهتم بالبحوث والدراسات الإنسانية والتطبيقية المتعلقة بالتنمية والإعمار والتعايش المجتمعي والسلام، وتهدف إلى تحقيق مفهوم البحث العلمي الرصين بما يتلاءم مع التطور المعرفي والثورة العلمية والتكنولوجية، ويتمثل هذا المفهوم في تجسيد الشراكة والتعاون بين الجهدين الأكاديمي والمؤسسي في مختلف المجالات التنموية محلياً، ووصولا إلى المستوى الإقليمي والدولي من خلال الآتي:

1 – تكوين رصيد وثائقي (أبحاث، دارسات، أوراق عمل، تقارير تنموية) في العلوم التنموية الاجتماعية والتطبيقية.

2 – بناء شراكة من خلال اتفاقيات التعاون والشراكة مع الهيئات المحلية والدولية التي لها نفس الاهتمامات.

3 – نشر التجارب ذات العلاقة لمواكبة التطورات العلمية والتخصصية في المجالات التنموية المختلفة والسلام.

4 – تقديم دراسات تسهم بالارتقاء بوظائف المؤسسات والهيئات المعنية بمجالات التنمية الشاملة.

5 – نشر الأبحاث والدراسات التي تنطبق عليها شروط النشر في مجالات الدراسات والأبحاث العلمية في مختلف المجالات والتخصصات التنموية باللغتين العربية والإنجليزية.

6 – نشر ملخصات الأبحاث الجامعية في مجال الإعمار والتنمية والسلام التي تم مناقشتها وإجازتها، على أن يكون الملخص من إعداد الباحث نفسه.

شروط قبول المواضيع (بحث – دراسة - تقرير تنموي - ورقة علمية):

1 – أن تتسم الدراسة بالأصالة في الطرح، مع الالتزام بمنهجية البحث العلمي المتعارف عليها في مجالات الدراسات وأبحاث العلوم الإنسانية والإدارية، وكذا العلوم الطبيعية (التنموية).

2 – أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة ومراعياً لقواعد الضبط، وخالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والمطبعية.

3 –ألا يكون البحث منشوراً أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

4 – أن يسلم الباحث بحثه في نسخة إلكترونية بصيغة (WORD) عبر البريد الإلكتروني.

5 – أن تكون الرسوم والأشكال والجداول البيانية – إن وجدت – معدة بطريقة جيدة وواضحة، وأن تشتمل على العناوين والبيانات الإيضاحية اللازمة، وألا تتجاوز أبعادها وأحجامها هوامش الصفحة.

6 – ألا تزيد كلمات العنوان عن (20) كلمة.

7 – ألا تزيد عدد كلمات الملخص باللغة العربية عن (200) كلمة، وعن (250) كلمة باللغة الإنجليزية.

8 – أن يتراوح عدد الكلمات المفتاحية بين (5-2) كلمات.

9 – في حال استخدام الباحث لبرمجيات أو أدوات قياس كالاختبارات أو الاستبانات أو غيرها من أدوات، فعليه أن يقدم نسخة كاملة من الأدوات التي استخدمها إذا لم ترد في متن البحث أو لم تُرفق مع ملاحقه، وأن يشير إلى الإجراءات القانونية التي تسمح له باستخدامها.

10 – ألا يتجاوز عدد صفحات البحث في صورته النهائية، بما فيه الملخص والمراجع والملاحق، أربعين صفحة حسب التنسيقات الآتية:

- المسافة بين السطور (1.5) سم.
- حجم الخط في اللغة العربية: (14)، نوع الخط: (Simplified Arabic)، والعناوين بخط غامق.
- حجم الخط باللغة الانجليزية: (12)، نوع الخط: (Times New Roman) والعناوين بخط غامق.
- هوامش الصفحة: (2.5) سم من جميع الجهات، وترقم الصفحة أسفلها في المنتصف.

11 – أن يثبت البحث جميع المصادر والمراجع في قائمة المراجع؛ بحيث يتم سرد المراجع العربية والأجنبية –إن وجدت – وفق الطريقة الآتية:

– مثال لكيفية توثيق بحث منشور في دورية:

في قائمة المراجع: كوكز، فيصل صدام (2019): السلم والتعايش المجتمعي ودوره في التنمية الشاملة وتجاوز الأزمات العدد (7)، ص 65 – 90.

– في المتن: (كوكز: 2019)

– مثال لكيفية توثيق كتاب:

- أبو النصر، مدحت (2017): التنمية المستدامة (مفهوم-أبعادها -مؤشرات)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.

11 - يتم توثيق المصادر والمراجع في البحث وفقاً لطرائق التوثيق المتعارف عليها في العلوم الإنسانية والطبيعية، ويتم التوثيق في المتن بذكر الاسم الأخير وسنة النشر، وعلى الباحث تجنب كتابة اسم المرجع في الهامش، أي باتباع نظام (**APA**)، مع مراعاة أن يكون ترتيب قائمة المصادر والمراجع من الأحدث إلى الأقدم، تليها جميع الروابط الإلكترونية للمواقع في آخر القائمة.

شروط النشر في مجلة تنمية وإعمار:

1 - أن تكون المواضيع متوافقة مع أهداف مركز يمن انفورميشن وذات العلاقة ضمن سياق (مجالات التنمية- التعايش المجتمعي والسلام- مجالات الإعمار)

2 - أن تكون المواضيع ملتزمة بالمعيار الأساسي وهو موضوعية الطرح العلمي، وحيادية الباحث في التناول.

3- أن يلتزم الباحث بما ورد في فقرة (شروط قبول الموضوع للنشر: ص3)، وفي فقرة (أنواع الأبحاث والدراسات ص:4).

4- يرفق مع البحث موافقة خطية يقدمها الباحث أو الباحثون بنقل حقوق الطبع والنشر إلى مركز يمن انفورميشن سنتر ولا يحق للباحث نشرها في أي مكان آخر.

5- يتحمل الباحث كامل المسؤولية القانونية عن محتوى الموضوع، وتُخلي المجلة مسؤوليّتها عن أي حقوق محمّلة بالمحتوى قد تعرّض الباحث للمساءلة القانونية.

ملاحظة: في حالة استيفاء البحث أو الدراسة لشروط النشر في المجلة يتم النشر مجانياً، وهناك جائزة مادية لأفضل بحث أو دراسة، بالإضافة إلى ميدالية التميز في المؤتمر السنوي للمركز.

أما الأبحاث والمواضيع فوفق الطرق الآتية:

أولاً: الأبحاث الميدانية:

يورد الباحث ملخصاً يتضمن الهدف العام من البحث أو الدراسة يذكر فيه المحاور الأساسية التي تم تناولها، مع استعراض موجز لأهم الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات التي تم التوصل إليها.

ينبغي أن تحتوي الأبحاث الميدانية على مقدمة يوضح الباحث فيها طبيعة البحث ومسوغات القيام به، مشيراً إلى طبيعة المشكلة ومدى تأثيرها على الواقع التنموي والسلام، وأن يوضح باختصار ما أظهرته البحوث السابقة حول هذه المشكلة. يلي ذلك عرض لأسئلة الدراسة أو فرضياتها التي يمكن من خلالها التوصل إلى حل لتلك المشكلة، ثم يعرض الباحث حدود البحث الذي تم تعميم نتائج الدراسة في إطاره، ثم يذكر التعريفات الدلالية (المفهومات والمصطلحات الواردة في البحث)، ومن ثَمَّ يستعرض أهم الدراسات المرتبطة بالموضوع وأحدثها ويحللها ويناقشها موضحاً تعليقه عليها. يلي ذلك عرض لإجراءات البحث والمنهجية المتبعة ثم يقدم وصفاً لمجتمع البحث وعينته ونوع الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحديد مدى صدقها وثباتها، ثم يعرض بعد ذلك نتائج البحث ومناقشتها وما توصل إليه من توصيات ومقترحات خاتماً البحث بسرد قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

ثانياً: الأبحاث النظرية والتفسيرية:

يورد الباحث ملخصاً يتضمن الهدف العام من البحث أو الدراسة يذكر فيه المحاور الأساسية التي تم تناولها، مع استعراض موجز لأهم الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات التي تم التوصل إليها.

يعرض الباحث مقدمة البحث يوضح فيها طبيعة المشكلة أو الموضوع قيد الدراسة، مع تحديد أهمية البحث ودوره في إضافة الجديد إلى المعرفة السابقة، يلي ذلك عرض للموضوعات المطلوب تحليلها ومناقشتها بحيث تكون مرتبة بطريقة منطقية مع ما يسبقها أو يليها من الموضوعات لتؤدي بمجملها إلى توضيح الفكرة العامة التي يهدف الباحث الوصول إليها، على أن تتضمن الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات لحل المشكلة أو إزالة الغموض الذي يحيط بالموضوع قيد البحث. وأخيراً يرفق الباحث قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

ثالثا: الأوراق العلمية والتقارير التنموية:

الورقة العلمية:

لا بد من تقديم ملخص موجز يوضح الباحث فيه الهدف من الورقة العلمية، والنتائج، وأهم المصطلحات (الكلمات المفتاحية)، ثم يتم عرض مقدمة تبين المشكلة التي ترتبط بالجانب التنموي ودورها في وضع المعالجات للموضوع قيد البحث

وأهميتها، يلي ذلك عرض لمفردات الورقة بصورة متتابعة ومترابطة ومناقشتها وتحليلها بطريقة علمية ومنطقية وذلك لتوضيح الهدف العام الذي يسعى الباحث إلى تحقيقه، وبإمكان الباحث الاستعانة بوسائل متنوعة كالصور الفوتوغرافية أو الخرائط أو الأشكال البيانية لإثراء الموضوع وتوضيحه بطريقة أفضل، بعد ذلك يورد الباحث نتائج الورقة العلمية، ومن ثم يتم مناقشتها وتحليلها وتوضيح العلاقة بين ما توصلت إليه الورقة وبين النظريات الخاصة بالموضوع قيد البحث، ثم يختم الباحث الورقة بخاتمة يذكر فيها ما توصل إليه من نتائج بطريقة ملخصة وواضحة، ويرفقها بقائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

التقرير التنموي:

يتم عرض ملخص تنفيذي يوضح الباحث فيه الهدف من التقرير والنتائج التي توصل إليها بإيجاز، على أن يتضمن التقرير مقدمة توضح أهمية الموضوع، ثم تُعرض مفردات التقرير بطريقة منطقية وواضحة، ويُختتم بتوضيح شامل للنتائج وما الذي يمكن أن يضيفه للمجال المدروس، ثم بخاتمة موجزة مع إرفاق قائمة بالمصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها.

Yemen Information Center
يمن انفورميشن سنتر

ترسل جميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى العنوان الآتي:
يمن انفورميشن سنتر

مجلة تنمية وإعمار

البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org

الافتتاحيـــة

نائب رئيس المركز ومستشار الشؤون الاستراتيجية
د. عبد القوي الشميري

دأبت مجلة «تنمية وإعمار» منذ عددها الأول على المضي قدمًا في تحقيق الغايات الجوهرية التي حملتها على عاتقها للإسهام العلمي في تحقيق أهداف «يمن انفورميشن سنتر»، وهو ما لا يخفى على المتابع لتناميها المطرد؛ إذ أخذت تواصل هذا المسار بزخم واضح وتنام مشهود؛ فتضع في كل عدد لبنات حقيقية في بناء الوطن اليمني وإعماره من خلال ماً تناولته تلك الأعداد من أبحاث ودراسات وتقارير موجهة في سبيل التعرف على أهم مظاهر قصور التنمية، والكشف عن مواضع الشروخ في النسيج الاجتماعي التي يعمقها النزاع بين الأطراف المتصارعة، والسعي الجاد إلى معالجتها، وتقديم التصورات العلمية لإعادة بناء ما تهدم إنسانيًا وماديًا. كل ذلك يمثل ترجمة واقعية للأهداف السامية للمركز بقدر ما هو مؤشر على النهج الرصين والسير الواثق للمجلة بهدوء وروية مركزة على العمل الميداني والطرح العلمي الذي يضع اليد على الجرح ويقترح الحلول، مترفعة عن الضجيج الإعلامي والطرح الاستفزازي لأنهما -كما يعتقد القائمون عليها- لا يخدمان العمل الحقيقي الجاد في فضاء محموم بالصراع كحال اليمن في هذا الظرف الاستثنائي.

ها هي مجلة «تنمية وإعمار»، بوصولها إلى عددها الخامس، تقدم إضافة نوعية بما تحويه من أبحاث علمية موجهة للتنمية والإعمار. تستهدف المجلة تقديم الحلول المسنودة بالقراءة العلمية من خلال التركيز على ثلاث من القضايا هي الأكثر إلحاحًا في الشأن اليمني لا سيما في هذه المرحلة الحرجة؛ إذ تندرج القضية المركزية الأولى التي تناولها البحث الأول في مضمار التنمية الإنسانية ممثلة في محاولة إعمار ما خلفه العنف ضد مكون إنساني مهم في تكوين المجتمع اليمني ألا وهو المرأة. جاء البحث بعنوان «العنف ضد المرأة وأثره على الأسرة والمجتمع: حضرموت أنموذجا - دراسة اجتماعية» مستهدفًا الوقوف على ملامحظة ظاهرة العنف ضد المرأة في اليمن وتوضيح الأسباب والآثار على المرأة والأسرة والمجتمع، متخذًا من حضرموت أنموذجًا للتطبيق. خلص البحث بعد التحليل إلى أن هناك انخفاض في مستوى الوعي بالحقوق القانونية والشرعية الخاصة بالمرأة بين النساء بسبب ارتفاع أُمِّيَتَهُن، وأن العنف المعنوي هو أكثر أشكال العنف ضد المرأة انتشارًا، فضلًا عن التمييز ضدها على أساس النوع الاجتماعي، وأن العنف

النفسي يتزايد بين الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 14-12 سنة.

وجاء البحث الآخر الموسوم بـ«تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن في ضوء التجارب العالمية - تصورٌ مقترح» في مضمار الإعمار المادي؛ إذ ركز على التنمية المهنية في اليمن ودورها في الرقي بالمجتمع. توجه البحث إلى دراسة التدريب المهني الذي طال التدمير أهم مرتكزات بنيته التحتية والتحديثية جراء الصراع. وكان هدف البحث بناء تصورٌ مقترح لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن في ضوء التجارب العالمية المعاصرة متخذًا من تجربتي الصين وألمانيا نموذجًا لبناء تصور النهوض. وبعد الوقوف على مفهوم التعليم الفني وأهميته وواقعه في اليمن، وتحديد الصعوبات التي تواجهه، وسبل تطويره بالاهتداء بتجربتي الصين وألمانيا، توصل البحث إلى أن التعليم الفني في اليمن يعاني منذ نشأته من ضعف ارتباطه بالتنمية وسوق العمل. وحاليًا لا يؤهل التعليم الفني مخرجاته بالصورة المطلوبة للالتحاق بسوق العمل والإسهام في عملية التنمية نظراً لتدني مستوى مهاراتهم وضعف البنية التحتية والبرامج التعليمية وانعدام روابط الشراكة بين مؤسساته وسوق العمل.

أما الموضوع الثالث فهو ورقة بحثية نظرت إلى بعد آخر من أبعاد التنمية والإعمار هو بعد الهوية الحضارية تحت عنوان «ملاءمة تشكيل الفضاءات المعمارية للعمارة الطينية مع البيئة المناخية في وادي حضرموت-اليمن» لتلقي الضوء على ما يمثله المعمار الحضرمي من خصوصية جمالية وحضارية ومادية في إطار المعمار اليمني من ناحية، والمعمار العربي والإسلامي من ناحية أخرى، وقيمة هذه الخصوصية التي اكتسبها الحضارم من خصوصية البيئة والثقافة التي تطورت بناءً على التراكم المعرفي والثقافي بما تمثله من خبرات تؤهلهم للتعامل مع متغيرات الزمان والمكان في البناء المعماري بشكل عام، وتكوين مساحات وظيفية مناسبة للمناخ. وبعد أن تناولت الورقة الطرق الرئيسة لتكوين المساحات في العمارة الطينية ومدى ملاءمتها للظروف المناخية، انتقلت إلى استكشاف الأساليب الفنية والبيئية والثقافية في تشكيل المساحات. واختتمت بالوقوف عند كيفية تطوير الطين من أجل الاستخدام الأمثل في الهندسة المعمارية الحالية والمستقبلية. وخلصت الورقة إلى أن الحضارم قد طوروا أسلوبًا معماريًا يتميز بدرجة الحرارة والراحة الخفيفة إلى جانب الرضا النفسي من منظور جمالي؛ فلم يهتموا بالمساحات الداخلية فحسب، وإنما اهتموا أيضًا بالمساحات الخارجية مثل الشوارع والأحياء لتحقق توازنًا متكاملًا بين الظروف المناخية والراحة النسبية، إضافة إلى ما للصلصال من دور فعال في العزل الحراري وخفض درجة الحرارة، وهو ما يؤدي إلى توفير الطاقة المطلوبة للتدفئة والتبريد.

ختامًا، نتمنى للقارئ الكريم أن يجد في الأبحاث أعلاه ما يروى شغفه ويضيف إلى معارفه

العنف ضد المرأة وأثره على الأسرة والمجتمع: حضرموت أنموذجا

دراسة اجتماعية

أ.د. فتحية محمد باحشوان

25. سبتمبر. 2021

ملخص البحث

يهدف البحث إلى التعرف على مفاهيم العنف ضد المرأة وأشكاله ونظرياته، لتوضيح ملامح ظاهرة العنف ضد المرأة في اليمن، كما تم تقصي مدى انتشار ظاهرة العنف بين النساء في محاولة لتفسير ممارسة العنف، وتحديد عوامله وأسبابه وآثاره على المرأة والأسرة والمجتمع، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي المسحي لوصف واقع ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع اليمني، واتخذت واقع العنف ضد المرأة في حضرموت نموذجاً؛ فمن خلال القيام بتحليل مؤشرات العنف الواردة في الإحصائيات والتقارير والأبحاث، تم التعرف على مدى انتشار هذه الظاهرة في مجتمعنا ومدى وعي المرأة بحقوقها القانونية. وقد توصل البحث إلى نتائج عدة، من أهمها عدم وجود وعي مجتمعي بالحقوق القانونية والشرعية الخاصة بالمرأة، سيما بين النساء بسبب انتشار الأمية بينهن. ويعد العنف المعنوي أكثر أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة في حياتها، كما أن هناك معتقدات وممارسات اجتماعية تمييزية على أساس النوع الاجتماعي، وهناك العنف نتيجة العادات والتقاليد التي تتطلب من الرجل السيطرة على الأسرة مما يدفعه لاستخدام العنف والقوة لقيادتها، وبينت النتائج كذلك ازدياد العنف النفسي بين الفتيات أقل من 18سنة وخاصة لمن هن بين 14-12 عاماً.

الكلمات المفتاحية: العنف، العنف ضد المرأة، أثر العنف على الأسرة والمجتمع.

الفصل الأول

المقدمة

تعد ظاهرة العنف من الظواهر التي تعاني منها المرأة في كل دول العالم، لكنها تختلف من مجتمع لآخر بحسب المفاهيم السائدة ودرجة وعي المجتمع المحلي وعدالة القيم الاجتماعية؛ فهي من الظواهر الغريبة التي أصبحت تتفشى بشكل سريع في المجتمع، وتعد من أخطر الظواهر السلبية التي تهدد أمن الأسرة والمجتمع وكيانهما على حد سواء.

ويرتبط العنف ضد المرأة ارتباطاً وثيقًا بظاهرة العنف عامة، التي تعكس الجانب الانحرافي المهدد لاستقرار المجتمع؛ حيث يؤدي إلى خلق أشكال مشوهة من العلاقات الاجتماعية، وأنماط السلوك المضطربة داخل الأسرة وخارجها.

وقد بذلت حركة حقوق الإنسان في كثير من الدول العربية، والمنظمات الدولية جهوداً كبيرة للحد من ظاهرة العنف التي أصبحت عنواناً بارزاً لانتهاك حقوق المرأة في البيت والشارع والعمل، الأمر الذي دفع بالجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993م إلى إصدار إعلانها العالمي الداعي إلى القضاء على العنف البدني والنفسي والجنسي الموجه ضد النساء، وإلى إيقاف الظلم وإزالة الممارسات والأفعال تجاه المرأة. مع ذلك بقيت الظاهرة ماثلة في كل المجتمعات، وتعذر الحد من مخاطرها، بل وتنامى مفعولها، وتصاعدت آثارها السلبية الواقعة على جهود التنمية وجهود إرساء معايير العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو ما يتطلب المزيد من حملات التوعية وتسليط الضوء على هذه الظاهرة ومعالجتها معالجة جذرية.

وبناء على ذلك؛ فإن العنف الموجه ضد المرأة لا يقتصر على العنف الجسدي أو المادي فقط، بل يتسع ليشمل مختلف الأقوال والأفعال التي يمارسها الأفراد والمؤسسات لتكريس النظرة الدونية والتمييز ضد المرأة في المجتمع. إن التساهل مع العنف ضد المرأة يترتب عليه زيادة العنف الاجتماعي، وعند مناقشة أو تناول هذا الموضوع لا بد أن نضع في أذهاننا أن مشكلة العنف مشكلة معقدة لا نستطيع إرجاعها إلى عامل واحد، وإنما هناك مجموعة عوامل اجتماعية ونفسية مرتبطة بهذه الظاهرة تساعد على انتشارها في المجتمع؛ لذلك عملت كثير من المنظمات على مساعدة المرأة في الحد من هذه المشكلة والتعرف على حقوقها وواجباتها من خلال التعرف على كيفية حماية نفسها عن طريق تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني.

مشكلة البحث

تعد ظاهرة العنف ضد المرأة من أخطر الآفات الاجتماعية الراهنة التي تجتاح أغلب مجتمعات العالم بصفة عامة، والمجتمع اليمني بصفة خاصة، ولعل من أهم المؤشرات التي تعكس درجة خطورة هذه الظاهرة تزايدها وانتشارها على نطاق واسع؛ فالعنف سلوك مقصود موجه للفرد أو مجموعة من الأفراد، سواء كان لفظياً أو معنوياً أو مادياً أو جسدياً أو جنسياً أو اجتماعياً أو ثقافياً، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالفئة المستهدفة. ويعد العنف من الظواهر المنتشرة في العديد من المجتمعات نتيجة قلة الوعي وتدني الثقافة، أو بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة وعدم توفر متطلبات المعيشة بمختلف أنواعها.

والعنف ضد المرأة هو واحد من أكثر القضايا والمشكلات الاجتماعيّة المثيرة للجدل في وقتنا الحاضر التي ما زالت تعاني منها العديد من المجتمعات حول العالم لا سيما دول العالم الثالث أو الدول النامية ومنها اليمن. وبالنظر لما تلحقه هذه الظاهرة من أضرار جسمية ونفسية واجتماعية في المعتدى عليه، فإنها لم تعد ضد المرأة وحسب، بل أصبحت ظاهرة اجتماعية تهدد أمن الأسرة والمجتمع واستقرارهما على حد سواء.

لقد تعددت أشكال العنف وكثرت مظاهره في الآونة الأخيرة بشكل واضح في جميع نواحي الحياة، وأمام تفاقم هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة واستفحالها، غدا الاهتمام بها أمرا لازماً، لما يترتب عنها من آثار مدمرة على المستويين الفردي والاجتماعي. وإذا كان العنف هو ممارسة القوة بغرض الإضرار بالغير، فإن مفهوم العنف ضد المرأة في هذا البحث يعني الإضرار بالمرأة من خلال ممارسة القوة الجسدية بالضرب أو ممارسة العنف المعنوي كالإهانة والتجريح أو التحرش الجنسي... إلخ.

تتمثل مشكلة البحث في دراسة مفهوم العنف ضد المرأة ومدى انتشاره في مجتمعنا، ومعرفة الأسباب الدافعة إلى وقوعه، والآثار المترتبة على المرأة أو الأسرة أو المجتمع بسبب العنف، وتم بلورة هذه المشكلة في تساؤل رئيس هو:

ما مدى انتشار العنف ضد المرأة في المجتمع اليمني وفي حضرموت بالذات؟ وماهي أسبابه وآثاره على المرأة والأسرة والمجتمع؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية هي:

- ما أسباب العنف؟ وما هي الآثار المترتبة على المرأة والأسرة والطفل وطرق معالجة هذه الظاهرة؟
- ما مدى انتشار ممارسة العنف بأنواعه ومظاهره ضد المرأة في مجتمع حضرموت؟

أهمية البحث:

لا يختلف اثنان حول الدور الذي تلعبه المرأة في بناء المجتمع، ومن ثم فإن أهمية البحث تكمن في تناوله لمشكلة اجتماعية تواجهها المرأة أثناء أدائها لأدوارها الاجتماعية، حيث أصبح العنف سمة من السمات التي يتميز بها عصرنا الحالي في شتى جوانب الحياة. وقد تعددت العوامل التي تكمن وراء تنامي هذه الظاهرة لا سيما في مجتمعنا اليمني الذي يرزح تحت ظروف غير طبيعية كونت العديد من التحديات والصعوبات أمام المرأة اليمنية. ونتيجة لذلك فإن البحث الحالي سيتقصى الأسباب والعوامل التي تحيط بظاهرة العنف في المجتمع اليمني ومعرفة آثاره متخذا من مدينة حضرموت نموذجا لذلك؛ فلم تعد الظاهرة مقتصرة على شكلها النمطي؛ بل إن التنشئة الاجتماعية المبكرة والسلوكيات العنيفة داخل الأسرة، ووجود الممارسات الاجتماعية والتربوية غير السليمة وتنوع الأساليب التي يستخدمها الأفراد في المجتمع، قد تؤدي إلى ازدياد في حجم العنف.

سيمثل البحث نقلة نوعية ولبنة أساسية ومرجعية سبَّاقة لكثير من الأبحاث القادمة التي ستتناول ظاهرة العنف وما يتعلق بها، إذ لا يوجد –حسب علم الباحثة– مراجعٌ موثَّقة يمكن الرجوع إليها حول هذه الظاهرة بسبب انتشار ثقافة العيب.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على مظاهر العنف بين النساء في محاولة منه لتحديد عوامل العنف وأسبابه وآثاره على المرأة والأسرة والمجتمع، ولتحقيق الهدف الرئيس فلا بد من تحقيق الأهداف الآتية:

- توضيح مفاهيم العنف ضد المرأة ونظرياته وأشكاله.
- التعرف على ظاهرة العنف ضد المرأة في اليمن.
- التعرف على مدى انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة في حضرموت بوصفه نموذجاً.

مصطلحات البحث:

التعريف الإجرائي للعنف:

العنف: هو استخدام القوة المادية أو المعنوية لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين.

العنف ضد المرأة: عبارة عن الممارسات أو الأقوال أو الأفعال من الأفراد أو الجماعات تجاه المرأة، سواء كان لفظياً أو معنوياً، أو مادياً، أو جسدياً، أو جنسياً، أو اجتماعياً، أو ثقافياً، وتوقع الضرر بالمرأة.

أثر العنف على الأسرة والمجتمع: للعنف آثار ومؤشرات تدل على إلحاق الضرر بالمرأة، ويعد العنف من الظواهر المنتشرة في العديد من المجتمعات نتيجة قلة الوعي والثقافة، أو بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالفقر وانتشار الصراعات والحروب والبطالة، وعدم توفر متطلبات المعيشة بمختلف أنواعها، وكل هذا له آثار سلبية على الآسرة والمجتمع.

حدود البحث:

تم تحديد حدود البحث المكانية، والموضوعية، والزمانية كما يلي:

1) الموضوعية: العنف ضد المرأة والأسباب والآثار على المرأة والأسرة.
2) المكانية: الجمهورية اليمنية، محافظة حضرموت (نموذجاً).
3) الزمانية: تم إجراء البحث عام 2021.

منهجية البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي المسحي لوصف واقع ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع اليمني مع أخذ واقع العنف ضد المرأة في حضرموت من خلال القيام بتحليل مؤشرات العنف من الإحصائيات، والتقارير، والأبحاث الصادرة عن اتحاد نساء اليمن فرع المكلا، ومن تقارير وأبحاث اللجنة الوطنية للمرأة، ومن مركز الأمن... إلخ، ومن الدراسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، ومن التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية بغرض التعرف على مدى انتشار هذه الظاهرة في مجتمعنا ومدى وعي المرأة بحقوقها القانونية.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: مفاهيم البحث:

يركز البحث الحالي على المفاهيم الآتية:

مفهوم العنف

يشير معجم «المورد» إلى أن كلمة عنف تدل على عدة معانٍ ودلالات؛ فهي تعني: «أذى، اغتصاب، شدة، قسوة» (المورد، 1982: 1032) بمعنىً سلوك عدواني يقوم على القوة والقهر يوجه إلى فرد أو مجموعة أفراد، وفي اللغة الإنكليزية (violence) ينحدر من الكلمة اللاتينية (Violentia)، ومعناها الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات، ويتضمن معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين، ويمكن القول إن الدلالة اللغوية لكلمة العنف في اللغة العربية أوسع من دلالتها في اللغة الإنكليزية التي تقتصر على الاستخدام الفعلي للقوة المادية (Tontous, 1966: p.982).

أما العنف اصطلاحاً فهو ظاهرة تهدّد المجتمعات الآمنة، وتسلبها استقرارها، وتبعث القلق فيها، فتؤثّر في أجوائها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتربويّة والسياسيّة... وغيرها، والعنف هو استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع (بدوي، 1978: 441).

وهو كذلك أي عمل من أعمال العنف القائم على نوع الجنس يترتب عليه- أو من المحتمل أن يترتب عليه- أذىً بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل والإكراه والحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (الأمم المتحدة، 1993). كما يعرف العنف بأنه اضطراب نفسي، أو «هو إلحاق الألم لتحقيق هدف ما ضد المجتمع، تحقيقاً لمكسب شخص، أو الحصول على رضا نفسي المقصود منه إيلام الضحية (Wurtz and Lomette, 1984: 224).

ويعد مفهوم الإساءة Abuse أكثر المفاهيم ارتباطاً بالعنف، وهو أي فعل يقوم به شخص ما بقصد إيقاع الضرر بشخص آخر ويستخدم في عدد كبير من الدراسات مرادفاً لذلك النوع من السلوك العنيف الذي يحدث من جانب الآباء لأبنائهم، أو

تلك الإساءة التي تحدث للزوجة من خلال سلوك عنيف، وكذلك الإساءة للوالدين والمسنين، وكذلك الإساءة للطالب من معلمه أو القسوة في المعاملة أو التوبيخ والضرب أو الشجار الذي يؤدي أحياناً إلى إحداث جروح. وللإساءة صور متعددة تأخذ مظهراً للعنف الذي يصل في ذروته إلى حالة القتل (القصاص، 2005: 10).

أما مفهوم القوة Power فهو من المفاهيم المرتبطة بالعنف؛ فالقوة في جوهرها هي علاقة تأثير أو سلطة أو قسر تمنح أحد الفاعلين قدرة على أن يجعل الآخر/ الآخرين يتصرفون بطريقة لم يكن ليسلكوها لولا وجود الطرف المالك للقوة. والعنف سلوك يمارس فيه أحد الأطراف القوة على الطرف الآخر؛ فعلاقات القوة منتشرة على نحو طبيعي في كل ميادين الحياة، لكن يمكن أن تتحول القوة إلى انتهاك جسدي أو معنوي، بحيث تسلب حقوق الإنسان الواقع عليه العنف لا سيما الحق في تقرير ما يقوم به جسده وما يفعل به والحق في اتخاذ قراراته بنفسه وتعامله مع عواقب تصرفاته كما يذهب جارفر؛ ومن ثم فإن العنف هو كل فعل يستخدم القوة من طرف فاعل لانتهاك طرف آخر بشكل مادي أو معنوي، والفاعل في هذا التعريف قد يكون فرداً أو جماعة أو مؤسسة؛ وعليه فإن صور الانتهاك التي يقوم بها الأفراد من اعتداء أو قسوة جسدية أو توبيخ أو اغتصاب أو قتل أو تهديد أو احتقار أو قذف تعد جميعها صوراً للعنف بجانب الشغب والإرهاب والحروب وصور العنصرية والعبودية... إلخ (القصاص، 2005: 11).

من خلال ما سبق يتضح أن العنف شيء غير مرغوب فيه، وهو يصيب بالذعر والخوف لما يؤدي إليه من نتائج؛ إذ إنه يهدد المنجزات التي حققها الإنسان خلال السنوات الماضية، والأسوأ من ذلك كله عندما يتعدى ويمتد هذا العنف إلى المرأة بما تمثله من قيمة إنسانية ومجتمعية واقتصادية أيضاً.

العنف ضد المرأة:

العنف ضد المرأة عبارة عن سوء معاملة المرأة، يتجسد في سلوك عدواني ضدها يقوم به في كثير من الأحيان الزوج أو الأب أو الأخ أو أحد الأقارب، وحتى يمكن أن يقوم به شخص غريب، ويلحق بها ضرراً مادياً جسدياً (كالضرب والجرح والحرق والاغتصاب)، أو ضرراً معنوياً (كالإهانة والشتم والسب والتحقير)، أو كليهما معا.

وتعرف الأمم المتحدة العنف الممارس ضد المرأة بأنّه «أيّ فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجّح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحيـــة الجسمانيـــة أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمـــان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في

الحياة العامة أو الخاصة » (الأمم المتحدة، 1993). ويعرف Gelles and Straus العنف بأنه سلوك عمدي أو شبه عمدي يسعى إلى الإيذاء البدني ضد شخص آخر (السمري، 2000: 455).

فالعنف ضد المرأة هو العنف القائم على نوع الجنس وقد عرفه بعضهم أنه كل فعل أو قول أو ممارسة للرجل سواء كان فرداً أو جماعة تجاه المرأة ينطوي على شكل من أشكال التمييز المستند إلى مرجعيات ثقافية تقليدية.

وهناك أنواع من العنف منها العنف المشروع وأفعال العنف غير المشروع، فعلى سبيل المثال كثيراً ما يعد الضرب داخل الأسرة أمراً مقبولاً ثقافياً ومعيارياً، أما إذا تعرض أحد أفراد الأسرة للضرب من أحد الغرباء فإنه يعد سلوكاً غير مشروع.

وهناك عنف العشير ويشير إلى سلوكيات ينتهجها عشير أو شريك سابق تتسبب في أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك الاعتداء البدني والإكراه الجنسي والإيذاء النفسي وسلوكيات السيطرة.

ويأخذ العنف إشكالاً عديدة منها العنف «المادي الجسدي» بما في ذلك التحرش الجنسي والعنف المعنوي الذي من أشهر صوره السخرية والاستهزاء والتحقير والمعاملة الدونية والتعذيب النفسي وحرمان المرأة من الحقوق التي أوجبت لها شرعاً وقانوناً.

والعنف ضد المرأة من أكثر القضايا والمشكلات الاجتماعية المثيرة للجدل في وقتنا الحاضر، وما زالت تعاني منها العديد من المجتمعات حول العالم، خاصة دول العالم الثالث أو الدول النامية. وتنتج هذه المشكلة عن جملة من العوامل والمسببات التي تؤدي إلى ظهورها وتشجع على تفاقمها، وتستهدف بصورة رئيسة العنصر النسوي حول العالم، وتؤثر على حياة المرأة من جميع الجوانب، سواء الاجتماعية أو المهنية أو الأكاديمية، وكذلك تسلبها حقها في اتخاذ القرار وتحديد المصير، وتستنزف حقوقها المختلفة.

هناك مجموعة من الحقائق التي قامت منظمة الصحة العالمية بنشرها عن العنف ضد المرأة وهي:

- يمثّل العنف ضد المرأة –لا سيما عنف العشير والعنف الجنسي– مشكلة مستديمة وكبيرة من مشاكل الصحة العامة، وانتهاكاً لحقوق الإنسان التي تتمتع بها المرأة.
- تشير التقديرات العالمية المنشورة من منظمة الصحة العالمية (المنظمة) أن

واحدة من كل ثلاث نساء في أنحاء العالم تتعرض في حياتها للعنف البدني و/ أو العنف الجنسي على يد العشير أو غير الشريك.

- يمارس العشير هذا العنف في معظمه، وعلى الصعيد العالمي ككل تفيد ثلث النساء تقريباً -27 %- اللواتي تتراوح أعمارهن بين (15) و(19) سنة من المرتبطات بعلاقة جنسية بأنهن يتعرضن لشكل معين من أشكال العنف البدني و/ أو الجنسي على يد عشرائهن.
- يمكن أن يؤثر العنف سلبياً على صحة المرأة البدنية والنفسية والجنسية وصحتها الإنجابية، ويتسبب في زيادة خطورة الإصابة بفيروس العوز المناعي البشري في بعض الأماكن.
- بالإمكان منع العنف ضد المرأة، ويؤدي قطاع الصحة دوراً هاماً في تزويد المرأة المعرضة للعنف بالرعاية الصحية الشاملة، بوصفه مدخلاً لإحالتها إلى خدمات دعم أخرى قد تلزمها (منظمة الصحة العالمية، مارس 2021).

وتعد مؤشرات العنف ضد المرأة من أصعب المؤشرات وذلك يعود إلى صعوبة الحصول على البيانات عن هذه الظاهرة ومن استخلاص المؤشرات عنها، والسبب في ذلك يعود إلى العادات والتقاليد المجتمعية خاصة في المجتمعات المحافظة كمجتمع محافظة حضرموت الذي لا يوجد فيه إعلان عن حالات العنف ضد النساء ومن ثم لا يتم الإبلاغ عنها وتسجيلها وتوثيقها بالشكل المطلوب في أماكن الضبط أو المراكز الصحية والأمنية.

مفهوم العنف الأسري (Family Violence):

يعرف العنف الأسري بأنه عنف يحدث داخل الأسرة ويمارسه أحد أعضائها (الزوج أو الزوجة أو أحد الأبناء) ضد نفسه أو ضد باقي أعضاء الأسرة، وهو سلوك لا-اجتماعي يتعارض مع قيم المجتمع، ويهدد كيان الأسرة والمجتمع ككل، إلى جانب كثير من المشكلات داخل الأسرة على رأسها الطلاق (أبو النصر، 2009: 207).

ويعرف أيضاً بأنه سلوك يصدره فرد من الأسرة صوب فرد آخر، ينطوي على الاعتداء عليه بدنياً، بدرجة بسيطة أو شديدة، بشكل متعمد، أملته مواقف الغضب أو الإحباط أو الرغبة في الانتقام أو الدفاع عن الذات أو لإجباره على إتيان أفعال معينة أو منعه من إتيانها، قد يترتب عليه إلحاق أذى بدني أو نفسي أو كليهما به (شوقي، 2000: 24).

العنف ضد الزوجة:

هي تلك الأفعال التي تتضمن عنفاً جسدياً ضاراً موجهاً نحو النساء بوساطة أزواجهن ويشمل الإيذاء الجنسي والاغتصاب الزوجي (إجلال، 1999: 27).

ثانياً: الجانب النظري:

يتناول هذا الجزء من البحث محورين هما:

- أشكال العنف ضد المرأة.
- النظريات المفسرة لسلوك العنف ضد المرأة.

(1) أشكال العنف ضد المرأة:

يتخذ العنف ضد المرأة أشكالاً عدة، ويمكن أن يشمل عنفاً بدنياً وجنسياً ونفسياً وإساءة معاملة اقتصادية، وتعد تسمية أشكال ومظاهر من العنف ضد المرأة خطوة مهمة نحو الاعتراف بها ومعالجتها. وقد أظهر تقرير أصدرته الأمم المتحدة في عام 2001 أن واحدة من بين كل ثلاث نساء في العالم تتعرض للضرب أو الإكراه على ممارسة الجنس، أو إلى إساءة المعاملة بصورة أو بأخرى، وغالباً ما تتم هذه الانتهاكات لحقوق المرأة بواسطة شخص يعرفنه (أبو غزالة، 2019: 6).

وتتفاوت أشكال العنف ضد المرأة ومظاهره باختلاف السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي في مجتمع ما أو دولة ما، فربما تزداد بعض أشكال العنف أهمية بينما تنخفض أهمية بعضها الآخر كلما مرّت المجتمعات بتغيرات ديموغرافية وإعادة تشكيل الاقتصاد وتحولات اجتماعية وثقافية.

- **العنف ضد المرأة داخل الأسرة:**

وتمتد أشكاله عبر دورة حياتها، من العنف قبل الولادة إلى العنف ضدها وهي امرأة مسنة، ومنها:

أ- العنف بين الشريكين في العلاقات الحميمة، أو كما يشار له بعبارة العنف العائلي أو إساءة المعاملة بين الزوجين. وقد ثبت أنه الأوسع انتشارا بين أشكال العنف ضد المرأة كافة، ويتمثل في: أعمال الإكراه الجنسي والنفسي والبدني التي يمارسها الشركاء ضد نساء بالغات أو مراهقات دون رضاهن، العنف البدني الذي يشمل استخدام القوة البدنية أو القوة المادية أو السلاح قصدا

لإيذاء أو جرح المرأة. أما العنف الجنسي فيشمل الاتصال الجنسي بصورة اعتداء دون رضا المرأة –سواء المتزوجة أو غير المتزوجة–، في حين يشمل العنف النفسي السيطرة على المرأة أو عزلها أو إذلالها أو إحراجها، ويشمل العنف الاقتصادي حرمان المرأة من الحصول على الموارد الأساسية والتحكم بها.

ب- إن وأد البنات واختيار جنس الجنين والزواج المبكر والعنف المتصل بالمهر وختان الإناث والجرائم التي ترتكب باسم الشرف وإساءة معاملة الأرامل هو شكل من أشكال العنف ضد المرأة، وهي ممارسات تقليدية مؤذية، ويمكن أن تشارك فيها الأسرة والمجتمع المحلي. وهناك أشكال أخرى للممارسات التقليدية المؤذية للمرأة تمتاز بها بعض الدول، منها على سبيل المثال: تقييد حق البنت الثانية في الزواج، وزواج الأرملة من أخي زوجها، والزواج بالإكراه.

- **العنف ضد المرأة في المجتمع المحلي:**

يتخذ شكل العنف البدني والجنسي والنفسي مظهرا يومياً في الأحياء التي تسكن فيها النساء، وفي وسائل النقل، وفي أماكن العمل، وفي المدارس، والأندية الرياضية، والكليات، والمستشفيات، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية.

ومن الصور التي يظهر بها:

(أ) قتل الأنثى بناء على جنسها، وقد يكون إرث النزاع الداخلي المسلح عاملا مساهما أيضا في ازدياده في كثير من الأحيان.

(ب) العنف الجنسي الذي يرتكبه شخص غير شريك للمرأة (قريب، صديق، رجل معروف لدى المرأة، جار، زميل عمل، غريب). ومن الصعب تحديد مدى انتشار هذا النوع من العنف؛ لأن العنف الجنسي يظل في كثير من المجتمعات مسألة تجلب العار الشديد للمرأة ولأسرتها، ثم إن الإحصاءات المستمدة من سجلات الشرطة غير ذات ثقة بسبب قلة الإبلاغ عن هذه الجرائم (باباخان، 2009: 41-3).

(ج) التحرش الجنسي، وتتمثل هذه الصورة من أعمال العنف في إكراه المُعتدي عليه –سواء كان ذكراً أو أنثى– على ممارسة الجنس، أو القيام بأعمال جنسية فاضحة مع المعتدي. ويعد الاغتصاب أخطر صور الاعتداء الجنسي في نطاق الأسرة، وغالباً ما يمارس الاعتداء الجنسي تحت تهديد المُعتدى عليه بإيذائه إذا لم يرضخ لرغبات المعتدي (أحمد، 2001: 352).

(2) **النظريات المفسرة لسلوك العنف ضد المرأة:**

بالرجوع إلى الواقع النظري وُجد أن هناك العديد من المساهمات النظرية والمداخل التي ساهمت في دراسة مشكلة العنف ومنها:

- **النظرية البنائية الوظيفية:**

ينظر أصحاب هذه النظرية إلى المجتمع بوصفه كُلًّا مؤلفاً من أجزاء مترابطة يؤدي كل منها وظيفة لخدمة أهداف الكل؛ فالمجتمع ما هو إلا نسق يضم مجموعة من العناصر المتساندة التي تسهم في تحقيق تكامله، غير أن هذه التكامل لا يتم بصورة مثالية؛ فمن المتوقع حدوث بعض الانحرافات في النسق تحول دون أداء وظائفه على النحو الكامل.

وينظر الاتجاه الوظيفي إلى العنف على أساس أن له دلالة داخل السياق الاجتماعي؛ فهو إما أن يكون نتاجاً لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي تنظم وتوجه السلوك، وإما أن يكون نتاجا للامعيارية وفقدان التوجيه والضبط الاجتماعي الصحيح (إسماعيل، 1999: 24).

ويعد عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون وعلماء كثيرون من أنصار هذه النظرية. وهم يرون أن البناء الاجتماعي في المجتمع الكبير يمارس ضغوطاً أكيدة على بعض الأشخاص تدفعهم إلى السلوك غير السوي، وأن السلوك الانحرافي ما هو إلا نتيجة للتناقض بين الأهداف المحددة ثقافياً وبين الوسائل التي تقرها النظم الاجتماعية لتحقيق تلك الأهداف؛ فالمجتمع الأمريكي –مثلاً– يضع النجاح هدفاً لكل فرد، ويركز بالأحرى على الهدف وليس على الوسائل المشروعة لتحقيقه، ومن ثم فإن الكثير من الناس غير القادرين على تحقيق هدف النجاح المادي عن طريق الوسائل المشروعة يلجؤون الى أي وسيلة أخرى -بما في ذلك الجريمة- لتحقيق تلك المكاسب.

ويذهب ميرتون إلى الاعتقاد بأنه كلما كثر عدد الأفراد في تحقيق الأهداف الخاصة بهم قلّت الفرص الممنوحة من المجتمع للأفراد لتحقيق أهدافهم (التي هي المعايير والأهداف الاجتماعية السائدة للمجتمع ككل) زاد عدد الخارجين عن الأنماط السلوكية المحددة (الضبط الاجتماعي)، وكثر عدد الخارجين عن القانون (الحربي، 2011: 21–20). ويرى ميرتون أيضاً مدى ارتباط العنف بعدم القدرة على تحقيق الأهداف الثقافية من خلال الوسائل التي يقرها المجتمع؛ فالعنف في ضوء التحليل الوظيفي المعاصر يمثل شكلاً من أشكال الصراع الدائم داخل النسق، حيث النسق هو بناء في حالة تغير وهو يُطور دائما ميكانزمات مضادة

لكل الصور العنيفة، وقد يتمكن من إيقافها أو التقليل من آثارها، لكنه إذا فشل فإن العنف ينتج آثاراً سلبية على بناء النسق (زايد، 2002: 53).

- **نظرية الصراع:**

يرى أصحاب هذه النظرية أن العنف نتاج للقهر الذي يتعرض له الناس؛ بل إن ضحايا القهر يستخدمون غالباً نفس الأسلحة التي استخدمت ضدهم، وأنهم تحت ضغط الاضطراب والإحباط الذي يعانون منه، وغالباً ما يحتدون على أصدقائهم وأهلهم وجيرانهم بدلاً من الأشخاص الذين يقهرونهم (فارس، 2015: 51).

وتعد الأسرة في ضوء هذه النظرية بمثابة تنظيم اجتماعي يحقق فائدة لبعض الناس أكثر من غيرهم؛ حيث يرى كل من ماركس وإنجلز إلى الأسرة بوصفها مجتمعاً طبقياً مصغراً تقوم فيه طبقة الرجال بقمع طبقة أخرى وهي النساء فالزواج هو أول أشكال الصدام الطبقي حيث يتم فيه تأسيس سعادة أحد الجماعات على بؤس وقمع الطبقة الأخرى. ويتم تفسير العنف الأسري في ضوء هذه النظرية في إطار مفاهيم ومصطلحات السيطرة والضبط؛ فالرجال أكثر قوة من النساء ومن هنا فهم يفرضون سيطرتهم على النساء (دليلة، 2009: 36).

ومن ناحية أخرى يرى أصحاب نظرية الصراع أن العنف وسيلة للصراع بين النوعين (الجنسين)؛ إذ يعد العنف وسيلة أساسية لفرض سيطرة الرجل على المرأة تميزه عليها، وقد أصبح العنف وسيلة لتأكيد عدم المساواة بين النوعين وأداة للضبط على المرأة بهدف العودة إلى الأسرة والمنزل، كما أصبح الرجل يستخدم أساليب متنوعة من العنف بهدف الإنقاص من مكانة المرأة وتفوقها، ومن وجهة نظر أصحاب هذه النظرية يمكن حل مشكلة العنف من خلال إتاحة فرص المساواة بين أفراد المجتمع وعدم استغلال فئة لأخرى وإتاحة الفرص للمشاركة العادلة في الثروة والقوة.

وإذا كانت نظرية الصراع تركز على صراع الأدوار فإنها تركز أيضا على الشعور الشخصي بالحرمان بين ما يرغب فيه الناس وما يحصلون عليه، وبين انخفاض المستوى الاقتصادي مع توافر الحرمان النسبي، مما يزيد من النزوع نحو العنف والعدوان. وأياً كانت درجة الحرمان فإنه يخلق حالة من عدم الرضى لدى الأفراد، مما يدفعه إلى سلوك العنف نتيجة للإحساس بالظلم الاجتماعي وانعدام العدالة الاجتماعية وسيطرة القيم المادية (فارس، 2015: 51).

- **نظرية التعلم الاجتماعي:**

من أشهر منظريها ألبرت باندورا وريتشارد دولتز، وهي أن الأشخاص الذي يكتسبون العنف يتعلمون بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى، وأن عملية التعلم هذه تتم داخل الأسرة بحكم المؤثرات الخارجية سواء كانت موجودة في البيئة الثقافية الفرعية أو في البيئة الثقافية الأوسع؛ فبعض الآباء مثلاً يشجعون أبناءهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف من جهة، ويطالبونهم بألا يكونوا ضحايا العنف في مواقف مغايرة من جهة أخرى، ويرى باندورا أن طبيعة الرد على العدوان تتوقف على التدريب الاجتماعي الأول. وبصورة أكثر تحديداً تتوقف على تعزيز الإجراءات التي خبرها الشخص من قبل ومحاولة نمذجتها في تلك الصيغة العدوانية، وهكذا يمكن للمرء -طبقاً لنظرية التعلم الاجتماعي- أن يصنع بسهولة طفلاً شديد العدوانية بمجرد أن يتعرف على نماذج عدوانية ناجحة تكافئ الفرد المعتدي باستمرار على السلوك العدواني (الحياصات، 2016: 1777). وقد بين باندورا من خلال التجريب تأثير مشاهدة النماذج العدوانية في تزايد العدوان عند الأطفال.

تعتمد هذه النظرية على التعليم عن طريق الملاحظة، وترفض فكرة أن العدوان هو نتيجة الإحباط، وترى أن العدوان لا يختلف عن أي استجابة نتعلمها؛ فالعدوان يمكن تعلمه من خلال الملاحظة والتقليد والمحاكاة، كما أن معظم سلوك الإنسان سلوك متعلم، ويتم تعلمه من خلال القدوة، إذ يمكن للفرد من خلال ملاحظة سلوك الآخرين أن يتعلم كيفية إنجاز السلوك الجديد؛ فالسلوك العدواني سلوك اجتماعي مُتعلم كغيره من السلوكيات الأخرى، ويحدث هذا الاكتساب بطريقة غير مقصودة نتيجة ما يسمى بالنمذجة Modeling أو التعلم الانتقائي Vicarious، وما يترتب عن هذا السلوك من إثابة أو عقاب.

وأثبت باندورا من خلال الدراسات الميدانية والتجريبية المتعددة إمكانية تقليد الطفل والمراهق للأنماط السلوكية العدوانية التي يشاهدها، والتعلم من خلال الملاحظة، إذ يمكن الفرد من تعلم العنف في تصدره وسائل الإعلام (الخولي، 2008: 106).

كما يطرح باندورا معنى العنف والعدوان من خلال التعلم الاجتماعي عن طريق المحاكاة والملاحظة؛ وبهذا فإن معظم أنماط السلوك الفردي في رأيه هي أنماط مكتسبة عن طريق ملاحظة سلوك الآخرين ونتائج هذا السلوك، وبقدر ما يتم تعزيز هذه الاستجابة فإن ظهورها يصبح أكثر احتمالاً (مجدوب، 1992: 66).

- **نظرية الإحباط والعدوان:**

تعد هذه النظرية من النظريات النفسية الأولى في دراسة العدوان، ويعتقد (Dollard & Miller) –وهما صاحبا هذه النظرية– أن العدوان يتمخض عن الإحباط؛ فالإنسان عندما يرغب في تحقيق هدف معين ويواجه عائقاً يحول دون تحقيق الهدف يتشكل لديه عدد من الاستجابات من بينها السلوك العدواني، لذا اقترح (Dollard) استخدام نظرية (Freud) للتحليل النفسي كقاعدة لنظرية (الإحباط–العدوان) التي ترى أن كل إحباط يسبب عدواناً، مما يؤدي إلى الشعور بالذنب، وهذا بدوره يؤدي إلى قدر أكبر من الإحباط؛ ولذا سميت هذه النظرية بـ«نظرية الدائرية للعدوان». ويفترض (Dollard) أن العدوان هو نتيجة سلوكية أو استجابة هادفة يتم فيها إلحاق الأذى بالفرد الذي يوجه العدوان نحوه، وأن العدوان له مكون فيسيولوجي فضلاً عن توفر مكون سلوكي له (William, 1978: 167).

وتوضح هذه النظرية أن العنف أسلوب للتخلص من القلق الناتج عن موقف محبط، وقد ظهرت من فكرة الإحساس العام بأن الشخص المحبط غالباً ما يتورط في فعل عدواني؛ فالشخص المحبط ربما يرتبط بمصدر الإحباط، أو يحل محل الإحباط شيئاً آخر، والمراهق الذي يسخر منه الآخرون ربما يتأثر وينتقم من هؤلاء بشكل عدواني، والزوج العاطل الذي لا يجد عملاً ربما يقوم بضرب زوجته وأطفاله؛ فالإحباط يؤدي إلى خلق شكل من العدوان تجاه الآخرين وتجاه المجتمع، وعندما يتأكد الناس عدم قدرتهم على تحقيق احتياجاتهم فسوف يحبطون ويفجرون إحباطهم في شكل عدواني (عوض، 2004: 15).

تقوم مفاهيم ومبادئ هذه المدرسة على رفض فكرة غريزة الموت التي نادى بها فرويد، وتعد العدوان دائماً نتيجة للإحباط. ويرى هذان المنظران أن السلوك العدواني بمختلف أشكاله المعروفة ينجم عن شكل من أشكال الإحباط، وتتناسب قوة التحريض على العدوان تناسباً طردياً مع قوة العقاب المتوقع نتيجة التعبير عن ذلك العمل، ثم يحددان تلك العوامل المسببة للتفاوت في كم الإحباط ومقداره وهي:

1- قوة التحريض على الرد المحيط.

2- درجة الإعاقة التي حالت دون الرد المحيط.

3- عدد سلاسل الردود المحيطة (الحياصات،1777،2016).

ويشير أصحاب هذه النظرية إلى أن مقدار العدوان يتوقف على درجة الإحباط، فكلما زاد شعور الفرد بالإحباط زادت الرغبة في العدوان واشتد السلوك العدواني،

أما إذا منع الشخص المحبط من التعبير عن عدوانه شعر بإحباط جديد، لأن منع العدوان يعد إحباطا جديدا يزيد الإثارة والتوتر، وينمي الرغبة في العنف (Bandura, 1973: 31).

والسلوك العدواني -حسب هذه النظرية- هو سلوك مُتعلم إذا ارتبط بالتعزيز، فإذا اعتدى الأخ الأكبر على أخيه الأصغر وحصل على ما يريد فإن احتمال تكرار السلوك العدواني يصبح أكثر إمكانية؛ فالسلوك العدواني لا يحدث صدفة وإنما يخضع لقوانين كبقية أنماط السلوك الإنساني الأخرى، أي أن تحليل السلوك العدواني يتطلب منا اكتشاف القوانين التي يخضع لها.

بعد عرض بعض النظريات نرى أن الكثير من العلماء اتفقوا على أن العنف سلوك يعتمد فيه مختلف الأساليب غير المشروعة بغرض إلحاق الأذى والضرر بالغير، وهو كل سلوك يصدر في إطار العلاقة الأسرية بين الرجل والمرأة، أو بين الأبناء والوالدين، أو غيرهم من أفراد المجتمع، ويسبب ضرراً أو آلاماً جسمية أو نفسية أو جنسية أو اقتصادية لأطراف تلك العلاقة، وقد يحدث هذا نتيجة للضغوطات التي تقع على الفرد أو عوامل وأسباب متعددة تجعل الفرد يتصرف بدون التفكير في عواقب ذاك الفعل.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت ظاهرة العنف؛ لذا تم عرض أهمها فقط مع توضيح أهم الجوانب التي ركزت عليها:

1- **دراسة يوسف**، 2020م: هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب العنف ضد المرأة، وتحديد أشكاله والمشاكل المترتبة على العنف، وتبين دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة الظاهرة. شملت عينة الدراسة (23) من الأخصائيين بمركز أمان، وعدد (52) امرأة معنفة من المترددات على مركز أمان، توصلت الدراسة إلى أن أهم أسباب العنف ضد المرأة: تدني المستوى الاقتصادي للزوج، ضعف الوازع الديني، النظرة الدونية للمرأة. وتمثلت أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة في العنف الجسدي والنفسي والجنسي؛ إذ يسبب العنف للمرأة مشكلات اجتماعية ونفسية وصحية.

2 - **دراسة دار المعارف للبحوث والإحصاء بالمكلا**، 2019: هدفت الدراسة إلى تحديد أنماط العنف الأسري ونسب انتشارها بين النساء في مدينة المكلا

بمحافظة حضرموت باليمن، عن طريق مسح 300 عينة من النساء في مدينة المكلا، وقد أظهرت النتائج أن 42 % من النساء في المكلا يتعرضن على الأقل لنوع من أنواع العنف. وبينت الدراسة أن أكثر أشكال العنف انتشارًا هو التحكم الرجل سلبياً، ومن أمثلة التحكم السلبي غضب الرجل عندما تتحدث المرأة مع رجل آخر، والإصرار على معرفة مكان وجود المرأة دائماً، يليه الإساءة العاطفية، وأبرزها التخويف أو التهديد، حيث أظهرت الدراسة أن 35 % من عينة البحث تعرضن لنوع واحد على الأقل من الإساءة العاطفية، أما العنف البدني فهو أقل أنواع العنف ضد المرأة في حضرموت بحسب الدراسة التي أفادت أن 18.7 % من عينة البحث تعرضن للعنف البدني، وهي نسبة مرتفعة في كل الأحوال قياساً بحجمها ونتائجها الخطيرة على المجتمع.

3- **دراسة محمد**، 2019م: هدف البحث إلى التعرف على أشكال العنف السائدة ضد المرأة العاملة الذي تمارسه الأسرة والعوامل المؤدية للعنف بين الأزواج. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية؛ لذلك فقد استخدم في هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي وعلى أداة الاستبيان للحصول على البيانات.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الفئة العمرية التي تتراوح ما بين (30-20) عامًا هي أكثر فئة عمرية معرضة للعنف الأسري، وأن أكثر الفئات التعليمية تعرضاً هي لمن يحملن الشهادات الجامعية، وتبين أن العينات اللاتي يعملن هن أكثر تعرضاً للعنف الأسري، وأن غالبية العينات يرين أن العامل الاقتصادي يحتل النسبة الأكبر من حالات العنف ضد النساء، أي وجود إساءة اقتصادية للمرأة. وهناك أيضاً عنف مادي ومعنوي؛ فالعنف المادي يتمثل في الضرب ويعد من أهم أشكال العنف اتجاه الزوجة، يليها العنف المعنوي متمثل في السخرية والخيانة والهجر.

4 - دراسة **الحياصات**، 2016م: هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني وأشكاله. تكونت عينة الدراسة من النساء المعنفات اللائي قدمن شكوى رسمية على أزواجهن بتعرضهن للعنف، وقد قامت الباحثة باختيار عينة قصدية عددها (150)، وكانت أبرز نتائج الدراسة متمثلة في الآتي: أكثر نسبة للمتعرضات للعنف من ذوي الدخل المتدني، وأن أكثر النساء اللواتي تعرضن للعنف هن متزوجات من أشخاص دخلهم متدنٍ، وأن أكثر أشكال العنف انتشاراً هو العنف الجنسي، ويليه العنف الجسميً ثم العنف النفسي. وكانت أهم الأسباب التي تقف وراء مشكلة العنف ضد الزوجة هي

تدني مستوى دخل الأسرة، ومن ثم التهاء الزوج بوسائل التواصل الاجتماعي وتدخل أهل الزوج في الحياة الزوجية.

5 – **دراسة شمعون** 2010م: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع العنف الأسري ضد المرأة في محافظات الجنوب بغزة، وإلى معرفة حجم هذا الواقع، حيث تكونت عينة الدراسة من 300 امرأة من محافظتي رفح وخان يونس بغزة، ولتحقيق أغراض الدراسة تم الاعتماد على المقابلة الشخصية بالإضافة إلى جمع المعلومات من الجمعيات النسائية في غزة. تنوعت الأدوات البحثية للدراسة، حيث مزجت الدراسة بين الأدوات الكمية والكيفية؛ فقد تمت في البداية مراجعة الأبحاث والدراسات الأكاديمية وأوراق العمل المتعلقة بموضوع العنف بكل أشكاله، بالإضافة إلى استمارة لقياس المعلومات الكمية. وأشارت أبرز النتائج إلى تفشي ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة في محافظات جنوب غزة بمستوى متوسط، وأن النساء في المحافظات الجنوبية يعانين بنسبة 63.3 % من العنف الأسري، وما يقارب من 20.6 % من العينات يعانين من العنف الجسدي، و18.1 % يعانين من العنف النفسي، و59 % منهن تركن بيت الزوجية بسبب تعرضهن للعنف من قبل أزواجهن، وهذا يدل على شدة العنف الممارَس ضدهن مما أجبرهن على ترك المنزل إلى بيوت أهلهن. وفي معرض الإجابة عن ممارسة العنف أمام الأطفال، أكدت 24 % من العينات أنه يتم ممارسة العنف تجاههن أمام أطفالهن فعلياً مما انعكس بدوره على تنشئتهم، وأشارت 15 % منهن أنه يتم ممارسة العنف أمام الأطفال من وقت لآخر. وعن الأسباب الكامنة التي تدفع الأزواج لممارسة العنف من وجهة نظر النساء فقد رأت 42 % منهن أن الأسباب الاقتصادية، كالفقر والديون والضغوط في مكان العمل، تأتي في الدرجة الأولى لزيادة العنف الموجه ضدهن، ورأت 28 % منهن أن الأسباب الاجتماعية تتمثل في أفكار اجتماعية تؤيد العنف بشكل عام، وتراه مقبولاً، وتأتي في الدرجة الثانية من وجهة نظر النساء، فيما رأت 14 % من العينات أن الأسباب والعوامل الشخصية، مثل الأسباب النفسية والمرض النفسي والعقلي، تأتي في المرتبة الثالثة، وهذا يفسر طبيعة دوائر العنف، وأن أهم أسبابها تعود إلى البيئة المحيطة، مثل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.

6 – **دراسة جمعية النساء العربيات**، 2009: هدفت إلى معرفة أسباب التساهل الاجتماعي مع ظاهرة العنف الموجه ضد النساء، وإلى الكشف عن مدى اتساع الظاهرة وأشكال العنف المختلفة من أجل التوصل إلى فهم أفضل لهذه الظاهرة، وإلى معرفة الإجراءات والسياسات التي وُضعت لمواجهتها ومتابعة

الجهود الرسمية وتقييمها وجهود المجتمع المدني لمواجهة الأسباب الجذرية للانتهاكات التي ما زالت تتعرض لها النساء على الرغم من المصادقة على المعاهدات الدولية. تكونت عينة الدراسة من 150 امرأة من النساء اللواتي يقطن في مناطق نائية بعيدة عن المدن. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب المقابلات الشخصية، وتم الاستعانة بالتقارير والملفات الخاصة بظاهرة العنف ضد المرأة التابعة لجمعية النساء العربيات. وأشارت أبرز النتائج إلى وجود ظاهرة العنف ضد المرأة بأشكاله كافة: العنف الاجتماعي والعنف السياسي والعنف الأسري وغير ذلك، وإلى أن أسباب ازدياد تلك الظاهرة تعود إلى عدم معالجة جذور العنف ضد المرأة وأسبابه في جميع مجالات الحياة، وعدم إصلاح القوانين التمييزية، بالإضافة إلى عدم رفع جميع التحفظات عن اتفاقية سيداو، وإلى وجود فروق تعزى إلى متغير السكن.

7- **دراسة مرح**، 2009م: هدفت إلى دراسة مظاهر العنف ضد المرأة وأكثرها انتشاراً في المجتمع الليبي على ضوء أدبيات المجتمع الجماهيرية، إضافة إلى أهم الأسباب الكامنة وراء تعرض المرأة للعنف في المجتمع الليبي، ومدى علاقة ذلك بالتخلف المجتمعي، فضلاً عن بحث الجهود الحالية حول الوقاية والتدخل للتخفيف من الآثار السلبية للعنف المجتمعي، ولتحقيق أغراض الدراسة قامت الباحثة باستخدام العديد من المناهج بسبب حساسية موضوع الدراسة ودقته. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي العلمي الدقيق، والمنهج التاريخي لاتباع القصص الموثقة عن ظلم وقهر المرأة في ليبيا. وقد بينت النتائج أن أكثر مظاهر العنف ضد المرأة انتشاراً في ليبيا هي العنف المجتمعي، وذلك بالحرمان من الحقوق والقهر والإيذاء اللفظي والجسدي، وأن أكثر النساء المتعرضات لهذا النوع من العنف المجتمعي هن المتزوجات، كما أشارت النتائج إلى أن من أكثر الآثار السلبية الناجمة عن العنف المجتمعي ضد المرأة هي الأمراض النفسية والتفكك الأسري وازدياد الصراع داخل الأسرة والمجتمع، إضافة إلى قلة الجهود المبذولة للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن العنف المجتمعي، وقد عزت الباحثة ذلك إلى طبيعة المجتمع العربي الذي يفرض على المرأة الصبر والكتمان والتنازل دائماً.

8- **دراسة العلاف**، 2009: هدفت إلى التعرف على أسباب العنف الأسري واستقصاء آثاره على أفراد الأسرة، وتكونت عينة الدراسة من عدد من الأسر التي أخذت من ملفات القضاء للتعرف على أسباب العنف الأسري ضد المرأة، ولتحقيق أغراض الدراسة تم الاستعانة بعدد من المناهج منها الوصفي حيث

تم النزول إلى أرض الواقع وإجراء المقابلات الشخصي، وكذا تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي من خلال استقراء العديد من القضايا وتصنيفها وتبويبها، بالإضافة إلى المنهج النوعي. توصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى العنف الأسري، وأن العنف الأسري يعود إلى دوافع اجتماعية تتمثل في العادات والتقاليد، وإلى دوافع ذاتية ودوافع اقتصادية. وفيما يتعلق بالآثار الناجمة عن العنف الأسري ضد المرأة فقد توصلت الدراسة إلى أن العنف الأسري يترك آثاراً سلبية على المرأة، صحياً ونفسياً واجتماعياً، وقد عزت الدراسة ذلك إلى ازدياد حالات العنف الأسري التي تعاني منها المرأة.

9- **دراسة العواودة**، 2004: هدفت الدراسة إلى الكشف عن حجم ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في الأردن، والتعرف على مظاهر انتهاك حقوق المرأة العاملة في قانون العمل الأردني، إضافة إلى التعرف على مظاهر التحرش الجنسي في بيئة العمل، كما هدفت الدراسة إلى بحث أشكال التمييز الجندري في العمل، وعلى أشكال التهديد وأشكال العنف الأسري الممارس ضد المرأة العاملة، ولتحقيق أغراض الدراسة قامت الباحثة مستعينة بالأدبيات والمراجع المتعلقة بالموضوع إضافة إلى مقابلة بعض النساء اللائي يقعن تحت وطأة العنف، حيث أشارت النتائج إلى أن واقع حجم ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في الأردن جاء متوسطاً سيَّما أن عمل المرأة قد انحصر في مجمله في الأعمال التربوية والاجتماعية والإدارية. وقد عزت الباحثة ذلك إلى تنميط المجتمع لعمل المرأة في مهنٍ محددة تتناسب والثقافة الاجتماعية السائدة ويعد تغييرها أمراً عسيراً، كما أشارت الدراسة إلى أن المرأة الأردنية العاملة تعاني من أشكال العنف الوظيفي كافة، خاصة انتشار اتهام المرأة العاملة برفع معدل البطالة، واتهام المرأة بكثرة التغيب والمرض، وقد عزت الباحثة ذلك إلى طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع الأردني الذي أناط العمل خارج المنزل للذكور دون الإناث، ومنح المرأة المنجبة والعاملة داخل المنزل مكانة عالية ومرتفعة، إضافة إلى حدوث التغيير الاجتماعي الذي رافقه العديد من التغييرات كارتفاع المستوى التعليمي للمرأة ورغبتها في الاستقلال الاقتصادي، إضافة إلى ما أشارت إليه الدراسة من وجود فروق دالة إحصائياً في استجابات العينة تعزى إلى المؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية وسنوات الخبرة.

10- **دراسة Sieger**، 2004: هدفت الدراسة إلى البحث في العوامل والمحددات التي تساهم في انتشار ظاهرة العنف المجتمعي وأثره على الأطفال والمراهقين، كما هدفت إلى تشجيع العاملين في مجال الصحة النفسية لحشد الجهود

لمساعدة الأطفال والمراهقين وأسرهم على التعامل مع آثار العنف المجتمعي، ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بدراسة العديد من المتغيرات في محاولة لتحديد محددات التعرض للعنف المجتمعي وروابطه وعوامله، كما قام الباحث بوضع مجموعة من الاستراتيجيات تبحث في العلاقة بين هذه المتغيرات، إضافة إلى الاستعانة بالأدبيات والمرجعيات السابقة. وقد أشارت النتائج إلى أن نسبة العنف المجتمعي ضد النساء والمراهقين مقلقة، حيث جاءت بواقع متوسط وبنسبة 68 %، كما أنها تزداد باستمرار مع مرور الوقت، إضافة إلىً أن الأطفال والنساء الذين يتعرضون للعنف المجتمعي يواجهون مجموعة واسعة من الأعراض النفسية، تتراوح بين الانتحار والاكتئاب والقلق تتحول لاحقاً إلى سلوكيات معادية للمجتمع.

11- **دراسة الشرجبي**، 2003م: تهدف الدراسة إلى توفير خلفية معلوماتية عن فهم النساء اليمنيات أنفسهن لمعنى العنف ضد المرأة. ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بالاعتماد على ثلاث أدوات رئيسة هي استمارة استبيان طبقت على 2300 حالة، والمناقشات البؤرية في كل محافظة، إضافة إلى استطلاع آراء قادة الرأي في المجتمع. وأشارت النتائج إلى ارتفاع مستوى العنف ضد المرأة اليمنية، وإلى تدني نسبة الوعي لدى النساء اليمنيات عن مفهوم العنف ضد المرأة، وهو قريب من الفهم الذي تعتمده دراسات النوع الاجتماعي مع الأخذ بالاعتبار أن النساء اليمنيات يركزن على جانب العنف الجسدي، إضافة إلى التفريق في المعاملة بين الطفل الذكر والطفلة الأنثى خاصة في أمانة العاصمة وعدن وتعز.

12- **دراسة Guerra**، 2003م : هدفت الدراسة إلى دراسة أثر العنف المجتمعي على الإدراك والسلوك العدواني، إضافة إلى تحديد الآثار المترتبة على النساء، ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بالاستعانة بالأدبيات والمرجعيات السابقة، بالإضافة إلى استخدام الاستبانة، حيث بلغت عينة الدراسة 4458 امرأة يعشن في أحياء المدن الفقيرة، وقد أشارت النتائج إلى واقع متوسط للعنف المجتمعي على المرأة وأثبتت الدراسة أن المعتقدات والمعايير السًائدة عن العنف لها الأثر الأكبر في انتشار العنف، كما أشارت النتائج إلى أن التعرض للعنف يُتوقع منه أمراضاً نفسية وسلوكاً عدوانياً.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تم الاستفادة من الدراسات السابقة في إلقاء الضوء على الجوانب التي تم دراستها في موضوع العنف ضد المرأة وعلاقته بالمتغيرات الأخرى ومن ثم ساعدت على توضيح موضوع البحث وأهدافه. ويتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها تتفق مع البحث الحالي في أهمية الاهتمام بموضوع العنف ضد المرأة والكشف عن حجم ظاهرة ومظاهرها ومعرفة العوامل والمحددات التي تساهم في انتشار ظاهرة العنف المجتمعي والتعرف على أسبابه، مثل دراسة (Sieger، 2004) ودراسة (العواودة، 2004م) ودراسة (العلاف، 2009) التي اتفقت مع البحث الحالي في أهداف كثيرة.

يعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض بعض التقارير الإحصائية التي تم الحصول عليها من خلال الجهات التي تهتم بقضايا المرأة، وخلالها تم التعرف على مدى تنامي هذه الظاهرة رغم محاولات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني لمعالجة حالات العنف. مع ذلك فإن كثيراً من الحالات لا يتم التبليغ عنها نتيجة للعادات والتقاليد ولوضع الأسرة والمرأة في المجتمع.

ويتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في النتائج التي توصلت إليها من ارتفاع مستوى العنف ضد المرأة، ومن ازدياد حالات العنف الأسري التي تعاني منها، مثل دراسة (مرح، 2009م) في المجتمع الليبي ودراسة (شمعون، 2010) في قطاع غزة ودراسة (الحياصات، 2016) في الأردن.

الفصل الثالث
العنف ضد المرأة في اليمن

أولاً: العنف ضد المرأة في اليمن:

العنف موجود في المجتمعات قديما، لكنه حديثاً اتخذ طابعاً وأسلوباً جديداً امتد ليشمل الكبار والصغار، ويستهدف العنف النساء والأطفال والمسنين، ويمثل هذا النوع من العنف انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان الأساسية، ولذلك نجد المبادئ والمواثيق الدولية تسعى إلى منعه وقد صادقت ما يقارب من ثلث دول العالم على اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة التي صدرت في مايو عام 1964 عن الأمم المتحدة.

وتعد ظاهرة العنف ضد المرأة في اليمن من أهم المشكلات التي تواجهها؛ لأنها تهدد المجتمع وتؤثر عليه. ويظهر العنف من خلال بعض الأنماط السلوكية المختلفة من أفراد المجتمع، ويترتب عليه الكثير من الأضرار والآثار السيئة على المرأة والأسرة والمجتمع، ولا تقتصر هذه الآثار على الضرر الجسمي والنفسي فقط، بل تقف عثرة أمام جهود التنموية في المجتمع.

يُعطى العنف العائلي ضد المرأة في اليمن مبررات مختلفة تحت قبول العائلة والمجتمع بسبب طابع العلاقات العائلية غير الرسمية التي غالباً ما يحتكم الأفراد حولها للأطر والمرجعيات الثقافية وليس للأطر القانونية، ونادراً ما يقبلون الحديث عنها أو يفصحون عنها للأغراب، وعلى الرغم من ذلك فإن العنف العائلي الموجه ضد المرأة يمثل أكثر أشكال العنف الموجه ضد النساء في اليمن. وقد خلصت نتائج دراسة الشرجبي إلى أن كثيراً من النساء في كل المحافظات اليمنية لا يرين العنف المعنوي أو الرمزي العائلي عنفاً، أما العنف العائلي المادي فعلى الرغم من أنهن يرينه عنفاً فهن ينظرن إليه بوصفه شأناً خاصاً ويتحفظن في الحديث عنه (الشرجبي، 2003: 23-18).

والعنف الأسري ضد المرأة هو العنف الذي يقع في إطار المنزل، وهو سلوك عدواني غير معلن أو مصرح به يتستر بجدران المنزل ويتحوط بالنسيج الأسري. وعادة ما تكون المرأة هي الضحية، وربما هي الأكثر تستراً على ما يحدث من عنف ضدها رغبة في المحافظة على خصوصية الأسرة ونمطية العلاقات الاجتماعية.

يتخذ العنف أشكالاً عديدة منها العنف المادي (الجسدي)، بما في ذلك التحرش الجنسي، والعنف المعنوي بكل صوره سيما الأكثر شيوعاً: السخرية والاستهزاء والتحقير والمعاملة الدونية والتعذيب النفسي وحرمان المرأة من الحقوق التي أوجبت لها شرعاً وقانوناً (الإرياني، 2010).

وإذا كان العنف الجسدي يمارسه الأشخاص الأكثر قوة Bower بالمعنى الفيزيقي للقوة، فإن العنف المعنوي أو الرمزي يمارسه الأشخاص الأكثر قوة اجتماعياً ضد أفراد أقل قوة اجتماعياً أو ضد المحرومين منها تماماً. وتعد السلطة العائلية أحد مظاهر القوة الاجتماعية؛ لذلك فإن أعضاء الأسرة الذكور يمارسون عنفاً ضد أعضاء الأسرة الإناث، وبشكل عام يمكن وصف الثقافة التي تشكلت في اليمن بأنها ثقافة ذكورية.

ولأن العنف الموجه ضد أفراد الأسرة يحدث من وراء الأبواب المغلقة لملايين المنازل في العالم؛ لذلك لم تكن البيانات كافية، ولا توضح المعدلات الحقيقية لظاهرة إيذاء الأطفال والزوجات وخاصة الضرب، وحديثاً امتد العنف ليطال كبار السن من الآباء والأمهات، فضلاً عن العنف المتبادل بين الإخوة والأخوات (حلمي، 2004).

وقد بينت نتائج دراسة اللجنة الوطنية للمرأة 2002م التي نفذت حول العنف ضد المرأة في اليمن أن المرأة اليمنية تتعرض للعديد من أشكال العنف المادي والنفسي مثل ضرب الزوج لزوجته أو ضرب الأقارب لقريباتهم، والتزويج بدون موافقة، وسوء معاملة الزوج، والحرمان من اتخاذ القرار داخل الأسرة، والحرمان من التعليم والخدمات الصحية، وتفضيل الذكور على الإناث في إطار الأسرة والمجتمع، والحرمان من الميراث ومن فرص الوصول إلى الموارد والثروة، والتحرش، ومضايقة الرؤساء في العمل، والحرمان من المشاركة السياسية (وضع المرأة في اليمن، 2004: 103).

ولعل أكثر أشكال العنف المادي أثراً ضد الفتيات يتمثل في الختان، حيث بينت الدراسات أن نسبة كبيرة من الصغيرات في اليمن يتعرضن للختان، وأن معظمهن يخضعن للختان في المنازل دون استخدام أي مخدر. فضلاً عن ذلك فإن الصغيرات هن الأكثر حرماناً من خدمات التعليم والصحة مقارنة بالأطفال الذكور.

وبعد أن تبلغ الفتاة سن الشباب تتزايد أشكال العنف المعنوي والرمزي الذي يمارس ضدها، وتتمثل في تعدد واتساع أشكال التمييز في التعامل الأسري بينها وبين إخوتها الذكور، حيث تخضع لرقابة شديدة تفرضها الأسرة وتتدخل الأسرة في اختيارها لصديقاتها، وفي نوع التعليم الجامعي الذي تلتحق به في حال الموافقة على مواصلة تعليمها الجامعي، وتحرمها من حق الاختيار في الزواج، وبعد زواجها

فإن مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية محدودة، وفي حال وفاة أحد والديها أو كليهما يتحايل إخوتها الذكور على حقها في الميراث (الشرجبي، 2004: 23-18).

وقد شهدت الفترة الأخيرة جهوداً حكومية وغير حكومية للتخفيف من العنف الذي تتعرض له المرأة اليمنية، ومن أهم هذه الجهود برنامج مناهضة العنف الذي بدأ تنفيذه عام 2001 بالتعاون بين اللجنة الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني. وقد هدف البرنامج إلى نشر الوعي بأشكال العنف ضد المرأة وآثاره على الأسرة والمجتمع، ورفع الوعي لدى المهتمين بحماية المرأة من التمييز، ودعم الحقوق المدنية للمرآة، والعمل على إدراج النوع الاجتماعي في خطط التنمية وبرامجها، ونشر الوعي باتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى مراجعة البرامج والسياسات في ضوء مفاهيم حقوق المرأة (عابد، 2009: 22).

من الجهات المهتمة بموضوع العنف ضد المرأة الشبكة اليمنية لمناهضة العنف ضد المرأة التي تعد إحدى الجهات المدعومة من منظمة أوكسفام–بريطانيا، وقد ضمت في عضويتها (12) منظمة غير حكومية بالإضافة إلى اللجنة الوطنية للمرأة التي حددت أهم أهدافها بمناهضة العنف ضد المرأة وتوفير الحماية القانونية لها، وأهم هذه المنظمات اتحاد نساء اليمن، ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، ومنتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، وملتقى المرأة للدراسات والتدريب. قامت هذه الشبكة بالعديد من الجهود لمناهضة العنف ضد المرأة؛ فقد ساهمت في التحضير للمؤتمر اليمني الأول لمناهضة العنف ضد المرأة الذي انعقد في صنعاء في الفترة من 7-4 مارس2004. وفي عام 2005 نفذت الشبكة بالتعاون مع شركائها حملة لتوعية المجتمع عن مخاطر الزواج المبكر تحت شعار «سن أقل للزواج»، ودراسة ميدانية عن أهم الآثار النفسية والاجتماعية والصحية لزواج الصغيرات.

وفي ذات السياق عُقد المؤتمر الوطني الأول لمناهضة العنف ضد المرأة عام 2004 اعترافاً بظاهرة العنف ضد المرأة وبالحقوق المشروعة التي كفلها الدستور اليمني لها. وقد أوصى المؤتمر بضرورة تجريم كل أشكال العنف ضد المرأة، وبسرعة إصدار القوانين والتشريعات، واتخاذ التدابير والإجراءات المناهضة للعنف، والعمل على تعزيز دور المؤسسات الدينية في التوعية عن مخاطر العنف، كما أعطى المؤتمر لمنظمات المجتمع المدني الحق في متابعة تنفيذ هذه التوصيات، وتوفير المساندة القانونية للنساء السجينات.

من جهة أخرى، تشير البيانات الرسمية الواردة في التقرير التقييمي لوحدة التخفيف من الفقر الصادر عن وزارة الداخلية عام 2005 أن المرأة تتعرض للجرائم

الجسمية مثل القتل العمد بنسبة (14,4 %)، والشروع بالقتل (12,6 %)، والخطف بنسبة (35,7 %)، وتحدث هذه الجرائم في الفئة العمرية بين (18–7) عاماً وتترك آثاراً جسمية ونفسية خطيرة على النساء (المتوكل؛ وحفظ الله، 2011: 20–11).

وكذلك عُقد المؤتمر الوطني الثاني لمناهضة العنف ضد المرأة عام 2010م تحت شعار «لا للعنف ضد المرأة» الذي أوصى بتجسيد سياسات مكافحة العنف ضد المرأة في السياسة العامة للدولة، وترجمة هذه السياسات إلى خطط إجرائية وبرامج ومشروعات تنفيذية، وتوفير المواد المالية الضرورية لإنقاذها، ونشر الوعي القانوني بين النساء، وتوفير آلية واضحة لاعتماد الحصص (الكوتا) في المجالس المنتخبة، وتوعية المجتمع بأهمية المشاركة السياسية للمرأة، والعمل على الحد من تسرب الفتيات من التعليم سيَّما في الريف، وضرورة استهداف النساء في البرامج والمشاريع الصغيرة وبرامج الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى تفعيل دور منظمات المجتمع المدني من خلال تبنيها لبرامج التوعية النفسية والتدريب والتأهيل، وتمويل مشاريع تساهم في تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية (التقرير الوطني السادس، 2006: 51).

أشكال العنف العائلي الذي تتعرض له المرأة في اليمن:

1- **العنف الاقتصادي العائلي:** كثيراً ما يحرم الأقارب الذكور المرأة من المشاركة الاقتصادية والعمل وإن كانت مؤهلة لذلك، وفي بعض الحالات إذا سمح لها بالعمل فإنها قد لا تمنح الحرية الكاملة في التصرف بعائد عملها.

2- **العنف السياسي العائلي:** تساهم العلاقات العائلية في تدني مستوى المشاركة السياسية للمرأة؛ إذ يمنع بعض الأقارب الذكور قريباتهم من المشاركة السياسية، ويمارس بعضهم ضغوطاً عليهن باتجاه عدم الترشيح في الانتخابات العامة، ويمارس بعض الأزواج والآباء ضغوطاً على زوجاتهم وبناتهم ليقمن بالتصويت لمرشح معين دون آخر، مما يحول المشاركة السياسية للمرأة إلى مجرد تعبئة سياسية لا مشاركة حقيقية.

3- **العنف الجسدي العائلي:** إذا ما أُخذ بعين الاعتبار مستويات التطور الاجتماعي الاقتصادي وعلاقتها بالعنف الموجه ضد المرأة، فيمكن القول إن المجتمعات التقليدية والمحافظة تكاد تقتصر فيها ممارسة الضرب والإيذاء الجسدي للمرأة على الأهلَ والأقارب، ذلك أن العادات والتقاليد والأعراف تجرم ضرب المرأة وإيذائها جسدياً من قبل الآخرين، وتعده عيباً ويوصم من يمارسه بالعار، وعلى الرغم من أن ذلك لا يمنع العنف الجسدي ضد المرأة في الشارع وفي المؤسسات الاجتماعية الرسمية تماماً فإنه قد حدَّ منه كثيراً.

4- **العنف المدني والاجتماعي العائلي:** كثيراً ما تحد الضغوط العائلية -التي يمارسها الأقارب الذكور- المرأة من ممارسة بعض حقوقها في مجال التنقل واختيار الزواج والانضمام للأحزاب والمنظمات غير الحكومية. وتحرم بعض الأسر المرأة من اتخاذ القرارات الخاصة بالإنجاب وتربية الأولاد، بل إن صداقات المرأة تكون أحياناً انعكاساً لرغبات الأقارب الذكور وتوجهاتهم، وفي تحديد طبيعة أنشطة وقت الفراغ والترويج للفتيات، وتحديد مصادر وطبيعة المعارف والمواد الثقافية للمرأة (الشرجبي، 2004: 12-11). وتلعب مجموعة من الأسباب في ارتفاع معدلات العنف بالمجتمع منها:

- تزايد معدلات الأمية والجهل وانتشار الثقافات الخاطئة بالمجتمع.
- عدم احترام القوانين والتشريعات القانونية وتنفيذ في المجتمع.
- الوضع المعيشي الصعب وارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع معدلات البطالة والفقر في المجتمع.
- اختلالات التوزيع العادل بين أفراد المجتمع.

ثانيًا: أسباب العنف ضد المرأة:

1- تعد المرأة نفسها أحد العوامل الرئيسة لبعض أنواع العنف والاضطهاد بسبب تقبلها له واعتبار التسامح والخضوع أو السكوت عليه ردَ فعل لذلك، مما يسمح للآخر بالتمادي وأنه سيتجرأ أكثر فأكثر. وقد تتجلى هذه الحالة أكثر عند فقدان المرأة من تلتجئ إليه، أو من يقوم بحمايتها.

2- الأسباب الثقافية كالجهل وعدم معرفة كيفية التعامل مع الآخر وعدم احترامه، وما يتمتع به من حقوق وواجبات. وقد يكون هذا الجهل من الطرفين (المرأة والمعَنِّف لها)؛ فجهل المرأة بحقوقها وواجباتها من جهة، وجهل الآخر بهذه الحقوق من جهة ثانية مما قد يؤدي إلى التجاوز وتعدي الحدود.

3- تدني المستوى الثقافي للأسر وللأفراد، والاختلاف الثقافي الكبير بين الزوجين سيما إذا كانت الزوجة هي الأعلى ثقافياً مما يولد التوتر وعدم التوازن لدى الزوج فيمارس العنف ضدها، ويحاول تعويض هذا النقص باحثاً عن المناسبات التي يمكنه انتقاصها واستصغارها بالشتم أو الإهانة أو حتى الضرب.

4- الأسباب التربوية؛ فقد تكون أسس التربية العنيفة التي نشأ عليها الفرد هي

التي تولد العنف فيه، إذ تجعله ضحية وشخصية ضعيفة وتائهة وغير واثقة.

5- الأسباب البيئية النفسية التي تضغط على الإنسان، كالازدحام وضعف الخدمات ومشكلة السكن وزيادة السكان وغيرها، بالإضافة إلى ما تسببه البيئة من إحباط الفرد لأنها لا تساعده على تحقيق ذاته أو النجاح فيها، كتوفير العمل المناسب للشباب مما يدفعه دفعاً نحو العنف وانفجاره في هو من أضعف منه (المرأة).

6- الأسباب الاقتصادية؛ فالخلل المادي الذي يواجهه الفرد أو الأسرة، والتضخم الاقتصادي الذي ينعكس على المستوى المعيشي لكل من الفرد أو الجماعة؛ إذ يكون من الصعب الحصول على لقمة العيش. ومن المشكلات الاقتصادية النفقة التي تكون واجبة على الرجل للمرأة، فهو من يعولها ومن ثم يحق له تعنيفها عبر إذلالها وتصغيرها من هذه الناحية. وتتقبّل المرأة هذا العنف لأنها لا تستطيع إعالة نفسها أو إعالة أولادها. ويأخذ العامل الاقتصادي نسبة 45% من حالات العنف ضد المرأة (جبر، 2009).

7- الثقافة الذكورية التي تسيطر على مسار المجتمع تولد العنفَ؛ لذا لا بد من العمل على تصحيح مفاهيم المجتمع وإلغاء فكرة أن المسار الذكوري هو أساس الدفاع عن الشرف أو المحافظة على مكانة الرجل وقوامته التي تنتج الخشونة في التعامل مع أفراد الأسرة الواحدة أو بين أبناء المجتمع الواحد.

8- العنف الذكوري الذي يرجع بالأساس إلى النظام الأبوي والهيمنة الذكورية المتمثلة في صورة الأب أو الأخ بوصفه ربَّ أسرة واسع النفوذ والسلطة من جهة والعمل على إخضاع المرأة، الأم أو الزوجة مع إجبار الأطفال -أبناء وبنات- على الطاعة من جهة أخرى.

9- الجهل بأساليب التربية السليمة كالتعامل بغلظة وخشونة من الوالدين، أيضاً هناك الغضب في صوره المتعددة منها عدم الاستقرار في ردود في الفعل تجاه ما يسمعه أو يراه غياب الاتزان الانفعالي، الحساسية المفرطة تجاه تصرفات الأخريين وسلوكياتهم قولاً وفعلاً.

10- الفساد الأخلاقي أو الفساد في الشخصية، التي تتحدد في نمط السلوك والتفكير والتفاعل مع المحيطين بها، وقد يكون الفساد في الشخصية الفرد أخلاقيا وفكريا، دينياً حيث قلما يخلوا العنف الأسري من هذا السبب المؤدي إلى العنف ويتخذ أشكالا مختلفة منها: تعاطي الخمور والمخدرات، الاضطرابات النفسية ضعف الوازع الديني، مصادقة رفقاء السوء، الاعتداءات الجنسية على أفراد الأسرة، الخيانات الزوجية من أحد طرفي الزواج (عيساوي،2011: 117-116).

ثالثًا: آثار العنف على المرأة:

للعنف آثارٌ عديدة، منها ما يقع على المرأة نفسها، ومن ثم على عائلتها وأطفالها، وبالتالي على المجتمع بأسره، حيث يساهم العنف في إعاقة حركة المرأة، ويجعل من الصعب عليها القيام بوظائفها.

وعلى الرغم من بعض أشكال العنف العائلي الموجه ضد المرأة قد يترتب عليه آثار مادية جسدية على المرأة، فإن الآثار النفسية والاجتماعية لجميع أشكال العنف سواء كانت مادية أو معنوية أعمق وأشد من الآثار المادية؛ فإحداث تشويه في جسد المرأة نتيجة عنف مادي يؤدي إلى آثار نفسية تفوق في ألمها الألم المادي الذي عانته المرأة. فضلاً عن ذلك، فإن الآثار المادية للعنف هي في الغالب ذات طبيعة مؤقتة، أما الآثار النفسية والاجتماعية فهي ممتدة وبعيدة المدى، وتزداد أهمية الآثار النفسية والإجتماعية أنها قد لا تقتصر على المرأة المعنفة كفرد بل تمتد لتصيب المرأة عموماً بوصفها جنساً وفئة اجتماعية (الشرجبي، 2004: 15).

(1) الآثار الاجتماعية:

عندما تبتلي الأسرة بمرض العنف من بعض أفرادها، أو يدور أفرادها في دوامة العنف والعنف المضاد تتكون بينهم في مسار العلاقات عقدٌ نفسية ومشكلات وانقسامات داخلية تؤدي إلى القطيعة والكراهية والحقد والرغبة في انتقام ضحايا العنف من المعتدين كما تصبح لغة التواصل قائمة بينهم على أساس التوتر والقلق عبر الفعل ورد الفعل دائماً.

إن الجو الأسري المشحون بالعنف والحقد والذي تسوده الروح الانتقامية يصبح كل فرد فيه يبحث عن النجاة من وضعه المليء بالإهانات والإحباطات لأنه جو مرَضي؛ فيسعى كل فرد باحثاً عن حياته الخاصة بهدف الخلاص من حياته الحاليَّة، فكم من أسر تفككت للهروب من المنازل التي يسودها العنف الأسري (عيساوي، 2011: 120).

ويترتب على هذا الأسلوب في التنشئة الاجتماعية على المدى الطويل تبني المرأة لهذه القيم والمعايير والتوجهات، وتنظر إليها بوصفها توجهات صحيحة، ومن ثم تمارسها وتطبقها في تنشئتها وتربيتها لأطفالها الإناث وأخواتها الأصغر سناً، فتساهم في إعادة إنتاج علاقات النوع الاجتماعي التقليدية، بل وتربي أطفالها الذكور بنفس الأسلوب، وتغرس فيهم قيم التفوق والسيطرة على أخواتهم الإناث (الشرجبي، 2004: 15).

ومن الآثار الأخرى التي تظهر على المرأة المعنَّفة داخل أسرتها انخفاض قدرتها على رعاية أطفالها والاهتمام بهم، ويزيد احتمال ضربها لهم، وقد تجنح إلى كراهيتهم لأنهم يجبرونها على الاستمرار في تلك العلاقة الزوجية التي لا تحتملها (شوقي، 2000: 5-4).

ومن التأثيرات الأكثر خطورة ما يصيب الأبناء في حياتهم مع الجنس الآخر مستقبلاً، إذ إن الكثيرين منهم –سيما الإناث– تترسخ لديهم قناعة لا واعية أن الحياة الزوجية عذاب مستمر؛ لذا تمتنع كثير من الفتيات عن الزواج ويرفضن أي شاب يتقدم لخطبتهن لأنه برأيهن يمثل صورة الأب الظالم والعنيف، وأن حياة العزوبية –مع السعي لإيجاد وظيفة أو مهنة– هي أرحم بكثيرٍ من الحياة الزوجية (شكور، 1997: 113). وحين تتعرض الأم –التي تشكل صدراً حانياً– للضرب أمام أطفالها وهم بدورهم غير قادرين على الدفاع عنها لأن من يضربها ليس غريباً، بل هو عزيز عليهم أيضاً مما يجعل الأطفال عرضة لعدد من الآثار السيئة مثل:

- التأذي جسدياً نتيجة وجودهم في نفس المكان.
- الحرمان من النوم وفقدان التركيز.
- التبول الليلي.
- الاختلال في الأكل.
- الخوف، الغضب، عدم الثقة بالنفس، والقلق.
- عدم احترام الذات.
- فقدان الطفولة.
- مشكلات نفسية، اكتئاب، إحباط.
- العزلة، فقدان الأصدقاء، وفقدان الاتصال مع الأسرة.
- الآثار سلوكية، كأن يروا أباهم مثالا يحتذى ومن ثم يصبحون عنيفين، ويتقبلون الإساءة في المدرسة أو في الشارع وهكذا تكون لديهم شخصيات مهزوزة، والتغيب عن المدرسة، والانحراف (مركز الإعلاميات العربيات للدراسات والأبحاث والاستشارات، 2003).

(2) **الآثار النفسية:**

ينتج العنف الأسري كثيراً من الأمراض النفسية، لا سيما عندما يبلغ العنف داخل الأسرة ذروته من الخطورة في الممارسة والإيذاء الجسدي والمعنوي بألفاظ قاسية ومؤلمة فإنه بذلك يحدث إرباكا في مكونات الشخصية عند كل عضو من أعضاء الأسرة نفسياً، وعصبياً تتشكل عقد نفسية قد تتفاقم وتصل إلى حالات مرضية طويلة المدى، مع ارتفاع نسبة التوقع لإعادة إنتاج العنف للضحية، بمعنى أنه يتبع مسلك العنف كما وقع عليه أو أكثر، فضلاً عن خطورة وجود الأسرة المستقبلية وخارجها، لا سيما أن اتجاهات نمو شخصية الفرد تتحدد وفقا للخبرات والتجارب التي يكتسبها خلال طفولته ومراحل عمره المختلفة (عيساوي، 2011: 119).

وهناك الآثار النفسية وما تنطوي عليه من أشكال العنف، من احتمالات الإصابة بالاكتئاب واضطرابات الإجهاد اللاحقة للصدمة والاضطرابات الأخرى المسببة للقلق، والمعاناة من صعوبات في النوم، واضطرابات في عادات الأكل، ومحاولات الانتحار، والتسبب في آثار صحية التي قد تشمل أيضاً المعاناة من الصداع ومتلازمات الألم (آلام الظهر والبطن وآلام الحوض المزمنة)، واضطرابات المعدة والأمعاء ومحدودية الحركة واعتلال الصحة بشكل عام. وما قد يؤدي إليه العنف الجنسي، وخاصةً أثناء الطفولة، من زيادة احتمال ممارسة التدخين وتعاطي مواد الإدمان والكحول وانتهاج سلوكيات جنسية خطرة. ويترتب على عنف العشير والعنف الجنسي تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة تتردد آثارها في المجتمع ككل. وقد تعاني النساء من العزلة وعدم القدرة على العمل وخسران الدخل وقصور المشاركة في الأنشطة بانتظام ومحدودية القدرة على الاعتناء بأنفسهن وأطفالهن (منظمة الصحة العالمية، 2021م).

ومن أهم الآثار النفسية التي تبدو على المرأة الشعور بالخوف بعد تعرضها للعنف أو أثناء الاعتداء عليها. وقد يعتريها الشعور بالذنب حتى دون أن تكون قد ارتكبت خطأ؛ فقد تشعر بأنها مسؤولة عن هذا العنف، وقد تشعر بالفشل والإحباط بوصفها امرأة أو زوجة، وقد تشعر أنه تم استدراجها لهذا الزواج وأنها أصبحت لا حول لها ولا قوة (الفقي،2005: 123).

وتتحدد اتجاهات نمو شخصية الفرد وفقاً للخبرات التي يكتسبها خلال طفولته، ولما كانت الأسرة اليمنية تنشأ أطفالها على قيم التمييز بين المرأة والرجل؛ فإن الفتاة الصغيرة تندمج على المدى الطويل بهذه القيم والتوجهات، بحيث تنظر إلى نفسها بوصفها أقل قدرات ومكانة من أخيها، ومن ثم تتكون لديها صورة سلبية عن ذاتها، وتتكون لديها شخصية مستكينة، خانعة، ضعيفة مقارنة بشخصية الطفل، وتصبح غير قادرة على المطالبة بحقوقها (الشرجبي، 2004: 14).

الفصل الرابع

مدى انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة

(حضرموت أنموذجاً)

إن تزايد معدلات العنف بأنواعه وأنماطه ومجالاته المختلفة في الفترة الأخيرة في حضرموت يثير تساؤلات عدة حول ما إذا كانت مؤسسات المجتمع المناطة بعملية التنشئة الاجتماعية (مثل الأسرة والمدرسة والمؤسسة الدينية ووسائل الإعلام) قد أدت دورها بفاعلية ونجاح أم لا؛ فقد ازداد انتشار السلوك العدواني في كثير من محافظات الجمهورية لا سيما في المجتمع الحضرمي الذي كان يمتاز بنوع من الهدوء والاستقرار والطمأنينة، وصار العنف ضد المرأة ظاهرة اجتماعية، يعكس الجانب الانحرافي المهدد للبنية الاجتماعية للأسرة وللمجتمع.

فقد بلغت حالات العنف الذي رصد حسب قسم إدارة الحالة بمستشفى المكلا للأمومة والطفولة حوالي 214 من النساء حسب إحصائيات عام 2019م (تقرير مستشفى المكلا للأمومة والطفولة للعام، 2019). أما في محكمتي شرق المكلا الابتدائية وغرب المكلا الابتدائية فتبلغ 10 حالات شهرياً من العنف، كلها تابعة لقضايا الأحوال الشخصية، في حين بلغ حالات المعنفات في مشروع إدارة الحالة 570.

وتعد مؤشرات العنف ضد المرأة من أصعب المؤشرات وذلك عائد إلى صعوبة الحصول على البيانات عن هذه الظاهرة واستخلاص المؤشرات عنها بسبب العادات والتقاليد المجتمعية، لا سيما في المجتمعات المحافظة كمجتمع محافظة حضرموت التي تؤدي إلى عدم الإعلان عن حالات العنف ضد النساء ومن ثم لا يتم الإبلاغ عنها وتسجيلها وتوثيقها بالشكل المطلوب في أماكن الضبط أو المراكز الصحية والأمنية، وفي بعض الأحيان يتم التبليغ عنها ثم يتم سحب البلاغ بسبب تأثير العادات والتقاليد ونظرة المجتمع للأسرة والبنت ووصمة العار التي يمكن أن تترك على المرأة .

وقد تم تقسيم مؤشرات العنف إلى ثلاثة أقسام حتى يسهل جمعها حيث تم توزيعها على النحو الآتي:

- مؤشرات العنف ضد المرأة في أماكن الضبط والأمن.

- مؤشرات العنف ضد المرأة في مؤسسات المجتمع المدني.
- مؤشرات العنف ضد المرأة في السجون.

أولاً: مؤشرات العنف ضد المرأة في أماكن الضبط والأمن:

تصنف الجرائم التي تقع على المرأة في حضرموت إلى أصناف مختلفة منها التحرش والاغتصاب أو الشروع فيه أو هتك العرض بالإكراه أو بحيلة، كما يشمل أيضا أنواع الجرائم التي ترتكب ضد المرأة ليس بوصفها جنساً وإنما بوصفها فرداً من أفراد المجتمع.

وقد أظهرت البيانات الإحصائية في محافظة حضرموت للعامين 2008 و2009 أن إجمالي الجرائم لكلا الجنسين بلغت 1698 و1318 على التوالي.

ووفقا لبيانات محكمة استئناف م/ حضرموت الساحل فقد بلغ عدد قضايا النساء بالمحاكم في قضايا جنائية 428 قضية عام 2008، و406 قضية عام 2009. أما في وادي حضرموت فإن نسبة الجريمة الواقعة على المرأة وفقاً لبيانات الوادي والصحراء حضرموت قد بلغت 74 %-71 % للعامين 2009-2008، وبنسبة متوسطة سنوياً 28 % من عدد قضايا المرأة المسجلة بمحاكم الوادي والصحراء للعامين ذاتهما، ومن ذلك نستنتج أن ما يقع على المرأة من عنف يساوي ثلاثة أضعاف ما تقوم به المرأة من عنف تجاه المجتمع (اللجنة الوطنية للمرأة، 2010: 102-100)، وتبين الجداول الآتية ذلك:

جدول (1): توزيع الجرائم بحالة المجني عليها والمتهمة للعامين 2008 و2009

بوادي وصحراء حضرموت

العام	الحالة				الإجمالي	النسبة
	مجني عليها	النسبة %	متهمة	النسبة %		
2008	24	74	8	26	32	100
2009	17	71	7	29	24	100

* المصدر: محاكم الوادي والصحراء بمحافظة حضرموت.

جدول (2): مؤشرات العنف ضد المرأة في محافظة حضرموت

البيان			٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	نسبة الزيادة أو الانخفاض
عدد حالات الاعتداء الجنسي والاغتصاب المبلغ عنها			10	2	3	%50
عدد حالات التحرش الجنسي المعلن عنها			3	6	7	%17
عدد الضحايا في جميع الجرائم المبلغ عنها	ذكور		1040	979	886	%9-
	إناث		46	20	20	%0
	إجمالي		1086	999	906	%9-
عدد الضحايا في الجرائم المبلغ عنها حسب نوع الجريمة	قتل	ذكور	19	20	31	%55
		إناث	2	0	0	%0
		إجمالي	21	20	31	%55
	جرائم تقع بسبب المال	ذكور	584	556	497	%11-
		إناث	14	6	7	%17
		إجمالي	598	562	504	%10-
	نصب واحتيال	ذكور	32	32	19	%41-
		إناث	1	0	1	%100
		إجمالي	33	32	20	%38-

*المصدر: اللجنة الوطنية المرأة، تقييم خطة عام 2012م.

وقد أظهرت البيانات الإحصائية في محافظة حضرموت للأعوام 2011-2010-2012 أن عدد حالات الاعتداء الجنسي والاغتصاب المبلغ عنها هي حالتان في عام 2011م في مقابل عدد (3) حالات في عام 2012 أي بنسبة زيادة بلغت (50 %).

أما عدد حالات التحرش الجنسي المعلن عنها فقد تم تسجيل عدد (6) حالات تحرش جنسي في عام 2011 في مقابل عدد (7) حالات عام 2012م، أي بنسبة زيادة بلغت (17 %). وكان عدد الضحايا في جميع الجرائم المبلغ عنها من الإناث فبلغت

(20) ضحية في عام 2011 في مقابل (20) ضحية عام 2012م. أما بالنسبة للذكور فقد بلغ عدد الضحايا (979) ضحية في عام 2011 في مقابل (886) ضحية في عام 2012، أي بنسبة انخفاض (-9 %).

وقد يبلغ عدد الضحايا في الجرائم المبلغ عنها (صفر) حسب نوع الجريمة؛ فلم يكن هناك ضحايا من الإناث عامي 2011 و2012 في جرائم القتل، أما بالنسبة للذكور فقد بلغ عدد حالات القتل (20) حالة عام 2011 في مقابل (31) حالة عام 2012، أي بنسبة زيادة بلغت (+55 %).

وكان عدد ضحايا (الجرائم التي تقع بسبب المال) من الإناث (6) حالات في عام 2011 في مقابل (7) حالات في عام 2012، أي بنسبة زيادة بلغت (17 %)، أما بالنسبة للذكور فقد بلغت الحالات (556) حالة في عام 2011 و(497) حالة في عام 2012، أي بنسبة انخفاض بلغت (11 %).

ولم يكن هناك ضحايا للنصب والاحتيال من الإناث عام 2011، وكانت هناك حالة واحدة في 2012م أي بنسبة زيادة بلغت (100 %)، أما بالنسبة للذكور فقد بلغ عدد الحالات (32) حالة عام 2011 في مقابل عدد (19) حالة في عام 2012، أي بنسبة انخفاض بلغت (41 %).

جدول (3): مؤشرات العنف ضد المرأة على مستوى مديريات الساحل،

محافظة حضرموت للأعوام 2014إلى 2019.

البيان			2014	2017	نسبة الزيادة والانخفاض %	2018	2019	نسبة الزيادة والانخفاض %
عدد حالات الاعتداء الجنسي والاغتصاب المبلغ عنها			15	1	%93-	5	9	80
عدد حالات التحرش الجنسي المعلن عنها			0	13	%13	11	27	145
عدد الضحايا في الجرائم المبلغ عنها		ذكور	602	121	%80-	511	813	29
		أناث	13	%58-	24	59	146	
		إجمالي	633	%79-	535	872	63	
الفجوة			56	18	%68-	5	7	0
عدد الإناث لكل (100) من الذكور			1	1	%100	95	93	
عدد الضحايا في الجرائم المبلغ عنها حسب نوع الجريمة	قتل	ذكور	56	18	%68-	0	0	0
		أناث	1	1	%100	0	0	0
		إجمالي	57	19	%67-	0	0	0
	الفجوة					0	0	0
	عدد الإناث لكل (100) من الذكور					0	0	0
	جرائم تقع بسبب المال	ذكور	325	275		19	25	32
		أناث	3	0		3	5	76
		إجمالي	328	275		22	30	36
	الفجوة					16	20	0
	عدد الإناث لكل (100) من الذكور					84	80	0
	نصب واحتيال	ذكور	8	22		34	58	71
		أناث	1	0		6	10	67
		إجمالي	9	22		40	68	70
	الفجوة					18	17	0
	عدد الإناث لكل (100) من الذكور					82	83	0

عدد اللواتي تعرضن للإيذاء الجسدي الخفيف	3	0	%100-	15	28	87

*المصدر: التقرير التقييمي السنوي لعام 2017 و2019 لمحافظة حضرموت مديريات الساحل من منظور النوع الاجتماعي

يبين الجدول السابق ما يلي:

- **عدد حالات الاعتداء الجنسي والاغتصاب المبلغ عنها:**

في العام 2014 تم التبليغ عن (15) حالة، بينما قل عدد الحالات في العام 2019 إلى حالة واحدة بنسبة نقصان (-93 %)، وتم التبليغ عن عدد (5) حالات اغتصاب في عام 2018 و(9) حالات في عام 2019، أي بنسبة زيادة بلغت (80 %). والمُلاحظ هنا وجود تفاوت في عدد المبلغ عنهم مع إمكانية أن يكونوا أكثر من ذلك، ويرجع السبب في ذلك إلى العادات والتقاليد التي تلزم التستر على الحالة، وأكثر المتضررين من هذا الوضع هي المرأة التي تلتزم الصمت.

- **عدد حالات التحرش الجنسي المعلن عنها:**

لم يبلغ عن أي حالة في العام 2014، بينما في العام 2017 تم التبليغ عن (13) حالة بزيادة (13 %) عن الأعوام السابقة، وتم تسجيل (11) حالة تحرش جنسي في عام 2018 في مقابل (27) حالة في عام 2019، أي بنسبة زيادة بلغت (145 %)، مما يعني أن هناك زيادة في حالات التبليغ عن الأعوام السابقة قد يرجع إلى وعي المجتمع أو نتيجة لتبني بعض المنظمات توعية المرأة عن ضرورة التبليغ وعن حقوقها القانونية.

- **عدد الضحايا في جميع الجرائم المبلغ عنها:**

كان عدد الضحايا في جميع الجرائم من الإناث في العامين 2014 و2017 متساوياً بعدد (31) حالة، بينما كان عدد الضحايا في جميع الجرائم من الإناث (24) ضحية في عام 2018 و(59) ضحية عام 2019، أي بوجود زيادة في عدد حالات الإناث.

أما بالنسبة للذكور فقد بلغ عدد الضحايا في العام 2014م (602) ضحية، و(121) عام 2017، وهنا

نجد تناقصاً في عدد الجرائم، أي بنسبة (-80 %) عن 2014م، بينما نلاحظ وجود (511) ضحية في عام 2018 و(813) ضحية في عام 2019، أي بوجود زيادة بنسبة (59 %) في حالات الذكور عن سنة 2017.

- **عدد الضحايا في الجرائم المبلغ عنها حسب نوع الجريمة:**

أ. جرائم القتل:

في العامين 2014 و2017 وُجدت ضحية واحدة فقط من الإناث، أما عدد حالات بين الذكور فكانت (56) و(18) على التوالي، مما يعني أن هناك انخفاضاً عن سنة 2014، بينما لم يكن هناك ضحايا من الإناث أو الذكور في عامي 2018 و2019.

ب. جرائم تقع بسبب المال:

في العام 2014 كان هناك (3) حالات فقط، أما في العام 2017 فلم يوجد هناك أي تبليغ عن الجرائم التي تقع بسبب المال، بينما كان عدد ضحايا (الجرائم التي تقع بسبب المال) من الإناث (3) حالات في عام 2018 في مقابل (5) حالات في عام 2019، أي بنسبة زيادة بلغت (17 %). أما بالنسبة للذكور فقد بلغ عدد الحالات (19) حالة في عام 2018 في مقابل (25) حالة في عام 2019م، أي بنسبة زيادة بلغت (32 %).

ج. جرائم النصب والاحتيال:

تم التبليغ عن حالة واحدة سنة 2014، بينما لم توجد أي حالة في عام 2017، أما الذكور فقد بلغ عدد الحالات في 2014 (8) حالات، و(22) حالة عام 2017، أي بنسبة زيادة بلغت (175 %)، بينما بلغ عدد الضحايا من الإناث في عام 2018 (6) حالات، بينما بلغت عدد الحالات في 2019 (10) حالات، أي بنسبة زيادة بلغت (67 %). أما بالنسبة للذكور فقد بلغ عدد الحالات (34) حالة في عام 2018 في مقابل (58) حالة في عام 2019، أي بنسبة زيادة (71 %).

الملاحظ من الجدول السابق أن حالات الاعتداء الجنسي قد زادت عن الحالات التي وقعت في 2012، وكذلك حالات التحرش الجنسي، ووجدت (27) حالة تم التبليغ عنها في العام 2019 إذا قورن بعام 2012 الذي تم البليغ فيه عن (7) حالات، وكذلك توجد زيادة في عدد الضحايا في الجرائم المبلغ عنها مقارنة بالسنوات السابقة؛ ففي عام 2013 بلغ عدد الضحايا الذكور (886) وعدد الضحايا الإناث (20)، أما عام 2019 فبلغت (813) حالة من الذكور و(59) حالة من الإناث، مما يعني وجود زيادة في عدد الجرائم عن السنوات السابقة وهذا مؤشر غير جيد. وكما هو معروف أن أكثر الجرائم إنما تقع للأفراد عديمي الوعي، وبسبب تدني المستوى الاقتصادي للأسرة، واستمرار النظرة التقليدية للمرأة.

ثانيًا: مؤشرات العنف ضد المرأة في منظمات المجتمع المدني:

تسعى كثير من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على مناهضة العنف ضد المرأة بكل أشكاله المختلفة من خلال الدفاع عن حقوق الإنسان أو من خلال رفع مستوى الوعي القانوني في المجتمع للتوعية عن خطورة انتشار ظاهرة العنف، ومن تلك الجهات:

- فرع اتحاد نساء اليمن بمحافظة حضرموت.
- اللجنة الوطنية للمرأة بمحافظة حضرموت.
- مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية.
- المساحات الآمنة، وغيرها من المؤسسات.

وفي إطار الخدمات التي يقدمها اتحاد نساء اليمن ضمن برنامج الحماية القانونية الذي هدف إلى توسيع الاستجابة للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي -لا سيما العنف المنزلي الأسري والعنف الجسدي- وتحسين البرامج ونظم الحماية والتدخل القانوني وتقديم الخدمات الصحية والصحة الإنجابية للوقاية من الإيدز، حيث يعمل البرنامج على تقديم الحماية القانونية للنساء الفقيرات من خلال خدمة الاستماع للمعنفات، وتقديم الاستشارات القانونية وجلسات التوعية المجتمعية عن قانون الأحوال الشخصية في المراكز المستهدفة ومساعدتهن على تجاوز المشاكل والصعوبات التي تعترضهن وأسرهن، وتقديم الخدمات القانونية اللازمة؛ وعليه تم تصنيف العنف إلى عنف جسدي، وعنف اقتصادي (نفقة)، وعنف جنسي، وعنف مؤسسي. ويوضح الجدول الآتي أهم البيانات والحالات المسجلة من عام 2010 إلى نهاية أكتوبر 2012.

جدول (4): بيانات غرفة الاستماع 2010-2012

المؤشرات	2010	2011	2012	نسبة الزيادة أو الانخفاض %
عنف جسدي	2	7	4	43-
عنف اقتصادي	24	30	15	50-
إرث	-	1	1	0
عنف جنسي	1	3	2	33-
عنف مؤسسي	2	3	-	100-
الإجمالي	29	44	22	50-

*المصدر: اتحاد نساء اليمن/ المكلا

بالنظر إلى الجدول أعلاه نجد أن إجمالي حالات العنف المسجلة في عام 2010م قد بلغت (29) حالة، وفي عام 2011م بلغت (44) حالة، وفي عام 2012م بلغت (22) حالة بنسبة انخفاض بلغت (-50 %) عن عام 2011. وقد سجلت حالات العنف الاقتصادي (النفقة) أعلى مؤشرات العنف بغرفة الاستماع لدى الاتحاد؛ حيث بلغت خلال عامي 2011 و2012م (30) و(15) حالة على التوالي بنسبة انخفاض بلغت (-50 %)، في حين احتل العنف الجسدي المرتبة الثانية بعدد (4) حالات في عام 2012م مسجلاً نسبة انخفاض بلغت (-43 %) إذ كانت عدد الحالات في عام 2011م (7) حالات. واحتل العنف الجنسي المرتبة الثالثة مسجلاً انخفاضاً بنسبة (-33 %) في عام 2012 حيث بلغت عدد الحالات (2) مقارنة بـ(3) حالات عام 2011. وسجلت قضايا الإرث قضية واحدة فقط في عام 2011 وهو نفس الرقم الذي دُوِّن في هذا النوع من القضايا لدى غرفة الاستماع عام 2012م، في حين لم تسجل أي قضايا عنف مؤسسي عام 2012 مقارنة بتسجيل (3) حالات عام 2011. وفي عام 2013 لم تسجل أي حالات في اتحاد نساء اليمن نظراً لظروف البلد، غير أنه سُجلت بعض الحالات في 2014م وهو ما يبينه الجدول الآتي:

جدول (5): بيانات غرفة الاستماع 2014-2019

المؤشرات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	نسبة الزيادة أو الانخفاض	ملاحظات
عنف جسدي	0	10	20	2	7	8	% 14	
عنف اقتصادي	36	2	3	8	18	23	% 28	
عنف جنسي	0	8	18	1	2	10	% 400	
عنف مؤسسي	0			1	2	2	% 0	
عنف لفظي	0	10	8	6	6	3	% 50-	
عنف نفسي	0		15	2	2	2	% 0	نساء وفتيات أقل من ١٨سنة تتراوح أعمارهن بين ١٢-١٤ سنة
حرمان من التعليم	0			2	5	0	% - 100	
اغتصاب	0				0	3	% 0	
زواج مبكر(قصري)	0				2	0	% 100-	
الإجمالي	36	30	64	22	44	51	% 16	

*المصدر: التقرير التقييمي السنوي لخطة 2017م، محافظة حضرموت مديريات (الساحل) من منظور النوع الاجتماعي.

يتبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة من العنف كانت في عام 2016 بعدد ضحايا (64) حالة، بينما بلغت عام 2019 (51) و(44) عام 2018، وأقل نسبة كانت في عام 2017 حيث بلغت (22) حالة، أما في عام 2014 فلم يُبلغ إلا عن (36) حالة عنف اقتصادي.

وفي العام 2015 بلغت عدد حالات أشكال العنف الجسدي والعنف اللفظي (10) حالات، وحالتين فقط في العنف الاقتصادي. وفي عام 2016 بلغت أعلى نسبة من العنف بحوالي (18) حالة عنف جنسي، أما العنف النفسي فيأتي في المرتبة الثانية بعدد (15) حالة، وكان أكثر الذين تعرضوا لهذا العنف نساء وفتيات أقل من سن (18) عاماً تتراوح أعمارهن بين 14-12 عاماً.

وفي عام 2017 بلغت أعلى نسبة من العنف بعدد (8) حالات عنف اقتصادي و(6) حالات عنف لفظي. أما في عام 2018م فبلغت نسبة العنف الاقتصادي أعلى نسبة بعدد (18) حالة، وجاء العنف اللفظي في الترتيب الثاني بعدد (6) وفي 2019 بلغت (3) حالات فقط، أما العنف الاقتصادي فبلغت (23) حالة و(10) حالات عنف جنسي.

مما سبق نلاحظ أن أكثر أنواع العنف انتشاراً هو العنف الاقتصادي الذي يمارسه الرجل من خلال عدم النفقة على الزوجة والأولاد، ثم يأتي العنف اللفظي بعدها في الانتشار، ثم العنف الجنسي.

ويتضح أيضاً أن هناك أكثر من عنف يمارس ضد المرأة غير أنها لا تقوم بإبلاغ جهات الأمن عن هذه الانتهاكات، وإذا حدث أن بلغت فإنها تُجبر على التنازل عن حقها، ويرجع ذلك إلى العادات والتقاليد التي تقيد المرأة، أو إلى التشهير الذي يمارس ضدها سيما في المجتمعات الصغيرة التي تكون الأسر فيها معروفة لبعضها وقد يتسبب ذلك ألا تجد فتيات تلك الأسر نصيباً في الزواج، أو يحدث أن يمارس المجتمع المحيط بالأسرة بعض القيود والحرمان من بعض حقوقها.

ثالثًا: مؤشرات العنف ضد المرأة في السجون:

يُظهر واقع المرأة في السجون في حضرموت -وفقاً لبعض البيانات الإحصائية- أن عدد السجينات بالمحافظة للعامين 2008 و2009 قد بلغ (39) و(22) سجينة على التوالي، وبلغ إجمالي عدد السجناء في عام 2000 (1.165) سجيناً منهم (39) سجينة بنسبة (22 %)، وفي 2009 بلغ إجمالي السجناء (1.168) سجيناً منهم (22) سجينة بنسبة (2 %).

كما أن عدد الإناث اللاتي صدر بحقهن أحكام بالسجن في 2008 قد بلغ (4) سجيناتٍ ولم تصدر أحكام بالسجن لأي امرأة في عام 2009.

جدول (6): مؤشرات العنف ضد المرأة في السجون من 2010-2012

البيان		عام 2010م	عام 2011م	عام 2012م	نسبة الزيادة أو الانخفاض %
عدد السجينات حسب الحالة الزوجية	متزوجة	7	6	11	83
	عازبة	5	2	2	0
	أرملة	5	3	3	0
	مطلقة	4	3	1	66-
عدد السجينات حسب الجريمة	سرقة	5	5	9	80
	قتل	4	3	3	0
	زنا	3	4	1	75-
	خمور ومخدرات	7	-	1	100
	خطف	2	2	2	0
	أخرى	-	-	1	100
عدد السجينات حسب الحالة التعليمية	دراسات عليا	-	-	-	-
	جامعي	-	-	-	-
	دبلوم	-	-	-	-
	ثانوي	1	2	1	50-
	إعدادي	6	-	-	0
	ابتدائي	6	4	3	25-
	تقرأ وتكتب	-	-	8	100
	أمية	8	8	5	38-
عدد المحتجزات في السجون بدون محاكمة		-	-	-	-
عدد السجينات اللاتي لديهن أطفال داخل السجن		3	2	3	50

*المصدر: اللجنة الوطنية للمرأة، فرع محافظة حضرموت، 2012.

بلغ عدد السجينات في السجن المركزي بمدينة المكلا نهاية شهر أكتوبر 2012م (17) سجينة مقارنة بـ(14) سجينة عام 2011. ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

- **عدد السجينات حسب الحالة الزوجية:**

بلغ عدد السجينات المتزوجات (11) حالة في عام 2012 في مقابل (6) حالات في عام 2011، أي بزيادة بلغت (83 %). بينما لم تُسجل أي نسبة زيادة أو انخفاض لسجينات عازبات؛ فقد ظل نفس العدد بحالتين فقط في عام 2012. وظلت نسبة

السجينات الأرامل كما هي في عام 2012 بعدد (3) حالات وكذا عام 2011 دون زيادة أو نقصان. وكان عدد السجينات المطلقات حالة واحدة في عام 2012 في مقابل (3) سجينات في عام 2011، أي بنسبة انخفاض بلغت (-66 %).

- **عدد السجينات حسب الجريمة:**

بلغ عدد السجينات في جريمة السرقة (5) حالات في عام 2011، وقد سجلت (9) حالات في عام 2012 بزيادة بلغت (80 %). بينما لم تسجل أي زيادة في جرائم القتل والخطف، وظلت كما هي (3) و(2) على التوالي. في حين سجلت جريمة واحدة خمور ومخدرات في عام 2012 بنسبة (100 %) زيادة عن عام 2011، والحال ذاته في تصنيف نوعية الجريمة (أخرى).

في حين سجلت جرائم الزنا انخفاضاً بلغ (-75 %) عن 2011؛ فقد بلغت جرائم الزنا أربع حالات فقط في عام 2011 مقابل حالة واحدة فقط في عام 2012.

- **عدد السجينات حسب الحالة التعليمية:**

لم تسجل أي حالة لسجينات من ذوات المؤهلات التعليمية في «الدراسات العليا» أو «الجامعي» أو «الدبلوم» أو «الإعدادي» في عام 2012، بينما تم تسجيل حالات في «الثانوية العامة» و«الابتدائي» و«تقرأ وتكتب» و«الأمية»؛ حيث بلغت في التعليم الثانوي حالة واحدة في عام 2012، وبلغت في عام 2011 حالتين بنسبة انخفاض (-50 %). وقد سُجلت (4) حالات في التعليم الابتدائي في عام 2011 مقارنة بـ(3) حالات في عام 2012 بنسبة انخفاض (-25 %). في حين سُجلت (8) حالات في عام 2012 بنسبة زيادة (100 %) في حالات «تقرأ وتكتب» عن عام 2011، وسجلت نسبة انخفاض بلغت (-38 %) للأميات في عام 2012؛ حيث كان عدد الحالات (5) حالات فقط مقارنة بـ(8) حالات عام 2011.

- **عدد المحتجزات في السجون دون محاكمة:**

لم يتم تسجيل أي حالة في الأعوام الثلاثة عن وجود سجينات محتجزات داخل السجن دون محاكمة.

- **عدد السجينات اللاتي لديهن أطفال داخل السجن:**

بلغ عدد السجينات اللاتي لديهن أطفال داخل السجن في عام 2012م (3) سجينات، بينما كان هناك سجينتان ممن لديهن أطفال داخل السجن في عام 2011م بنسبة زيادة بلغت (50 %).

جدول (7): مؤشرات العنف ضد المرأة في السجون خلال 2014-2017

البيان		2014	2017	نسبة الزيادة أو الانخفاض
عدد السجينات حسب الحالة الزوجية	متزوجة	1	2	%100
	عازبة	17	0	%100-
	أرملة	0	0	%0
	مطلقة	1	4	%300
عدد السجينات حسب الجريمة	سرقة	2	3	%50
	قتل	1	1	%0
	زنا	0	0	%0
	خمور ومخدرات	0	1	%100
	خطف	0	0	%0
	أخرى	16	1	%94-
عدد السجينات حسب الحالة التعليمية	دراسات عليا	0	0	%0
	جامعي	0	1	%0
	دبلوم	0	0	%0
	ثانوي	0	3	%100
	إعدادي	0	0	%0
	ابتدائي	17	2	%88-
	تقرأ وتكتب	0	0	%0
	أمية	2	0	%100-
عدد المحتجزات في السجون بدون محاكمة		7	2	%71-
عدد السجينات اللاتي لديهن أطفال داخل السجن		2	4	%100

*المصدر: التقرير التقييمي السنوي لخطة 2017، محافظة حضرموت-مديريات (الساحل) من منظور النوع الاجتماعي

ويتبين من الجدول السابق ما يلي:

- **عدد السجينات حسب الحالة الزوجية:**

بلغ عدد السجينات المتزوجات حالتين في عام 2017 في مقابل حالة واحدة فقط في عام 2014، أي بزيادة بلغت (100 %). بينما لم تسجل أي نسبة للسجينات العازبات في عام 2017. أما في العام 2014 فقد كان هناك (17) سجينة. أما المطلقات حالة واحدة في عام 2014 في مقابل (4) سجينات في عام 2017م، أي بنسبة انخفاض بلغت (-300 %).

- **عدد السجينات حسب الجريمة:**

بلغ عدد السجينات في جريمة السرقة حالتين فقط في عام 2014، وسُجلت (3) حالات في عام 2017 بزيادة بلغت (50 %)، بينما سُجلت جريمة قتل واحدة في كلا السنتين. وسُجلت جريمة واحدة في «خمور ومخدرات» في عام 2017 بنسبة زيادة (100 %) عن 2014. وكذلك في تصنيف نوعية الجريمة «أخرى» سُجلت (16) حالة في العام 2014، وحالة واحدة في العام 2017 بزيادة بلغت (94 %)، في حين لم تُسجل أي حالة في جرائم الزنا في هذين العامين.

- **عدد السجينات حسب الحالة التعليمية:**

لم تُسجل أي حالة بين السجينات ممن تمتلك مؤهلات تعليمية في الدراسات العليا، وسُجلت حالة واحدة لحاملة شهادة جامعية في العام 2017، ولم تُسجل أي حالة لحاملات الدبلوم أو الشهادة الإعدادية في العامين، بينما تم تسجيل (3) حالات ممن يحملن شهادة الثانوية العامة في العام 2017م بنسبة انخفاض (300 %) وقد سجلت (17) حالة في التعليم الابتدائي في عام 2014م مقارنه ب حالتين في عام 2017م بنسبة انخفاض (88 %)، وسجلت حالتان فقط في «أمية» عام 2014 بنسبة زيادة (100 %)، ولم تسجل أي حالة في العام 2017.

- **عدد المحتجزات في السجون دون محاكمة:**

سجلت في العام 2014 (7) حالات وحالتان في العام 2017 لمحتجزات داخل السجن دون محاكمة بنسبة انخفاض (71 %).

- **عدد السجينات اللاتي لديهن أطفال داخل السجن:**

بلغ عدد السجينات اللاتي لديهن أطفال داخل السجن في عام 2017 (4) سجينات، بينما كان هناك سجينتان فقط ممن لديهن أطفال داخل السجن في عام 2014م بنسبة زيادة بلغت (100 %).

ومن خلال الجدولين السابقين نجد أن:

- بلغت أعلى نسبة للسجينات في العام 2014؛ حيث بلغت (17) سجينة عازبة في سجن النساء في المكلا، وفي العام 2017 لم توجد أي سجينة عازبة.

- بلغت الجرائم المتنوعة في العام 2014 (16) حالة في مقابل حالة واحدة في العام 2017، مما يعني تناقصاً في أعداد السجينات.

- يلعب التعليم دوره في وعي المرأة؛ فنجد أن أكثر السجينات هن ممن حصلن على التعليم الابتدائي حيث بلغت (17) حالة، من حملة التعليم الابتدائي ارتكبت جرائم بالمقارنة لم توجد أي امرأة من حمله الدراسات العليا أو الجامعية ارتكبت أي جريمة غير واحدة جامعية في سنة 2017م وهذا يدل على أهمية التعليم للمرأة.

- زادت نسبة الأطفال المرافقين لأمهاتهم داخل السجن لأنهم في حضانتهن، وقد تكون المشكلات الأسرية هي التي دفعت بالأم إلى ارتكاب جريمة، وكذا عدم رغبة أهل الطفل بحضانته أثناء قضاء الأم فترة العقوبة في السجن؛ وقد بلغت عدد الحالات في عام 2017 (4) حالات مقارنة بالعام 2014 التي كان عددها حالتين فقط.

نتائج البحث:

توصل البحث الحالي إلى النتائج الآتية:

1- ينتشر الجهل وضعف وعي المرأة بحقوقها وواجباتها القانونية والشرعية بسبب ارتفاع الأمية في أوساطهن.

2- تحرم كثير من الفتيات من فرص التعليم؛ فأكثر السجينات هن في مستوى تعليمي ابتدائي.

3- يعد العنف المعنوي أكثر أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة في الحياة.

4- توجد كثير من المعتقدات والممارسات الاجتماعية التمييزية على أساس النوع الاجتماعي؛ فهناك تفرقة في التنشئة بين الذكور والإناث، وتشمل هذه التفرقة توزيع الأدوار داخل الأسرة، فالفتاة تخضع لأخيها وإن كان أصغر منها.

5- لا تعطى الفتاة فرصة اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها؛ فقد ترغم على ترك المدرسة وعلى الزواج في سن مبكرة من رجل قد لا ترغب في الزواج منه.

6- يوجد تباين واختلاف في مظاهر وحدّة العنف الأسري ضد المرأة؛ فأكثر أنواع العنف هو العنف الجسدي والعنف الاقتصادي (كما ورد من خلال غرفة الاستماع بالاتحاد النساء).

7- هناك إساءة اقتصادية للمرأة حيث تبين أن الإساءة الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في ارتكاب العنف ضد المرأة داخل الأسرة (النفقة للأولاد، الإرث).

8- يعد العنف نتيجة للعادات والتقاليد التي تتطلب من الرجل السيطرة على الأسرة وبذا قد يستخدم العنف والقوة لقيادتها.

9- هناك ازدياد في العنف النفسي ينتشر بين نساء وفتيات تقل أعمارهن عن 18عامًا، وتتراوح بين 14-12 عامًا.

10- يتميز العنف بأنه مستتر؛ فلا تستطيع المرأة أن تبلغ عمن يمارس العنف ضدها، وذلك يرجع إلى العادات والتقاليد التي تضع حملها على المرأة؛ لأن من يمارس العنف هو الأب أو الأخ أو أي قريب لها.

11- خوف المرأة من وصمة العار التي يمكن أن توصم بها إذا عرف المجتمع بتعرضها للعنف الجنسي.

وقد اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في أن هناك ازديادا واضحًا في حالات العنف الأسري التي تعاني منها المرأة؛ فجميع تلك الدراسات أكدت هذه النتيجة، كما يرجع استخدام العنف إلى وجود إساءة اقتصادية للمرأة، وقد اتفق البحث الحالي مع دراسة (يوسف، 2020) التي أرجعت أسباب العنف ضد المرأة إلى تدني المستوى الاقتصادي للزوج، ومع دراسة (محمد، 2019) التي أظهرت وجود إساءة اقتصادية للمرأة، ومع دراسة (الحياصات، 2016) التي أظهرت تدني مستوى دخل الزوج، بينما أرجعتها دراسة (العواودة، 2004) إلى رغبة المرأة في الاستقلال الاقتصادي.

وتعد الضغوطات والمعتقدات والممارسات الاجتماعية التمييزية التي تُمارس ضد المرأة قائمة على أساس النوع الاجتماعي، مثل التفرقة بين الذكور والإناث التي تشمل توزيع الأدوار داخل الأسرة. وهي من الأسباب التي اتفق البحث الحالي فيها مع الدراسات السابقة مثل دراسة (العلاف، 2009) التي ترجع العنف إلى دوافع اجتماعية تتمثل في العادات والتقاليد، ومع دراسة (العواودة، 2004) التي ترجع العنف إلى تنميط المجتمع لعمل المرأة، وإلى طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع الأردني، ومع دراسة (الشرجبي، 2003) التي بينت وجود تمييز في المعاملة بين الطفل الذكر والطفلة الأنثى.

وأشارت النتائج إلى تنوع أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة من أفراد أسرتها من تمييز بين الولد والبنت في المعاملة، والحرمان من التعليم أو الزواج المبكر، وأوضحت النتائج أن القائم بهذا العنف هو الأب والأخ ثم الأم.

واتفق البحث الحالي مع دراسة (يوسف، 2020) في أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة، كالعنف الجسدي والنفسي والجنسي، ومع دراسة (دار المعارف، 2019) في تعرض النساء لنوع من الإساءة العاطفية وأبرزها التخويف أو التهديد، أما العنف البدني فهو أقل أنواع العنف انتشاراً، ومع دراسة (شمعون، 2010) التي كان من نتائجها أن هناك ممارسات للعنف الأسري في قطاع غزة من أشكالها العنف الجسدي والعنف النفسي مما قد يؤدي إلى ترك بيت الزوجية، ومع دراسة (الشرجبي، 2003) في وجود عنف جسدي يُمارس ضد المرأة اليمنية.

أما الآثار المترتبة عن وجود العنف ضد المرأة ما يقع على الأبناء؛ فهم ضحية هذا العنف وأكثر من يتأثروا به سواء استمرت الحياة الزوجية أو انتهت بالانفصال فقد يصاب الأبناء بالحزن الشديد والاكتئاب المستمر، وفقدان الثقة بأنفسهم، وضعف التحصيل الدراسي والرسوب في المدرسة، والخوف من الآخرين.

واتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة –مثل دراسة (يوسف، 2020) في أن العنف يسبب للمرأة مشكلات اجتماعية ونفسية، ومع دراسة (الحياصات، 2016) التي بينت أن تدخُّل أهل الزوج في الحياة الزوجية يسبب عنفاً للزوجة، ومع دراسة (شمعون، 2010) في وجود أمراض نفسية وعقلية، ومع دراسة (مرح، 2009) التي بينت وجود الأمراض النفسية والتفكك الأسري وازدياد الصراع في الأسرة والمجتمع، ومع دراسة (Sieger،2004) التي أكدت وجود أعراض نفسية، تتراوح بين الاكتئاب والقلق إلى سلوكيات معادية للمجتمع، والانتحار بين المعنفات والأطفال والمراهقين.

وعند النظر إلى مدى تطابق النظريات مع النتائج نجد أن نظرية الصراع تتفق مع الدراسات السابقة والبحث الحالي؛ فهي ترى أن الفرد يقوم بتحويل الإحباط الخارجي إلى قوة داخل أسرته وقد يتخذ هذا شكلاً من أشكال العنف التي تقع على الزوجة أو الأبناء، وهذا يرجع إلى حاجة في ممارس القوة والسيطرة على أفراد الأسرة، أو قد يقع الفرد تحت ضغط الاضطراب والإحباط؛ فالشعور الشخصي بالحرمان، وانخفاض المستوى الاقتصادي يزيدان من النزوع نحو العنف والعدوان؛ فبدلاً من رد الظلم على من ظلمهم فإنهم غالباً يحتدون على أصدقائهم وأهلهم وجيرانهم.

ويتم تفسير العنف الأسري في ضوء هذه النظرية في إطار مفاهيم ومصطلحات السيطرة والضبط؛ فالرجال أكثر قوة من النساء، فيفرضون سيطرتهم على النساء، وبذا يصبح العنف مؤشراً مؤكداً وسيلة لعدم التكافؤ بين الجنسين.

التوصيات:

1- رفع مستوى الوعي بالحقوق المدنية والقانونية والسياسية عند النساء.

2- العمل على معرفة النساء لكل حقوقهن القانونية وتمكينهن من المطالبة بتوفيرها وتعزيزها وممارستها لها، والسعي إلى تحقيق المساواة في حماية القانون، وضمان ألا يتمتع مرتكبو العنف ضد المرأة بفرصة الإفلات من العقاب.

3- توفير بيانات إحصائية شاملة عن قضايا المرأة بالمحاكم والسجون لإعداد الدراسات المتعمقة لمسائل العنف ضد المرأة وحقوق الإنسان.

4- السعي إلى إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة التي تحد من تمكينها وإدماجها في عملية التنمية بوصفها أكثر فئات المجتمع تضررا وحرماناً.

5- وضع تشريع خاص يعالج مشكلة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله.

6- القضاء على الأمية بزيادة الإمكانيات والجهود الموجهة.

7- تشديد الحماية القانونية للمرأة -لا سيما العاملة- إزاء الظواهر الآتية:

أ. الاغتصاب والتحرش في العمل أو الأماكن العامة بما في ذلك سماع الألفاظ النابية التي تخدش حياء المرأة.

ب. الانتهاك الصارخ لحقوق المرأة كالمنع من التعليم والإكراه على الزواج المبكر أو زواج المرأة دون رضاها.

8- إيجاد آليات مناسبة لحماية المرأة من العنف بصوره المتعددة، على سبيل المثال تسهيل اتصال الضحايا من النساء بمراكز للحماية تكون رسمية وطوعية.

9- اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد أن أياً من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر.

10- التركيز على حقوق المرأة المنصوص عليها في الدستور والقوانين والتشريعات وتفعيلها بغرض إخراجها من الحيز النظري إلى الحيز العملي لا سيما تلك الحقوق التي تعزز من أدوار المرأة الاقتصادية وحقوق التعليم والعمل ومجال رعاية الأمومة والطفولة.

11- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني المناصرة لقضايا المرأة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. منظمة الصحة العالمية (مارس/2021): العنف ضد المرأة:

https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-women

2. يوسف، عبير عبد الصمد أحمد (2020): مشكلات المرأة المعنفة ودور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية التخفيف منها، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، المجلد الأول.

3. تقرير مستشفى المكلا للأمومة والطفولة للعام (2019)، محافظة حضرموت، الجمهورية اليمنية.

4. اللجنة الوطنية للمرأة (2019): التقرير التقييمي السنوي لخطة عام 2019م لمحافظة حضرموت مديريات الساحل من منظور النوع الاجتماعي، محافظة حضرموت، الجمهورية اليمنية.

5. أبو غزالة، هيفاء (2019): تقرير حول العنف ضد المرأة، المجلس الوطني لشؤون الأسرة.

6. دار المعارف-المكلا (2019): العنف الأسري تجاه المرأة في حضرموت، الجمهورية اليمنية.

7. محمد، أنيس شهيد (2019): العنف الأسري والمرأة العاملة دراسة ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية، العراق، العدد (34).

8. القيشاوي، هالة جبر (2019): العنف الموجه ضد المرأة وتمكين المرأة، غزة، فلسطين: مركز شؤون المرأة.

9. اللجنة الوطنية للمرأة (2017): التقرير التقييمي السنوي لخطة عام 2017م لمحافظة حضرموت مديريات الساحل من منظور النوع الاجتماعي، محافظة حضرموت، الجمهورية اليمنية.

10. الحياصات، إبراهيم يوسف (2016): أسباب وأشكال العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني: « دراسة ميدانية »، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43.

11. اللجنة الوطنية للمرأة (2015): تقييم خطة عام 2012م من الخطة الخمسية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقر (2011م –2015م)، حضرموت، الجمهورية اليمنية.

12. فارس، عائشة (2015): العنف الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث (سنة 14-18م): دراسة عيادية، (حالات 07)، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس، الجزائر.

13. الحربي، سلمان بن محمد سعد (2011): العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث لدى

نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمحافظة جدة، الرياض، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية.

14. عيساوي، نسيمة (2011): العنف اللفظي الأسري من المنظور السوسيولوجي، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع التربوي، الجزائر.

15. المتوكل، هناء إبراهيم؛ وحفظ الله، سهير محمد (2011): اللجنة الوطنية للمرأة (15 عاماً من الإنجازات والتحديات)، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء، اليمن.

16. شمعون، هداية (2010): واقع العنف الأسري ضد المرأة في محافظات الجنوب بغزة، دراسة بحثية، المعلومات عن الشبكة الإلكترونية www.womengateway.com

17. الإرياني، رمزية عباس (2010): العنف ضد المرأة: الآليات والمعالجات، اتحاد نساء اليمن، ورقة علمية مقدمة في مؤتمر دولي عن الاتجار بالنساء.

18. أبو النصر، مدحت محمد (2009م): ظاهرة العنف المجتمع، بحوث ودراسات، دار العالمية للنشر، المنصورة، مصر.

19. جمعية النساء العربيات (2009): دراسة العنف الموجه ضد النساء: دراسة بحثية، تم استرجاع المعلومات عن الشبكة الإلكترونية: www.jor-son.com.

20. مرح، ليلى محمد علي (2009): العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي وعلاقته بالتخلف الاجتماعي، (رسالة ماجستير في التربية غير منشورة)، جامعة الفاتح.

21. العلاف، عبد الله بن أحمد (2009): العنف الأسري وآثاره على الأسرة والمجتمع، ورقة بحثية: Al-alaf@hotmail.com.

22. دليلة، بوجمعة (2009): العنف الجسدي ضد المرأة في المجال الأسري: دراسة حالة لعينة من النساء المتوجهات لمصلحة الطب الشرعي (مستشفى مصطفى باشا)، (رسالة ماجستير)، الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع.

23. باباخان، فائزة (2009): الوضع القانوني لحقوق المرأة في التشريعات العراقية: دراسة مقارنة، دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر، (ط1)، العراق.

24. عابد، عبد القادر عثمان؛ وعوض، مها (2009): تقيم مستوى تنفيذ استراتيجية تنمية المرأة والخطة الخمسية الثالثة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني الرابع للمرأة، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء اليمن.

25. الخولي، محمود سعيد (2008): العنف الأسري أسبابه وعلاجه، بيروت، لبنان.

26. اللجنة الوطنية للمرأة (2006): التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو 2006م)، المجلس الأعلى للمرأة، صنعاء، اليمن.

27. القصاص، مهدى محمد (2005): عنف الشباب، محاولة في التفسير: دراسة ميدانية، جامعة المنصورة، كلية الآداب المجلة العلمية، (ع36).

28. الفقي، صبري مرسي (2005): حلول إسلامية لمشاكل أسرية، دار ابن الجوزي، (ط1) المملكة العربية السعودية.

29. الشرجبي، عادل مجاهد (2004): العنف العائلي ضد المرأة تحليل لعلاقات النوع الاجتماعي في المجال الخاص، (ورقة عمل)، المؤتمر الوطني الأول لمناهضة العنف ضد المرأة، صنعاء، اليمن.

30. حلمي، إجلال إسماعيل (2004): العنف الأسري في المجتمع العربي، مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع، تشخيص للمشكلات واستكشاف للسياسات المواجهة، المنعقد في دار الضيافة جامعة عين شمس 28-26 سبتمبر 2004.

31. عوض، السيد (2004): جرائم العنف الأسري بين الريف والحضر، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، مصر.

32. العواودة، أمل (2004): ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في الأردن: http://www.ahewar.org.

33. اللجنة الوطنية للمرأة (2004): المجلس الأعلى للمرأة، تقرير عن وضع المرأة في اليمن: صنعاء، الجمهورية اليمنية.

34. مركز الإعلاميات العربيات للدراسات والأبحاث والاستشارات (2003): العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني، الأردن: www.women.jo.

35. الشرجبي، عادل مجاهد (2003): العنف الموجه ضد النساء في اليمن: تحليل اجتماعي في ضوء نظرية النوع الاجتماعي، (ط1)، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء، اليمن.

36. الشرجبي، عادل (2003): العنف ضد المرأة، (رسالة ماجستير): http://www.almotamar.net/news/2156.htm.

37. زايد، أحمد؛ وآخرون (2002م): العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة، مصر.

38. السيد، أحمد؛ وآخرون (2001): علم الاجتماع الأسرة، دراسة المعرفة الجامعية، مصر.

39. شوقي، طريف محمد فرج (2000): العنف في الأسرة المصرية، (التقرير الثاني) دراسة نفسية استكشافية: المركز القومي للبحوث الجنائية—قسم بحوث المعاملة الجنائية، القاهرة، مصر.

40. السمري، عدلي (2000): سلوك العنف بين الشباب، دراسة ميدانية على عينة من طلبة وطالبات المرحلة الثانوية، في ندوة الشباب ومستقبل مصر، تحرير: محمود الكردي، أبريل.

41. إسماعيل، إجلال (1999): العنف الأسري، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

42. شكور، جليل وديع (1997): العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، (ط1).

43. الأمم المتحدة (1993): إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، نيويورك.

44. مجذوب، فاروق (1992): دينامية المجال العدواني عند الإنسان، مجلة الثقافة النفسية (ع9، مج3).

45. المورد (1982): قاموس إنجليزي عربي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

46. بدوي، أحمد زكي (1978): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

47. زيادة، أحمد عبد الرشيد (بدون تاريخ): دروس في الإجرام، دار وائل للنشر، الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Sieger, Karin; Rojas-Vilches, Angela; McKinney, Cliff; Renk, Kimberly (2004): The Effects and Treatment of Community Violence in Women and Adolescents. USA: Study Submitted to the University of Central Florida.
2. Guerra, NG; Huesmann, LR; Spindler,a. (2003). Community Violence exposure, Social Cognition, on Women in Slums, UK: UK PUBMED CANTRAL, Research Paper, On Line, Available: http://ukpmc.ac.uk/abstract/MED/14552414.
3. Wurtz.A and Lomtte.G. (1984). researching of T.V violence, Society, Vol (21), N°6, Stp-act, p224 http://www.ahewar.org.
4. William, S (1973): An Analysis of Athlete Behavior movement publication, New York.
5. Bandura, A (1973): Aggression Asocial Learning Analysis, New York.
6. Tontous, F (1966): The Oxford Dictionary of English Ethnology Oxford. Clarendon Press.

تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن في ضوء التجارب العالمية

(تصـــــور مقـترح)

د. فتحية الهمداني

نوفمبر 2021

الملخص:

يعد التعليم أساساً لعملية التنمية والهدف الأسمى الذي يرنو إليه اليمن حالياً ومستقبلاً، والتعليم الفني والتدريب المهني هو أحد أساسيات التعليم التي تنمي المجتمعات بصورة سليمة ونشطة، ومن ثم فإن هذا البحث يقدم مقترحًا من أجل تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن على ضوء التجارب العالمية، من خلال التعرف على التعليم الفني وأهميته وواقعه في اليمن، وتحديد أهم الصعوبات التي تواجهه، والتعرف على تجارب بعض الدول كالصين وألمانيا في تطوير التعليم الفني وتحديد أهم الجوانب التي تم النهوض بواسطتها.

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي ومنهج المقارنة للاستفادة من تلك التجارب في عملية تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن، وقد توصل البحث للعديد من النتائج أهمها أن التعليم الفني في اليمن يعاني منذ نشأته من صعوبات كثيرة في مجالات عدة منها: التشريعي، والإداري، والمالي؛ لذا وجدت العديد من النقاط السلبية، منها ضعف ارتباطه بالتنمية واحتياجات سوق العمل، ومخرجاته غير مؤهلة بما يكفي للالتحاق بسوق العمل وتحقيق دورها في عملية التنمية، وكذلك هشاشة البنية التحتية، وعدم قدرة البرامج الحالية على مواكبة متطلبات سوق العمل، وضعف روابط الشراكة بين مؤسسات التعليم الفني وسوق العمل والقطاع الخاص. وعند النظر إلى تجارب الدول الإقليمية والدولية نجد أن تجربتي دولة الصين الشعبية وألمانيا الاتحادية تعكسان نموذجاً رائداً لوجود توجهات قانونية وإدارية وأكاديمية متعددة ومترابطة لتطوير التعليم الفني والتدريب في بلديهما، من خلال الاهتمام بدور مؤسسات المجتمع الاقتصادية من شركات ومؤسسات وأرباب عمل في إدارة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومتابعتها وتقييمها لمواكبة احتياجات سوق العمل في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي تعصف بالعالم، وعلى ضوء هذه التجارب يبني هذا البحث مقترحاً لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن.

الكلمات المفتاحية: تطوير، التعليم الفني والتدريب المهني، التجارب العالمية.

المقدمة:

فرضت التغيرات العالمية الاقتصادية والتكنولوجية على جميع قطاعات المجتمعات التغيير والعمل على مواكبة احتياجات تلك التغيرات التي ركزت على نوعية الكوادر البشرية المؤهلة لتلبية احتياجات سوق العمل، لذا كان قطاع التعليم من أهم القطاعات التي أخذت تتولى علمية إعداد الكوادر التي تتناسب مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية.

ويمثل التعليم الفني أساساً للحركة التربوية المعاصرة،ذلك أن المجتمعات تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها في التنمية المنشودة التي تناسب تطلعات المجتمع المختلفة، فللتعليم الفني دور جوهري في إعداد القوى العاملة الماهرة والقادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة ومواجهة التغيرات المتسارعة وانعكاساتها على سوق العمل واحتياجاتها من المهن المتنوعة في مختلف المجالات الاقتصادية (الحلبي، 2012: 19)؛ إذ يهدف التعليم إلى إعداد الطلبة معرفياً ومهارياً لتأهليهم ليتمكنوا من الالتحاق بسوق العمل والقيام بدورهم في تنمية مجتمعاتهم، وبذلك يساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية للأفراد وإكسابهم لمهارات وخبرات في التعامل مع أدوات ووسائل المهام والوظائف الحديثة، وتحسين أدائهم من النواحي الفنية والوظيفية وبذلك يعد التعليم الفني أحد الوسائل الهامة لتنمية الموارد البشرية؛ لذلك عمدت الدول المتقدمة إلى تنمية هذا القطاع من خلال رصد الميزانيات من مجمل إنتاجها القومي، وعملت على بناء البرامج والمناهج الدراسية التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل، ووضعتالمعايير والأطر العامة والتوجيهات الرئيسة للتعليم الفني ضمن مظلة النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع (السيوف، 2012: 15).

وتعد الدول النامية والفقيرة إحدى دول العالم التي تحتاج إلى مخرجات ذات نوعية عالية في المهارات والقدرات الإنتاجية القادرة على تلبية التغييرات العالمية في المجال الاقتصادي، واليمن واحدة من تلك الدول التي تواجه العديد من المشاكل في التعليم الفني والتدريب المهني، سيما أنه أحد عناصر المنظومة التعليمية في اليمن الذي لم يحقق أهدافه في التنمية المجتمعية كما يجب، لذا فإن البحث الحالي يهدف إلى الإفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن.

مشكلة البحث:

تحتاج اليمن إلى تنمية شاملة وواسعة في جميع قطاعات المجتمع مما يتطلب العديد من الكوادر البشرية المؤهلة ذات المهارات العالية والقدرات المتميزة. وبما أن التعليم الفني والتدريب المهني هو الأساس لتنمية قدرات الموارد البشرية؛فإن البحث الحالي يسعى إلى تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن في ضوء خبرات وتجارب الدول المتقدمة في ذلك، وهي تجارب أثبتت نجاحها. ويمكن تحديد مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيس الآتي:

كيف يمكن تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن في ضوء التجارب العالمية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل أسئلة أخرى هي:

1. ما مفهوم التعليم الفني والتدريب المهني وما هي أهدافه؟
2. ما واقع التعليم الفني في اليمن؟
3. ماهي الصعوبات التي تواجه التعليم الفني في اليمن؟
4. ماهي خبرات الدول في تطوير التعليم الفني؟
5. ما التصور المقترح لتطوير التعليم الفني في اليمن في ضوء التجارب العالمية؟

أهداف البحث الحالي:

يهدف البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مفهوم التعليم الفني والتدريب المهني.
2. تشخيص واقع التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن.
3. تحديد أهم الصعوبات التي تواجه التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية.
4. التعرف على خبرات جمهورية الصين وألمانيا الاتحادية في التعليم الفني والاستفادة منهما لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن.
5. تقديم تصور مقترح لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث الحالي فيما يلي:

1. تقديم بيانات ومعلومات واضحة عن واقع التعليم المهني في اليمن.
2. التعرف على أهم الصعوبات والسلبيات التي تواجه العملية التعليمية في المعاهد الفنية والمهنية.
3. فتح المجال أمام صانعي القرار للاطلاع على خبرتي الصين وألمانيا في مجال التعليم الفني والتدريب المهني، وقد تم اختيار الدولتين لتفوقهما في هذا المجال؛ لأن مستوى تطور التعليم الفني فيهما عالٍ جداً.
4. الاستفادة من تجارب تطوير التعليم الفني العالمية لتطوير ما يشابهها في اليمن.
5. تقديم تصور مقترح لتطوير التعليم الفني والمهني في الجمهورية اليمنية يساعد على القيام بعملية التنمية بصورة تتناسب مع احتياجات ومتطلبات المرحلة القادمة لإعادة إعمار اليمن.

مصطلحات البحث:

اعتمد البحث الحالي على العديد من المصطلحات التي عرفتها الباحثة إجرائياً وهي:

1- **التطوير** Development: هي مجموعة التشريعات والتوجهات الإدارية التي تهدف إلى تحسين واقع التعليم الفني والمهني في اليمن.

2- **التعليم الفني والمهني** Technical Education and Vocational Training: هو التعليم النظامي الذي يؤهل خريج التعليم الأساسي أو الثانوي للالتحاق بسوق العمل بمهارات وقدرات تتناسب مع متطلباته واحتياجاته الحالية والمستقبلية.

3- **التجارب العالمية** globalexperiences: يقصد به في البحث تجربتي الصين وألمانيا في مجال التعليم الفني والتدريب المهني.

حدود البحث:

1. الحد الموضوعي: التعليم الفني والمهني في الجمهورية اليمنية، والتجارب العالمية لتطوير التعليم المهني والفني. وقد اقتصر البحث على تجربتي جمهورية الصين وألمانيا الاتحادية، واكتفى بالجانب التشريعي، والجانب الإداري، والمناهج والتدريب، وسوق العمل.
2. الحد المكاني: الجمهورية اليمنية.
3. الحد الزمني: 2021م.

خطوات البحث:

- الخطوة الأولى: الإطار العام للبحث، وفيه تم تحديد المشكلة وتساؤلاتها، وأهدافها، وأهميتها، وحدودها.
- الخطوة الثانية: الإطار المفاهيمي للتعليم الفني والتدرب المهني، وأهدافه، وأهميته.
- الخطوة الثالثة: تحليل التعليم الفني في اليمن من حيث نشأته، وتشريعاته، وإدارته، ومؤشراته خلال الأعوام (2008-2014)، والصعوبات التي تواجهه في الواقع.
- الخطوة الرابعة: استعراض الدراسات السابقة التي بينت التعليم الفني والتدريب المهني وكيفية تطويره من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وخبراتها.
- الخطوة الخامسة: تحليل تجربتي جمهورية الصين الشعبية وألمانيا الاتحادية في التعليم الفني والتدريب المهني.
- الخطوة السادسة: بناء تصور مقترح لتطوير التعليم الفني في اليمن من خلال الاستفادة من تجربتي دولة الصين وألمانيا.

الفصل الأول

التعليم الفني والتدريب المهني وأهميته

يتناول الفصل الحالي مفهوم التعليم الفني والتدريب المهني من حيث تعريفه وأهدافه وأهميته في تلبية احتياجات سوق العمل وتحقيق التنمية في المجتمعات، وتم عرض ذلك كما يلي:

أولاً: مفهوم التعليم الفني:

التعليم الفني أحد مكونات المنظومة التعليمية في أي بلد، ومهمته إكساب الملتحقين مهارات وقدرات تتلاءم مع احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، وقد حظي هذا النوع من التعليم باهتمام العديد من المفكرين والجهات، لذا وجدت العديد من التعاريف، ومنها تعريف مؤتمر التعليم التقني والمهني في الوطن العربي بأنه "نوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي واكتساب المهارات والمعرفة المهنية والفنية، وتقوم به مؤسسات تعليمية نظامية من أجل إعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الصناعية الزراعية والصحية والتجارية لتكون لديهم القدرة على التنفيذ والإنتاج بحيث يكون حلقة وصل بين الأطر الفنية العالية (الحلبي، 2012: 408). وعرفته (اليونسكو) بأنه: جميع الأشكال والمستويات العملية والتعليمية التي تتضمن -إضافة إلى المعارف العامة- دراسة التكنولوجيا والعلوم المتصلة بها، واكتساب المهارات العملية والدرايات والمواقف والمدارك المتصلة بالممارسات المهنية في قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية (السيوف، 2012: 46). وهو أيضاً نوع من التعليم في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي يستهدف إكساب المعارف والمهارات الخاصة بمهنة أو حرفة ما ترتبط باحتياجات سوق العمل وفقاً لمكونات قائمة على العمل (السيد، 2019: 55).

وبحسب القانون اليمني فإن التعليم الفني والتدريب المهني هو جميع أشكال ومستويات العملية التعليمية المهنية التي تتضمن المعارف العامة للعلوم والتقنيات (التكنولوجيا) لاكتساب المهارات والمواقف العملية المتعلقة بممارسة المهنة في مجالات الحياة المختلفة (وزارة الشؤون القانونية، 2006).

إن تعدد تعاريف التعليم الفني يؤكد أنه جزءٌ لا يتجزأ من التأهيل والتعليم العام الذي تسعى الكثير من الدول إلى تنميته وتحسين مخرجاته بوصفه وسيلة للانخراط

في القطاعات المهنية المتنوعة من خلال التنوع في فرص التأهيل والتدريب مدى الحياة، وبذلك يجد التعليم المهني مكانة في المجتمعات التي تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي لأنه أداة التقدم فيها من خلال تشغيل الأيدي العاملة بمختلف المستويات المهارية للنهوض بالبلد والتقليص من حجم البطالة والفقر (الحلبي، 2012: 408).

ثانياً: أهداف التعليم الفني والمهني:

حددت العديد من الدراسات أن التعليم الفني والمهني يهدف إلى توفير خريجين ذوي كفاءة عالية قادرين على الاندماج في سوق العمل ويلبون احتياجاته من الوظائف المختلفة، وبالأخص ذات الطابع التقني، وقد تم تحديد تلك الأهداف في الآتي:

- توفير احتياجات المجتمع من الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة أو ما يسمى بالعمالة الماهرة.
- تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى المتدربين كونها قيمة مهمة يستفيد منها المجتمع في التطوير والتنمية.
- إكساب المتدربين معارف متخصصة وفق احتياجات سوق العمل.
- تزويد الخريجين بالمهارات المختلفة عن طريق التدريب التقني في مجالات مهنية محددة تتناسب مع متطلبات سوق العمل بصورة مستمرة.

ويوضح سيتانشكومار Sitanshkumar أن التعليم الفني يهدف إلى مساعدة الأفراد على اكتساب المهارات المتنوعة، وتعزيز مصدر الدخل الفردي لديهم، وتنمية قدراتهم على استخدام تقنيات المعلومات المساندة لتقديم المهن المطلوبة بفعالية، كما يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة، وريادة الأعمال، وتقوية النمو الاقتصادي من خلال الموارد البشرية المؤهلة تأهيلاً متنوعاً ومتخصصاً وبذلك يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية (Sitanshkumar, 2017: 28).

ثالثاً: أهمية التعليم الفني والتدريب المهني:

إن العلاقة بين التنمية والتعليم تبادلية وكلاهما ناتج عن الآخر؛ فمؤسسات التعليم تؤدي أدواراً متعددة الأبعاد من حيث إعداد الموارد البشرية المؤهلة لمواجهة التحديات الحالية فقط، ويمتد بقدراتها إلى استشراف المستقبل والتنبؤ بالتحديات، والعمل على وضع الخطط المناسبة لمعالجة تلك التحديات عن طريق إعادة النظر في نوعية البرامج التي يتم طرحها في مؤسسات التعليم المتصلة بتنمية قدرات الطلبة ومهاراتهم؛ لذا فإن التعليم الفني والتدريب المهني هو قلب التنمية لأن مخرجاته المؤهلة والمدربة هي من تقوم بالتنمية وتخفف من معاناة المجتمع الاقتصادية ومن الفقر والبطالة.

وقد أثبتت التجارب العالمية للعديد من الدول -ومنها ألمانيا بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية- ذلك؛ حيث مثل التعليم المهني أحد عوامل النهضة الألمانية، وفي بريطانيا اتضح أن من أسباب تدهور الاقتصاد في فترة من الفترات الزمنية هو تراجع اهتمامها بالتعليم الفني؛ لذلك سعت من جديد إلى إصدار التشريعات الكفيلة بتعزيز دور التعليم الفني في عملية التنمية والاستثمار (الطويسي، 2016: 71- 72).

يقوم التعليم الفني على تطوير جوهري في سوق العمل، سيما في الدول النامية التي تسعى إلى مجاراة تلك التغيرات في سوق العمل بمجال المنتجات والخدمات الجديدة التي ترتكز على المعرفة والابتكار، إذ تركز الثورة المعرفية على التقدم التكنولوجي، والاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب لإكساب الملتحقين مهارات حياتية متنوعة تتضمن كفايات أساسية في المتطلبات التكنولوجية والاجتماعية التي توافق احتياجات العصر الحالي؛ لذا يشكل التعليم الفني بعداً من أبعاد التنمية لإقامة المجتمع القادر على المنافسة في ظل النظام العالمي الذي تحكمه آليات السوق واقتصادياته.

يساهم التعليم الفني في التكيف مع متطلبات العصر الحالي وسوق العمل من خلال البرامج التي يقدمها، وبذلك يسهم التعليم الفني بدرجة عالية في تنمية القدرات البشرية مما يخفف من حدة الفقر وانتشار البطالة، ويسهم في تحقيق الريادة في تنمية الموارد البشرية التي تعزز الازدهار الاقتصادي للدول، ويساعد في تنمية القدرات والمهارات المتخصصة للطلبة مما يتيح لهم مجالاً واسعاً لتحديد نوعية المهنة التي سيتخصصون بها وتمنحهم مستقبلاً أفضل بما يتناسب مع اقتصاد دولهم التي تحتاج لكثير من الصناعات والمهن المتنوعة التي تجاري تطلعات العصر الحالي (Tyowuah & others, 2019:37).

ويمكن توضيح دور التعليم المهني في عملية التنمية والتقدم الاقتصادي من خلال الآتي:

- تنمية مختلف مهارات الطلبة وقدراتهم الإدارية الملائمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في مختلف المجالات.
- تنمية القدرة الابتكارية ذات الأثر المضاعف في التقدم الاقتصادي.
- رفع قدرة الإنسان على اختيار عمله أو المهنة التي تتكيف مع قدراته وتحقق له الاستقرار الوظيفي.
- المساهمة في تنمية قدرات الأفراد على التكيف مع التغيرات التي تواجه سوق العمل.

هكذا يسهم التعليم الفني في التخفيف من حدة البطالة في المجتمعات، ويحقق التوازن مع سوق العمل، ويحقق العدالة والمساواة الاجتماعية لجميع المناطق الريفية والمدنية للدول من خلال إتاحة الفرص التعليمية الجديدة (الأغبري، 4002: 94).

وبالإمكان القول إن التعليم الفني يهدف إلى بناء قدرات أبناء المجتمعات وتنميتها بغرض إكسابهم مهارات معرفية ومهنية متعددة في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والصحية والإدارية والتجارية والسياحية، بهدف مواكبتهم لاحتياجات مجتمعاتهم التنموية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التوازن بين أهداف التعليم وبين تطلعات المجتمعات ونوعية الكفاءات البشرية وتخصصاتهم، ومن ثم تبذل العديد من الدول- المتقدمة والنامية والمتوسطة الدخل- الكثير من الجهود لإدارة التعليم الفني وتطويره من أجل تحقيق دوره في تلك المجتمعات.

الفصل الثاني:

التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن ومعوقاته

يتضمن هذا الفصل دراسة واقع التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن من حيث نشأته، وتشريعاته وأهدافه، وإدارته، والتعرف على واقعه من حيث الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والإمكانيات المادية، والبرامج والتدريب، والتمويل، وذلك لتحديد نوعية الصعوبات التي تواجه التعليم الفني والتدريب المهني. وقد تم ذلك على محورين هما:

المحور الأول: واقع التعليم الفني وفق الآتي:

- نشأة التعليم الفني والتدريب المهني (إدارته، وتشريعاته).
- واقع نظام التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن من حيث الإدارة، والطلبة، والبرامج والتخصصات، وأعضاء هيئة التدريس، والمباني، والتمويل.

المحور الثاني: معوقات التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن.

المحور الأول: واقع التعليم الفني في اليمن

اليمن إحدى دول قارة آسيا التي تقع جنوب شبه الجزيرة العربية في الجنوب الغربي لقارة آسيا، يحدها من الغرب البحر الأحمر، ومن الجنوب خليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي، ومن الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الشرق سلطنة عُمان، وتبرز في اليمن العديد من العوامل التي تفرض عليها الاهتمام بعملية التطوير التعليم الفني والتدريب المهني، ومن تلك العوامل تنوع الموارد الاقتصادية التي تتطلب مواردَ بشرية مؤهلة ومتنوعة. يقابل ذلك زيادة النمو السكاني؛ حيث تتمتع اليمن بمعدلات خصوبة مرتفعة، فمن المتوقع أنٍ يرتفع عدد السكان إلى (47) مليون نسمةٍ عام 2040م، وهذا يعني ارتفاعاً في عدد الشباب والأطفال مما يمثل تحدياً بالنسبة للتعليم في ظل انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر وانتشار البطالة بين صفوف الشباب (البنك الدولي؛ الجمهورية اليمنية، 2010). كذلك تشكل الموارد الاقتصادية نقطة قوة يمكن الاستفادة منها من خلال التركيز على عملية التخطيط لتحديد نوعية

التعليم الجيد ليغطي الفئة العمرية المستهدفة في ظل ما هو متاح وبالأخص في التعليم الفني والتدريب المهني الذي يتميز بمحدودية الملتحقين بمستوياته المهنية المختلفة. ويفرض الوضع الحالي الذي تمر به اليمن ضرورة العمل على تخطيط مستقبلي للنهوض باليمن تنمويًا وفي مختلف مجالات التنمية.

أولاً: نشأة التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن وتشريعاته وإدارته:

ويتضمن عرض النشأة التاريخية للتعليم الفني، وأهدافه، والتشريعات القانونية الخاصة بإدارة التعليم الفني، وكذا عرض مستويات التعليم الفني والتدريب المهني وفق الآتي:

1- نشأة التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن:

تعود بداية التعليم المهني في اليمن للعام 1895 حيث تم تأسيس أول مدرسة صناعية في صنعاء كان مقرها مبنى المتحف الحربي حالياً في صنعاء. وقد سميت بمدرسة (الصنائع)، وتضمنت العديد من التخصصات (الزخرفة - النجارة - الخراطة). وفي عام 1927 تأسس في عدن المعهد التجاري العدني بسبب التوسع التجاري للأعمال والوكالات التجارية المختلفة هناك، ولم يبرز دور المعهد في صورة مؤسسة تعليمية إلا منذ عام 1954؛ حيث بدأ المعهد بتقديم الدراسة المنتظمة للمستوى المهني لمدة (3) سنوات بعد المتوسطة، وفي عام 1936 أُسستْ في صنعاء أول مدرسة زراعية، يليها افتتاح المدرسة الصناعية لصناعة النسيج عام 1937. وفي عام 1949 تم إنشاء مدرسة للإناث للتطريز والخياطة، وفي عام 1957 تم افتتاح معهد صحي في صنعاء لمنح بعض الدورات الصحية.

ويعد المعهد الفني بالمعلا الخطوة الأقوى في التعليم الفني الذي كان يسمي بـ"الكلية الفنية"، وتضمن تخصصات مثل (نجارة وتركيب، ميكانيكا عامة، ميكانيكا سيارات، كهرباء عامة وتمديدات)، حيث تم تقديم دورات تدريبية إلى عام 1961 وبدأ العمل على مستوى الدبلوم الفني لتأهيل كوادر متخصصة. ومع تطور الأوضاع السياسية في اليمن وقيام الثورة شهد التعليم الفني والمهني تطوراً في معاهد التعليم الفني والمهني ومراكزه ليبلغ عددها (47) معهداً ومركزاً (المركز الوطني للمعلومات، 2021).

وتمثل تسعينيات القرن العشرين بداية قوية للتعليم الفني حيث تم القيام بإصدار العديد من التشريعات الوزارية لتنظيم دوره من خلال إنشاء:

- الهيئة العامة للتدريب المهني عام 1992 التي تم دمجها مع وزارة العمل والتدريب المهني بوزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية.
- صندوق التدريب المهني والتقني المرتبط بإصلاح نظام التمويل في عام 1995، وفي نفس العام تم تشكيل المجلس الوطني للتدريب المهني والتقني ليضم في تركيبته أطراف الإنتاج والجهات المستفيدة من مخرجات التعليم الفني.
- وزارة العمل والتدريب عام 1997 وأعيد تشكيل قطاع التدريب المهني ليتولى مسؤولية التخطيط للتعليم والتدريب المهني، في حين تتولى الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني مسؤولية تنفيذ الخطط والبرامج (الأغبري، 2004: 55).
- وفي عام 2001 تم إصدار القرار الجمهوري رقم (46) بإنشاء وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، ثم تبع ذلك العديد من التشريعات المنظمة لمهام الوزارة.

2 - تشريعات التعليم الفني والتدريب في اليمن:

- تم إصدار قانون التعليم الفني والتدريب المهني رقم 23 لسنة 2006 ولائحته التنفيذية، وتم تحديد أهداف التعليم الفني في الآتي:
- إعداد كوادر فنية تلبي متطلبات التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل من العمالة الوطنية.
- الارتقاء بالكفاءة الفنية والمهنية للعمالة اليمنية في التعامل مع التقنيات الحديثة بهدف زيادة القدرات الإنتاجية والخدمية للمنشآت -لا سيما الصغيرة والأصغر منها- والإسهام في النهوض بالاقتصاد الوطني.
- ترسيخ مبدأ مشاركة القطاعات الاقتصادية والمجتمع المدني في تخطيط برامج التعليم الفني والتدريب المهني وتمويلها وإدارتها وتطويرها وتنفيذها.
- توسيع شبكة مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني على المستوى الوطني وتنويع مجالات التعليم الفني والتدريب المهني وأنماطه بما يرفع من كفاءة القوى العاملة اليمنية ويعزز من فرص التوظيف ويحد من البطالة والفقر.
- ترسيخ قيم العمل والوعي والالتزام بقواعد الصحة والسلامة المهنية والمحافظة على البيئة في المؤسسات التعليمية والتدريبية ومواقع العمل والإنتاج، والاطلاع على المزيد يمكن العودة إلى قوانين وزارة الشؤون القانونية.

- العمل على تعزيز العلاقة بين المؤسسات التعليمية والتدريبية ومواقع العمل والإنتاج بما يخدم تهيئة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني للحياة العملية ويعزز من فرص الحصول على العمل.
- تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في مختلف المجالات المهنية وترسيخ الوعي لمبدأ التعلم مدى الحياة في أوساط مختلف شرائح القوى العاملة.
- تفعيل دور القطاع الخاص والأهلي في مجال التعليم الفني والتدريب المهني.
- توفير فرص التدريب المهني للمرأة بما يتناسب وقدراتها ويسهم في تنمية مهاراتها (قوانين وزارة الشؤون القانونية، 2006).

- إصدار اللائحة التنظيمية للجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى لكليات المجتمع الصادرة عن مجلس الوزراء سنة 2009.
- إصدار اللائحة التنظيمية لكليات المجتمع الحكومية عام 2013.
- إصدار اللائحة التنظيمية للابتعاث والإيفاد والدراسات العليا.
- إصدار اللائحة التنظيمية لمعايير تعيين أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.
- إصدار اللائحة الخاصة بترقية أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع سنة 2013.
- إعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني 2005-2004.

وبالرغم من تلك التشريعات فإن واقع مؤسسات التعليم الفني تواجه الكثير من الصعوبات في الجانب الإداري، منها:

- الحاجة إلى تعديل بعض القوانين، مثل قانون كليات المجتمع الصادر منذ 15 عاماً حيث يوجد اختلاف حول تبعية الكليات لأي وزارة (خدمة المدنية، الصحة، التعليم الفني والتدريب المهني).
- ضعف دور الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى في بعض معاهد التعليم الفني وكلياته؛ فقد أنشئ بعضها قبل إنشاء المجلس التنفيذي.
- ضعف الاستراتيجية التي تم إعدادها؛ لأنها لم تتضمن كليات المجتمع، كما أن المرحلة الثانية للاستراتيجية التي كانت ضمن الفترة الزمنية 2012-2009 لم يتم تطبيقها (المجلس الأعلى للتخطيط، 2014: 40)، وقد هدفت إلى توسيع منظومة التعليم الفني والمهني بما يلبي احتياجات قطاع الاقتصاد من المهارات

والكفاءات والتدريب المطلوب في مخرجات معاهد التعليم الفني والمهني وكلياته بما يساعد على تأدية المهام والوظائف في الشركات والمؤسسات المختلفة بفعالية (الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني، 2004: 14).

3 – إدارة التعليم الفني والتدريب المهني:

تعتمد إدارة التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن على المركزية عبر منظومة إدارية تتمثل في:

- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، التي تتضمن ديوان عام الوزارة، ومكاتب الوزارة بأمانة العاصمة والمحافظات، والمؤسسات التعليمية والتدريبية.
- المجالس الاستشارية للتعليم الفني والتدريب المهني وهي:
  - المجلس الاستشاري العام للتعليم الفني والتدريب المهني.
  - مجالس التعليم الفني والتدريب المهني في أمانة العاصمة والمحافظات اليمنية (وزارة التعليم والتدريب المهني، 2004: 4)

إلى جانب تلك المجالس هناك العديد من الجهات الإشرافية على معاهد التعليم الفني وكلياته المتمثلة في وزارة الخدمة المدنية ووزارة الصحة.

إن تعدد الجهات الإشرافية أوجد مجموعة من الصعوبات الإدارية التي انعكست على نوعية المخرجات؛ فمن الصعوبة بمكان بناء استراتيجية موحدة من ثلاث وزارات لجهة واحدة وضبط كل الأنشطة لتحقيق الأهداف المنشودة وتلبية احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى بروز الازدواجية في إدارة المعاهد، وهذا أنتج صعوبة في وضع الخطط والسياسيات الموحدة للتعليم الفني مما حد من قدرته على المشاركة في تنمية البلاد. كما وقع تداخل في المسؤوليات والمهام بين الإدارات التابعة لكل جهة، ووجدت صعوبة في تحديد المعايير الخاصة بعملية التقييم في المعاهد مما ساهم في ضعف الأداء المؤسسي وكل ذلك أثر بصورة سلبية على دور تلك المعاهد والكليات في عملية التنمية وتلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل (المجلس الأعلى للتخطيط، 2014: 41: 40).

4 - **مستويات التعليم الفني والتدريب المهني:**

وفرت وزارة التعليم الفني والمهني العديد من المجالات لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ومن تلك المجالات: المجال الصناعي والهندسي، البنائي والإنشائي، التجاري والمعلوماتي، الزراعي والبيطري، الفندقي والسياحي، المجال البحري، المجال الحرفي للمرأة، المجال الطبي. وقد انقسمت مستويات التعليم الفني إلى ما يلي:

أ -المستوى المهني: وفيه نظامان هما:

- مستوى مهني (سنتان بعد الأساسي)، يتم فيها تدريب الطالب في المجالات الصناعية ليتخرج بمؤهل دبلوم مهني في تخصصات مختلفة.
- مستوى مهني (ثلاث سنوات بعد الثانوية)، ويسمى ثانوية مهنية بحيث تم توفير العديد من البرامج في مجالات مختلفة (صناعية-زراعية-بيطرية-تجارية) (المجلس الأعلى للتخطيط، 2013: 38).

وتسمح اللوائح والأنظمة في التعليم الفني للطلبة الحاصلين على أكثر من (70 %) على الالتحاق بالسنة الثالثة ضمن نفس التخصص السابق في أي مؤسسة تدريبية أخرى إذا لم يتوفر في نفس المؤسسة التدريبية التي تخرج منها (المجلس الأعلى للتخطيط، 2012: 49).

ب-المستوى التقني، وينقسم إلى نظامين هما:

- دبلوم تقني: وفيه مستويان، الأول تقوم المعاهد والمراكز التقنية بتقديم التعليم لمدة (عامين دراسيين) بعد المرحلة الثانوية أو بعد الثانوية المهنية، والثاني تتولى فيه كليات المجتمع تقديم التعليم لمدة (3) سنوات بعد الثانوية أو ما يعادلها، وهو مستوى ثانوي دون الجامعة (المجلس الأعلى للتخطيط، 2013: 38).
- بكالوريوس تطبيقي: تقوم به الكليات التقنية، فيتم تقديم التعليم الفني العالي لمدة (4) سنوات بدعم من المشروع الهولندي، وهو متوفر في مؤسستين هما: كلية المجتمع بصنعاء، والمعهد التقني الصناعي في المعلا. وفي كلية المجتمع التي في عدن يتم مواصلة الدراسة عاماً إضافياً ليحصل الطالب بعدها على بكالوريوس معلم تقني (المجلس الأعلى، 2012: 49).

وهناك أيضًا الدبلوم الفني الطبي والإداري الذي تشرف عليه وزارات أخرى، وتوضيح ذلك في الآتي:

- مستوى الدبلوم الفني (الطبي) للمعاهد الصحية الذي تشرف عليه وزارة الصحة، مدته ثلاث سنوات بعد الثانوية بحيث يحصل الخريج على شهادة الدبلوم الطبي، ويتضمن برنامج المهن الطبية الصحية.
- مستوى الدبلوم الفني الإداري: تتم دراسته في المعهد الوطني للعلوم الإدارية لمدة سنتين، وتتضمن برامجه (الحاسوب، المحاسبة، إدارة الموارد البشرية، تسويق، إدارة مكتبية)؛ بحيث يتخرج الطلبة بمؤهل الدبلوم الفني المتوسط، وتشرف عليه وزارة الخدمة المدنية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2014: 42).

ثانياً: مؤشرات نظام التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن:

1 - الطلبة:

- **نظام القبول:**

يتقدم الطلبة للالتحاق بالتعليم الفني وفق شروط صحية وعمرية وتعليمية محددة، حيث يشترط حصولهم على شهادة التعليم الأساسي (الإعدادية) في التعليم الفني، وعلى شهادة المرحلة الثانوية للتعليم المهني، وألا تتجاوز أعمارهم عن (18) عامًا، وأن يكونوا لائقين صحيًا للمهن التي يختارونها (وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، 2004: 15)، وبذلك "تحول قيود السن واختبارات الصحة التي وضعتها وزارة التعليم الفني دون استفادة الطلبة الذين تعدت أعمارهم (25) عاماً أو طلاب الفرصة الثانية -مثل الذين التحقوا بالبرامج الأبجدية- أو من يتراوح متوسطَ سن الراغب فيهم في استكمال دراسته من 30-15 عامًا أو الطلبة المعاقين أو المهنيين الذين قطعوا نصف مسارهم الوظيفي في تحسين مهاراتهم (البنك الدولي؛ والجمهورية اليمنية، 2010).

- **الالتحاق والتخرج:**

توضح مؤشرات الالتحاق والتخرج للأعوام 2008-2014 زيادة في معدلات الالتحاق والتخرج، إذ بلغ إجمالي عدد الطلبة الملتحقين (36,262) طالباً وطالبة، عدد الذكور منهم (29,492) طالباً بنسبة (81.3 %)، وعدد الإناث (6,770) طالبةً بنسبة (18.7 %). وفي عام 2008/2009 بلغ عدد الطلاب المتخرجين (24,803) طلاب، عدد الذكور منهم (21,519) طالبًا بنسبة (86.8 %)، وعدد الإناث (3,284) طالبةً بنسبة (13.2 %). وفي مقابل تلك الأعداد المتزايدة للملتحقين والمتخرجين هناك تسرب بين المتخرجين حيث كان عدد الملتحقين عام 2008 (45,409) في حين كان عدد الخريجين (12,801)، وفي عام 2014 بلغ عدد الملتحقين (66,005) في حين بلغ عدد المتخرجين (19,084) طالبًا وطالبةً.

جدول(1): التطور الكمي للطلبة الملتحقين والمتخرجين خلال الأعوام 2008-2014

العام	الطلبة الملتحقون			الطلبة المتخرجون		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
2009 -2008	37223	8186	45409	10695	2106	12801
2010 -2009	38465	9566	48031	11472	2898	14370
2011 -2010	43290	10652	53942	11645	3177	14822
2012 -2011	42411	11554	53965	12174	3426	15600
2013 -2012	46434	14705	61139	14572	4332	18904
2014 -2013	49398	16607	66005	14492	4592	19084

*المصدر: مؤشرات التعليم 2015: 43.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

أن نسب الملتحقين والمتخرجين من عام 2008/2009إلى عام 2013/2014 توضح وجود تحسن ملموس، غير أن ذلك التحسن لا يرقى إلى مستوى الطموحات التي ترنو إليها عمَلية التنمية كما ينشدها المجتمع، وهذا يعود إلى العديد من الأسباب، أهمها:

- قرب المؤسسة التعليمية أو بعدهاعن المناطق السكانية سواء على مستوى المناطق الريفية أو الحضرية.
- انخفاض مستوى الجودة التعلمية في تلك المؤسسات.
- تأثير العوامل الثقافية للمجتمع وعدم وعي الأسر بأهمية التحاق الإناث بالتعليم المهني في التخصصات المناسبة لهن، بالإضافة إلى قلة تخصصات مناسبة للإناث تحد من قدرتهن على الالتحاق بمعاهد التعليم الفني والتقني.
- انخفاض المستوى المعيشي للأسر اليمنية الذي يحد من قدرة تلك الأسر على إلحاق أبنائها في تلك المؤسسات التعليمية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 45).

كما أن التطور الكمي للطلبة لم يجاريه تحديثًا للبرامج الأكاديمية ومقرراتها الدراسية في الوقت ذاته.وأظهرتنسب الالتحاق وجود العديد من الاختلالات مما يعني أن العملية تتم بدون توجيه إرشادي،ويتضح ذلك من خلال:

- وجود اختلال بين نسب الالتحاق والتخرج للطلبة من المعاهد المهنية في نظام السنتين؛ حيث حققت بعض التخصصات ارتفاعًافي عدد الدارسين مثل تخصص (تمديدات كهربائية)، فيماوقع انخفاض في أعداد الملتحقين في بقية التخصصات مثل: حدادة الهياكل، ميكانيكا زراعية، كهرباء أجهزة منزلية، تجميل، بناء. كما وجد ارتفاع في أعداد الملتحقين في المعاهد المهنية بنظام الثلاث سنوات في برامج الهندسة، البرنامج الزراعي، البرنامج التجاري.
- تباين أعداد الملتحقين والخريجين في التخصصات المختلفة؛ إذ نجد أن المستوى التقني بنظام السنتين قد حقق في التخصصات (كهرباء عام-مساحة وطرقات – برمجة حاسوب – حاسوب-إدارة مكاتب) إقبالًا أكثر من التخصصات الأخرى، وهذا بدوره أدى إلى وجود الكثير من العاطلين في سوق العمل الذين لم يستوعبهم.
- هناك انخفاض في عدد الطلبة الملتحقين والمتخرجين للبكالوريوس التطبيقي رغم احتياجات سوق العمل لهذا النوع من التخصصات ودوره في عملية التنمية للمجتمع، ويعود ذلك إلى انخفاض مستوى الإرشاد الأكاديمي للطلبة أثناء مرحلة القبول، كما أن تلك التخصصات بحاجة إلى نوع من التوسع في بقية محافظات الجمهورية اليمنية لإتاحة الفرصة لجميع الطلبة للالتحاق.

جدول (2): التطور الكمي لأعداد الطلبة الملتحقين والخريجين للأعوام 2008-2014 حسب المعاهد والكليات الفنية والمهنية

م	الالتحاق					التخرج				
	المهني		التقني			المهني		التقني		
الأعوام	مهني (سنتان)	مهني (3 سنوات)	بعد الثانوية (سنتان)	كليات المجتمع (3 سنوات)	بكالوريوس تطبيقي	مهني (سنتان)	مهني (3 سنوات)	بعد الثانوية سنتين	كليات المجتمع (3 سنوات)	بكالوريوس تطبيقي
2008-2009	6427	3352	9980	5044		1525	1022	3575	683	
2013 - 2014	7973	3685	15086	9518	778	2615	1865	5708	1482	155

*المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط، 2009: 2015.

يتضح من الجدول رقم (2) ما يلي:

- لا تتوافق أعداد الملتحقين والمتخرجين من معاهد وكليات التعليم الفني مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وهذا لا يخدم متطلبات التنمية ويعود ذلك إلى عدم وجود استراتيجية واضحة لسياسة القبول بحيث تهدف إلى تحقيق مواءمة بين التخصصات المتاحة وبين احتياجات السوق المحلية والإقليمية من القوى العاملة وهو أمر يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في سياسية القبول بحسب احتياجات سوق العمل (المجلس الأعلى للتخطيط، 2009: 41).
- عدم وجود سياسة وطنية للقبول وتوزيع التخصصات للاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتوفرة بصورة فعالة، بالإضافة إلى قدم بعض التخصصات التي لم تتواكب مع احتياجات سوق العمل محلياً وإقليمياً (المجلس الأعلى، 2011: 35).

2- **البرامج والمقررات الدراسية:**

تنوعت البرامج الأكاديمية بحسب المجالات التي أتاحتها الوزارة، متضمنة العديد من المجالات، مثل: المجال الصناعي، المجال البنائي والإنشائي، المجال التجاري والمعلوماتي، المجال الزراعي والبيطري، المجال الفندقي والسياحي، المجال البحري، المجال الحرفي (للمرأة) (وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، 2004: 5).

- برامج المستوى المهني لنظام السنتين، وفيه (18) تخصصاً ضمن (3) برامج هي: برنامج الهندسة، الفنون التطبيقية،المهن الحرفية.
- برامج المستوى المهني لنظام (3) سنوات،ويحتوي على (24) تخصصاً لعدد (6) برامج هي: الهندسة، الإداري والتجاري، تقنيةالمعلومات، الزراعي، الفنون التطبيقية، المهن الحرفية.
- **برامج المستوى التقني (سنتان) بعد الثانوية، وفيه** (45) **تخصصاً لعدد** (8) **برامج، هي:**

الهندسة، البرنامج الإداري والتجاري، تقنية المعلومات، الزراعي، الفندقي، المهن الطبية، الفنون التطبيقية، المهن الحرفية.

- **برامج المستوى التقني** (3 **سنوات) بعد الثانوية، وفيه** (24) **تخصصاً لعدد** (7) **برامج هي:**

التصميم والحاسوب، الإدارة والتجارة، الإلكترونيات، الميكانيكا، الفندقة، الحرف، الهندسة.

- **برنامج البكالوريوس التطبيقي** الذي يضم نظامين هما نظام البكالوريوس التطبيقي ونظام المعلم التقني. وتضمن البرنامج العديد من التخصصات هي:كهرو-ميكانيك، اتصالات، هندسة شبكات، نظم معلومات، هندسة كمبيوترات، تصميم جرافيك، محاسبة (المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 53-49).

ويغلب على تلك البرامج والمقررات التكراروالازدواجية في التخصصات، كما تتصف بغلبةالجانب النظري على التطبيقي، وتدرس مقررات تقليدية يعتمد فيها أعضاء هيئة التدريس على الطرق التقليدية في عملية التدريس، كما يفتقر واقع التعليم الفني لتوصيف حديث لتلك المقررات؛ لذا فإنها لا ترتبط باحتياجات سوق العمل(الأغبري، 2004: 105). هذا وقد أوضح تقييم البنك الدولي للعام 2010 أن وزارة التعليم الفني في اليمن انتهجت النهج القائم على الكفاءة فيما يتعلق بوضع البرامج والمقررات الدراسية لضمان مستوى محدد من المرونة والتكيف للمخرجات مع احتياجات سوق العمل، إلا أن التطبيق الفعال لهذا النهج وإمكانية مراجعت

لا يتناسب مع احتياجات سوق العمل وتتطلب تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس، وتطوير القدرة المؤسسية لقطاع التعليم والتدريب الفني، وهذا ما لم يتم تنفيذه بحسب تقييم البنك الدولي للتعليم الفني، كما أن معظم الدورات التدريبية المانحة للدرجات العلمية مثقلة بالمواد النظرية. بالإضافة إلى ذلك، هناك ضعف مشاركة أرباب العمل في تصميم تلك البرامج وتطبيقها، وهذا لم يتح فرصًا للتدريب؛ لذلك فإن المناهج الحالية لا تلبي تطلعات سوق العمل واحتياجاته، حيث أوضح تقرير البنك الدولي أن المؤسسات الاقتصادية في اليمن غير راضية عن مهارات خريجي التعليم الفني،إذ إن السمة الأساسية للتعليم الفني في اليمن مدفوعة بقوة العرض، وأوجه الربط بين سوق العمل ومتطلباته ومؤسسات التعليم الفني ضعيفة، ومخرجاته لا تلبي احتياجات السوق وتطلعاته (البنك الدولي؛ والجمهورية اليمنية، 2010).

3- **نظام التدريب:**

تتم عمليات التدريب التطبيقية للتعليم الفني في الورش والمراكز التدريبية التي تتبع معاهد وكليات وزارة التعليم والتدريب المهني وتتوزع على عشرين محافظة يمنية، والبالغ عددها (75) مؤسسة حسب إحصائيات عام 2013، توزعت بحسب المستوى التعليمي إلى:

- (9) كليات مجتمع تقدم دبلومات تقني ثلاث سنوات.
- (46) معهداً تقنيًا تقدم دبلوم تقني.
- (10) معاهد تقنية صناعية وزراعية وتجارية.
- (10) معاهد تدريب مهني (وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، 2013: 6).

ونظراً لأن إنشاء مؤسسات التدريب كان أغلبها ضمن تمويل خارجي وبمساعدات خارجيةمن دول (الصين، الجزائر، ألمانيا، روسيا)؛ فإن معداتها وتجهيزاتها في الأغلب قد تهالكت نتيجة الاستخدام المتكرر والاعتماد الكلي عليها منذ سنوات، وما بقي منها غير كاف ونسبة جاهزيته قد أصبحت متدنية، بالإضافة إلى قِدَم الأجهزة التكنولوجية الّتي لم تعد تناسب احتياجات التدريب الحالية، كما أنَ التوسع الكمي للمعاهد والمراكز التدريبية لمتواكب تطوير في التجهيزات والمعدات التدريبية بسبب عدم استغلال الميزانيات لتجهيز تلك المعاهد عام2009-2008. وفي عام 2011 لم ترصد أي مبالغ لتوفير التجهيزات للعام نفسه (المجلس الأعلى للتخطيط، 2012: 62).

وقد تم إنشاء صندوق التنمية المهارات ليكون أحد الهياكل الإدارية التي تعتمد عليه وزارة التعليم الفني لتأكيد الشراكة والمنفعة المتبادلة مع سوق العمل والمؤسسات

الاقتصادية المختلفة، وقد أنشئ عام 1995 تحت مسمى «صندوق التدريب المهني»، وكان من ضمن أهدافه تجهيز المؤسسات التدريبية واعتماد مبالغ مالية لصيانة التجهيزات في مراكز وورش التدريب، وظل إلى العام 2009 بنفس المسمى حيث تم تعديله إلى «صندوق تنمية المهارات»،وتم تقليص نسبة دعمه لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني إلى (7 %) فقط من إيراداته. وبحسب بيانات الصندوق لعام 2010 لم يتم تقديم أي دعم للمعاهد منذ إنشائها (المجلس الأعلى للتخطيط، 2012: 63).

وقد نفذ الصندوق العديد من الدورات القصيرة لبرامج محددة للمعاهد والكليات، فيما يواجه العديد من الإشكاليات، منها:

- عدم تفعيل اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الصندوق واستخدام موارده في تأهيل الموارد البشرية وتحسين الموارد البيئة التدريبية والتعليمية وصيانتها.
- الحاجة إلى إعادة هيكلة الصندوق بناء على التطورات الحديثة، واستحداث آليات جديدة لتشجيع القطاعات الاقتصادية العاملة في قطاع التعليم والتدريب المهني على توسيع أنشطتها وتنويعهاوفقًا لاحتياجات سوق العمل (المجلس الأعلى للتخطيط، 2014: 64).

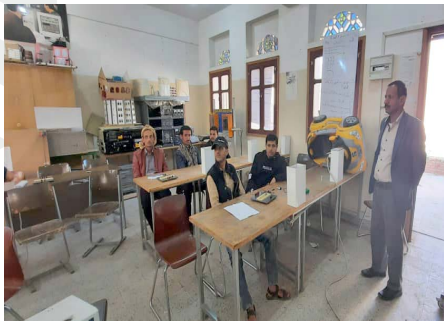

4- أعضاء هيئة التدريس:

ثمة ارتفاع ملحوظ في أعداد هيئة التدريس والتدريب في القطاع من (3,731) عضواً عام 2008 إلى (4,996) عضواً في عام 2014، بنسبة زيادة بلغت (59.5 %)، منهم (3,734) من الذكور و(822) من الإناث. وتعد نسبة مشاركة الإناث ضئيلة على الرغم من زيادة أعداد الملتحقات بالتدريس في تلك المعاهد. ويعاني العديد من أعضاء هيئة التدريس من ضعف التأهيل في مختلف التخصصات؛ فمعظمهم من حملة الثانوية المهنية أو أقل، بلإن معظم المعلمين هم من حملة الدبلوم التقني البالغ عددهم (1,458)، أما حملة البكالوريوس فقد بلغ عددهم (2,177) معلماً،

كما تختلف نسبة أعضاء هيئة التدريس في المعاهد التقنية والمهنية إلى نسبة الطلبة (8:1)، في حين بلغت نسبة الطلبةفي معهد العلوم الإدارية إلى نسبة أعضاء هيئة التدريس (50:1) (المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 56).

ويواجه الكادر الأكاديمي في التعليم الفني والمهني العديد من الصعوبات التي تتمثل في:

- عدم وجود فلسفة واضحة للتأهيل والتدريب مما أدى إلى ضعف مستوى التأهيل التربوي والأكاديمي، يقابله قصور واضح في التدريب العملي.
- ضعف التجهيزات التدريبية في معاهد التأهيل، ومحدودية وسائل التدريب والتأهيل.
- قلة الحوافز لاستقطاب ذوي الكفاءات للالتحاق بالمهنة، وضعف المكانة الاجتماعية للعاملين في هذا النوع من التعليم (المجلس الأعلى، 2014: 56).

5- **المباني المادية:**

لُوحظ وجود تطور ملحوظ في أعداد المباني الخاص بالتعليم المهني والفني؛ حيث ارتفع عددها عام 2008 من (78) مركزًا ومعهدًا تتبع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني إلى (99) عام 2014، تتوزع حسب المستوى الفني إلى (14) كلية مجتمع، و(51) معهدًا تقنيًا، و(22) معهدًا يتيح التعليم بنظام الثانوية المهنية (3 سنوات بعد الأساسي)، و(34) معهدًايتيح نظام الدبلوم المهني (سنتان بعد الأساسي).

جدول (3): التطور الكمي للمعاهد خلال الأعوام 2008-2014م

العام الدراسي	2008 -2009	2009 -2010	2010 -2011	2011 -2012	2012 -2013	2013 -2014
عدد المعاهد	78	83	89	90	95	99

*المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 43

مع ذلك يعاني التطور الكمي للبنية التحتية العديدَ من التحديات، أهمها:

- وجود بعض المباني التي لا تنطبق عليها معايير المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى عدم توفر المعامل والمكتبات في بعضها.
- بعض المباني قديمة وطاقاتها الاستيعابية للطلبة ضعيفة.

- لم تُراعَ في عملية التخطيط العدالة التوزيعية لجميع محافظات الجمهورية؛إذ تتركز معظم المعاهد في الحضر دون الريف مما يحد من قدرة الإناث على الالتحاق بهذا النوع من التعليم.
- تتميز تلك المعاهد ببطء استيعابها للتطورات التقنية والمعلوماتية وهذا بدوره يؤثر على نوعية المخرجات (المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 44)، كما أن واقع الورش والمعامل يوضح أن التجهيزات فيها ضعيفة ومحدودة، مما يؤثر على إقبال الطلبة للالتحاق بالتعليم الفني والمهني (المجلس الأعلى للتخطيط، 2010: 45).

6- الموارد المالية:

تعتمد مؤسسات التعليم الفني والمهني على التمويل الحكومي إلا أن المتتبع لتلك الموارد يلاحظ أنها لا تتناسب مع احتياجات هذا النوع من التعليم ومتطلباته،مع وجود تذبذب لتلك الموارد .وتوضح المؤشرات المالية تراجع نسبة الإنفاق الفعلي من الإنفاق المحلي ومن الإنفاق العام خلال الأعوام2013-2008؛ فقدانخفض إجمالي الناتج المحلي من (0.24 %) ليصل إلى (0.19 %) بمعدل نقص (0.05) نقطة، كما انخفض نصيب التعليم الفني من الإنفاق العام للدولة (0.64 %) في عام 2008 ليصل إلى (0.05 %) في عام 2013 بنسبة انخفاض(0.14 %). وكذلك انخفض الإنفاق على القطاع من (4.90 %) في عام 2008 إلى (3.38 %) في عام 2013 بفارق (1.52) بنقطة، في حين ارتفع معدل موازنة القطاع عام 2014 بنحو(478) مليار ريال بلغت مخصصات التعليم الفني منه (27.5) مليار،وشكل ما نسبته (5.8 %) من إجمالي مخصصات قطاع التعليم الفني والمهني،و(0.96 %) من إجمالي الموازنة العامة للدولة، و(0.34 %) من إجمالي الناتج المحلي (مؤشرات التعليم 2014: 58). وبرغم كل تلك الموارد المالية فإن القطاع يعاني من شحة الموارد المتاحة التي تعرقل تطويره وتجويده، كما يواجه القطاع انخفاضًا في المواد المتاحة للإنفاق على البرامج والمشروعات، واستكمال البنية التحتية الخاصة بالمعامل التطبيقية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2012: 58).

مما سبق يمكن القول إن واقع التعليم الفني والمهني في اليمن يتصف بالآتي:

- لا يوجد روابط بين مخرجات التعليم الفني وبين طموحات واحتياجات سوق العمل والقطاع الخاص من الشركات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة؛ حيث إن البرامج والتخصصات الحالية لم تعد تواكب التغيرات التكنولوجية المعاصرة.
- ضعف دور بعض القوانين الحالية في تنمية قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في المعاهد والكليات.
- لا يؤهل التعليم الفني والتدريب المتاح في اليمن مخرجاته بشكل مناسب للالتحاق بسوق العمل وتحقيق دوره في عملية التنمية بالصورة المطلوبة نظراً لضعف مهاراته وعدم ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل.

- يعاني قطاع التعليم والتدريب المهني من ضعف البنية التحتية وهذا بدوره لا يرقى إلى الاستثمار المطلوب للمجتمع اليمني مستقبلاً.
- ضعف مستوى التدريب العملي والتطبيقي لمخرجات التعليم الفني والتدريب المهني.
- قلة عدد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين تأهيلاً عاليًا، وعدد المتخصصين في برامج حديثة، بالإضافة إلى ضعف مستوى تدريب الكثير منهم مما انعكس سلبًا على مخرجاتهم من الطلبة.
- انعدام الإرشادالأكاديمي للطلبة أثناء عملية القبول.
- شحة المخصصات المالية التي لا تتناسب واحتياجات التعليم الفني والمهني.

ثالثًا: صعوبات التعليم الفني والمهني في اليمن:

يمر واقع التعليم الفني والتدريب المهني في معاهد وكليات المجتمع بالعديد من الصعوبات التي تؤثر على دور مخرجاته في سوق العمل وتنمية المجتمع، وتتمثل أهم تلك الصعوبات في الآتي:

- غياب التخطيط الاستراتيجي الذي يراعي احتياجات سوق العمل من الكوادر المؤهلة، مع مراعاة التوزان في توزيع الطلبة على التخصصات التي تطلبها خطط التنمية الحالية والمستقبلية.
- تدني مستوى الالتحاق بالمعاهد المهنية؛ إذ كانت نسبته (2 %) من إجمالي الالتحاق بالتعليم الثانوي لعام 2014.ووُجد انخفاض في أعداد الملتحقين بالمعاهد التقنية بنسبة (11 %) من إجمالي الملتحقين بالتعليم الجامعي؛ وهذا لا يتناسب مع تطلعات المجتمع واحتياجاته من مخرجات التعليم الفني.
- غياب التنسيق بين مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني والقطاع الخاص في سوق العمل لتحديد نوعية التخصصات المرغوبة، والمعايير التي يتم في ضوئها عملية التدريب وفقًا لتطلعات مؤسساتهم التجارية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2013: 52).
- وجود فجوة كمية ونوعية في مخرجات التعليم الفني؛ فهناك تكرار لبعض البرامج والتخصصات التي لا تتماشىمع احتياجات سوق العمل، إضافة إلى ضعف ارتباط الجانب النظري بالجانب التدريبي في سوق العمل (البنك الدولي؛ والجمهورية اليمنية، 2010).

- تدني مستوى التعليم في التعليم الفني والمهني نتيجة غياب دور التكنولوجيا مع ضعف الكفاءة التعليمية،وكل ذلك أدى إلى ضعف تلبية احتياجات سوق العمل.
- ضعف نظم الاتصال والمعلومات بين مؤسسات التعليم الفني وبين متخذي القرار (المجلس الأعلى، 2015 : 58).
- عدم وجود معايير وطنية خاصة بالتعليم الفني والتدريب المهني(قويدر، 1999: 5).

ويمكن القول إن التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن يواجه العديد من الصعوبات المتداخلة وهي:

- **صعوبات قانونية:**

- ضعف فعالية بعض القوانين الحالية مما يتطلب تحديث هذه القوانين لكي تعكس التوجه العام والرئيس للتعليم الفني.

- **صعوبات إدارية:** وتتمثل في:

1 - **مجال التخطيط الاستراتيجي:**

- يفتقر واقع التعليم الفني والتدريب المهني إلى وجود توجه استراتيجي لنوعية المخرجات التي يحتاجها المجتمع اليمني لتلبية تطلعاته التنموية.
- ضعف التخطيط المشترك بين وزارة التعليم الفني والتدريب المهني والقطاع الخاص لنوعية البرامج والمناهج الدراسية التي يحتاجها سوق العمل.

2 - **مجال الطلبة:**

- ضعف الإرشادالأكاديمي للطلبة بعد التعليم الأساسي أو الثانوي لإرشادهم إلى نوعية التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم واحتياجات سوق العمل.

تدني مستوى المهارات العملية التي يكتسبها المتخرجون من معاهد التعليم الفني وكلياته.

3 – **مجال البرامج والتدريب:**

- ضعف ملاءمة البرامج والمقررات الحالية لاحتياجات سوق العمل اليمني.
- ضعف وجود قنوات تواصل مع مؤسسات القطاع الخاص الاقتصادية لتحديد نوعية البرامج الأكاديمية، وتحديد نوعية التدريب اللازم لتأهيل المخرجات البشرية حسب احتياجاتهم.
- عدم وجود شراكة حقيقية بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ووزارة التعليم الفني للمساهمة في تحقيق دور التدريب المهني في مختلف الشركات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.
- قلة فرص التنمية المهنية لأعضاء المعاهد والكليات سواءللأكاديميين أو للإداريين.
- ضعف البنية التحتية للمباني والورش والمعامل الخاصة بالتدريب.
- ضعف دور التكنولوجيا في الجانب الإداري لوزارة التعليم الفني، والجانب التدريبي للأعضاء الأكاديميين وللطلبة وللإداريين.
- عدم وجود هيئة لضمان جودة معاهد التعليم الفني والتدريب المهني وكلياتهم.

- **صعوبات مالية:**
  - ضعف المخصصات المالية المتاحة للتعليم الفني.
  - الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي.

الفصل الثالث

الدراســـــات الســـــــابقة

اعتمد البحث الحالي على العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي هدفت إلى تطوير التعليم الفني من خلال الاطلاع على تجارب الدول المتميزة بجودة التعليم الفني والتدريب المهني ومنها ألمانيا والصين.تم ترتيب تلك الدراسات من الأحدث إلى الأقدم، وعرضها كما يلي:

1- **دراسة شرارة وآخرون** (2020): **التعليم والتدريب المهني المستدام لخريجي المدارس الثانوية الفنية الصناعية**:هدفت الدراسة إلى وضع آليات مقترحة لتطوير التعليم والتدريب المهني المستدام لخريجي مدارس التعليم الثانوي في مصر. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج المتمثلة في بعض الآليات المقترحة، ومن أهمها:

- توظيف الوسائل الإلكترونية والتكنولوجية في توفير برامج تعليمية وتدريبية لخريجي مدارس الثانوية الفنية.
- غرس مفهوم «التمهين» في مختلف البرامج بهدف تنمية الميول المهنية لدى الطلبة.
- توظيف نظم الواقع الافتراضي في توفير فرص التعليم والتعلم المهني المستدام لخريجي المدارس الثانوية.
- تطوير نظم التعليم المفتوح وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم البرامج التعلمية التدريبية.
- إنشاء هيئة تستهدف دراسة السوق وتغيراته على الصعيدين المحلي والعالمي.

2 -**دراسة عطية** (2019): **تصور مقترح لتطوير مؤسسات التعليم الفني بمصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة**: هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير مؤسسات التعليم الفني في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية من خلال تحليل الأوضاع الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والعوامل التي أثرت في التطوير الكمي والكيفي لمؤسسات التعليم الفني في ألمانيا والصين وأستراليا. وقد خلصت الدراسة إلى بناء التصور المقترح لتطوير مؤسسات التعليم الفني بمصر من خلال الإفادة من تجربة تلك الدول.

3 -**دراسة عبده** (2019): **تصور مقترح لآليات تعظيم الاستفادة من المبادرات الدولية:**

هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية تحسين الاستفادة من بعض المبادرات الدولية لدعم التعليم الفنيوتطويره، وذلك من خلال التعرف على واقع المبادرات الدولية لدعم وتطوير التعليم الصناعيفي مصر، ومعرفة أهم المشكلات التي تعيق الاستفادة من تلك المبادرات الدولية لدعم التعليم الصناعي في مصر. بينت نتائج الدراسة أن من أهم الآليات التي يمكن من خلالها الاستفادة من المبادرات الدولية لتطوير التعليم الفني تتمثل في:

- تنمية الموارد البشرية من خلال إعداد كوادر فنية مدربة في مختلف المهن والصناعات.
- العمل على قبول الطلاب وفق معايير تتناسب مع ميولهم واتجاهاتهم مع الربط بين احتياجات سوق العمل، وإرشاد الطلاب على اختيار التخصصات التي تناسبهم.
- ربط المناهج الدراسية باحتياجات سوق العمل.
- تفعيل دور هيئة ضمان الجودة: وذلك من خلال ربط مؤسسات التعليم الفني بهيئة ضمان الجودة لوضع معايير ومؤشرات أداء تتفق مع المعايير العالمية في قبول الطلبة، وإعداد المناهج، وتنمية أعضاء هيئة التدريس.

4 -**دراسة صلاح** (2018): **تطوير التعليم الثانوي الفني المصري في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة:**

هدفت الدراسة إلى تطوير التعليم الثانوي الفني المصري في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، إذا تم دراسة واقع التعليم الثانوي الفني في مصر والتعرف على أهم معوقاته، وعلى أهم الاتجاهات العالمية المعاصر لتطوير التعليم الفني. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمهاوضع تصور مقترح لتطوير التعليم الثانوي الفني المصري.

5- **دراسة عبد الله** (2017): **تصور مقترح لتطوير التعليم التقني والمهني في ليبيا:**

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير التعليم التقني والمهني في ليبيامن خلال التعرف على واقع التعليم الفني والمهني في ليبيا وعلى أهم الصعوبات التي تواجهه. كما عرضت العديد من التجارب للاستفادة منها في تطوير التعليم التقني والفني في ليبيا.خلصت الدراسة إلى وضع تصور تضمن الأهداف والمرتكزات اللازمة لبناء تصور مقترح لتطوير التعليم التقني والمهني في ليبيا.

6- **دراسة العبادلة(2017): سيناريو مقترح لتطوير التعليم المهني والفني في الكليات التقنية بمحافظات غزة:**

أجريت الدراسة في دولة فلسطين، وهدفت إلى تطوير التعليم المهني والتقني من خلال وضع سيناريو محدد الخطوات لعملية التطوير؛ فقد تم التعرف على واقع التعليم المهني في محافظة غزة، وعلى أهم المعوقات التي تواجهه، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وضع تصور مقترح لتطوير التعليم المهني والتقني في كليات التقنية بمحافظة غزة.

7- **دراسة النملة (2017): واقع التعليم الثانوي المهني في محافظات غزة وسبل تطويره في ضوء بعض التجارب:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم الثانوي المهني في محافظة غزة وسبل تطويره في ضوء بعض التجارب العالمية، والتعرف على الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد عينه الدارسة حسب متغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة، والفرع المهني.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- أن الدرجة الكلية لقياس واقع التعليم المهني في محافظة غزة كان متوسطاً.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (05. 0≥a) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدرجة واقع التعليم المهني في محافظات غزة تعزىإلى متغير الجنس.

8- **دراسة سيسي (2016): إصلاح التعليم الثانوي في ضوء استراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني:**

هدفت إلى رصد الإطار الفلسفي والأهداف لاستراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني بالمرحلة الثانوية، والتعرف على أبرز التوجهات العالمية، ومعرفة أهم المهارات اللازمة لخريجي التعليم الثانوي. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج هي:

- أن استراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني تهدف إلى إعداد الطلبة للحياة العلمية.
- توفير دعائم لمزاولة المهن المنتجة.
- اكتساب معارف ومهارات تؤهل الخريجين لمزاولة عدد من الأعمال المهنية.

9- **دراسة عبدالرسول(2015): نظم ربط التعليم الثانوي الصناعي بسوق العمل؛ مقارنة في كل من ألمانيا الاتحادية والصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها:**

هدفت إلى بناء تصور مقترح لربط التعليم الثانوي الفني الصناعي بسوق العمل في مصر من خلال الاستفادة من خبرة كل من الصين وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال التعرف على دورِ التعليم الفني في سد متطلبات سوق العمل، ودراسة واقع التعليم الفني في مصر وتحديد العوامل والقوى الثقافية المؤثرة فيها، والإفادة من تجارب وخبرات هذه الدول في التعليم الفني والعوامل الثقافية المؤثرة فيها. وكان من أهم نتائج الدراسةتقديم تصور مقترح لربط التعليم الفني في مصر بسوق العمل.

10 - Yi& others (2018): Assessing the Quality of UpperSecondary Vocational Education and Training: Evidence from China:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التعليم التقني والمهني في بناء مهارات وقدرات الطلبة، وتحديد العوامل التي تساعد على تنمية قدرات ومهاراتهم في المدارس والمعاهد الفنية والتقنية، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن المهارات والقدرات التي يكتسبها الطلبة في تلك المعاهد لا تحقق المكاسب التي يطمحون إليها.
- أن التدريب الداخلي في تلك المعاهد لا يلبي الحد الأدنى من متطلبات السلامة للطلبة مما أدى إلى دعم رضا الطلبة عن التعليم الفني والتقني.
- أن تنمية المهارات لا تتأثر بمؤهلات المعلمين وحجم المدارس والنفقات المالية للطلبة.

11 -Hao, Y (2010): China Vocational education and Training:

عمدت الدراسة إلى توضيح أن التعليم الفني والتدريب المهني في الصين يمثل عنصراً أساسيًا في السلم التعليمي؛ وهذا يعود إلى دوره الفعال في تنمية المجتمعات؛ فالتعليم الفني ذو المهارة العالية يساهم في تعزيز فرص العمل، ويعالج النقص الذي يواجه سوق العمل من الأيدي العاملة الماهرة، كما أنه يساهم في التخفيف من البطالة لأن مخرجاته تجد متسعًاواسعًا للالتحاق بالوظائف المختلفة، ومن ثم فإن تحقيق دوره في تنمية المجتمع تتطلب ضرورة وضع العديد من السياسات والتدابير التي تعمل على زيادة إجمالي الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني، مع العمل على تحسين جودة التعليم فيها.

التعليق على الدراسات السابقة:

أوضحت الدراسات السابقة أهمية الاستفادة من تجارب الدول في تطوير التعليم الفني والتدريب المهنيوضرورة اتخاذ تلك التجارب دليل تطبيق عملي لتطوير هذا النوع من التعليم في الدول المدروسة، ومن تلك الدراسات التي أكدت على ذلك: دراسة (النملة، 2017)، دراسة (العبادلة، 2017)، دراسة (عبد اللّٰه، 2017).

وقد أفاد البحث الحالي من تلك الدراسات في بناء الإطار النظري، وفي التعرف على التجارب العالمية في تطوير التعليم الفني، وعلى أهم الطرق التي تم الأخذ بها لعملية التطوير، كما تم الاستفادة في تحديد نوعية المنهج الذي يتلاءم مع البحث الحالي، والمحاور مثل دراسة (شرارة، 2020)، ودراسة (عبد الرسول، 2015)، ودراسة (السيد، 2019).

ويختلف البحث الحالي مع الدراسات السابقة في استهدافه تطويرَ التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن، متخذًا من تجربتي دولة الصين الشعبية ودولة ألمانيا الاتحادية دليلاً إرشاديًا لتطوير واقع التعليم الفني في اليمن الذي يواجه صعوبات متعددة تُحد من قدرته على تحقيق دوره في تنمية المجتمع.

الفصل الرابع

تجارب الدول في تطوير التعليم الفني والتدريب المهني

يستعرض الفصل الحالي تجربتي دولة ألمانيا الاتحادية ودولة الصين الشعبية في التعليم الفني والتدريب المهني، ثم تم وضع المقارنة مع واقع التعليم الفني في اليمن بناء على محورين، الأول: تجربتا الصين الشعبية وألمانيا الاتحادية، والثاني المقارنة التحليلية بين التجربتين والتعليم الفني في اليمن.

المحور الأول: تجربتا الصين الشعبية وألمانيا الاتحادية:

تم اختيار التجربتين لمساهمتها الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية في تنمية بلديهما، وقد حاول البحث الدمج بين تجربتي الصين وألمانيا في تطوير التعليم الفني وتحقيق التنمية لمجتمعاتهم، والإفادة منهما سيما أن الصين تتشابه مع اليمن في زيادة معدلات النمو السكاني وامتلاك الموارد البشرية الهائلة وتنوع الموارد الاقتصادية .وأفاد البحث من تجربة النهضة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية التي جعلت منها واحدة من دول العالم المتقدمة اقتصاديا .وتم دراسة نظام التعليم الفني والتدريب المهني في دولتي الصين وألمانيا على النحو الآتي:

أولاً: التعليم الفني في الصين:

الصين إحدى دول شرق آسيا وثاني أكبر دول العالم مساحة التي تبلغ (9.6) مليون كم2، وتمتد حدودها من روسيا السوفيتية وكوريا الشمالية من الشمال الشرقي، وروسيا والجمهورية المنغولية الشعبية من الشمال، والهند من الجنوب الغربي ومانيمارولاواس وفيتنام من الجنوب، وبذلك تتمتع الصين بتنوع بيئي هائل من جبال وسهول وأنهار وهضاب وصحاري، وهناك تنوع في الموارد المعدنية المختلفة.

تضم الصين خُمس سكان العالم، حولت كل القوى البشرية إلى طاقة إنتاجية متنوعة من خلال عمليات الإصلاح العام للتعليم التي بدأت فيها الصين منذ 1949. ومنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية أصبحت التنمية أهم توجهاتها (عبد الرسول، 2015 : 39).أخذت الصين بالعمل على تحقيق التنمية من خلال اهتمامها

بالتعليم وتوفير قوى عاملة مدربة تلبي احتياجات التنمية للمجتمع الصيني تم الاهتمام بدور التكنولوجيا في مختلف مستويات التعليم (عبد العال، 2008: 324).

1- نشأة التعليم الفني والتدريب المهني في الصين وتشريعاته:

تعود نشأة التعليم الفني في الصين إلى عام 1866 من خلال إنشاء أول مدرسة صناعية في مقاطعة فوجن، وتم إصدار العديد من التشريعات الخاصة بإنشاء المدارس الصناعية منذ عام 1920، ليتطور التعليم الفني في الصين متأثراً بالنموذج السوفيتي وربطه بسوق العمل. وبعد ثورة الصين تم العمل على إعادة هيكلة المدارس الصناعية، وأُصدرت التشريعات القانونية لتشارك المؤسسات الصناعية بإنشاء مدارس صناعية. وفي عام 1950 تم إنشاء المدارس الصناعية المتخصصة ومدارس العمالة الماهرة لمواجهة احتياجات تنمية المجتمع الصيني. وكانت الفترة ما بين 2004-1996 مرحلة مميزة للقيام بإصلاحات متعددة في التعليم الفني؛ إذ اعتمدت الصين على بعض السياسات والتشريعات الخاصة بالتعليم الفني ومنها إصدار قانون التعليم المهني عام 1996 لتنمية مهارات خريجي التعليم الفني بجودة عالية عن طريق ابتكار صيغ تعليمية وتدريبية متنوعة لتتجاوز حدود إعداد الفني المتخصص إلى إعداد التقني المحترف. كما تم تصميم الإطار الوطني للمؤهلات (الشهادات الممنوحة) عام 1993، وهو نظام شامل للتأهيل المهني يهدف إلى تقديم المواصفات المهنية وشهادات التأهيل المهني، وتفعيل دور التعليم والتدريب المهني في ترقية مهارات خريجي المدارس الفنية؛ إذ صُمِّمَ الإطار وفق معايير مهنية محددة بحيث ينتهي البرنامج بمقياس تقييم نهائي لقياس المؤهلاتوغيرها من التشريعات (شرارة؛ وآخرون، 2020: 28).

وبالإمكان تحديد خطوات الإصلاح لتحقيق التنمية بواسطة التعليم الفني من خلال:

- إصدار تشريعات تنص على إشراك قطاع الصناعة في تقديم المهن الصناعية والتدريب، والتعايش بين المؤسسات الصناعية والمدارس.
- إعادة هيكلة المدارس الصناعية وتعزيزها.
- تحويل المدارس الثانوية العامة إلى مدارس ثانوية فنية صناعية.
- تشجيع مختلف المهن والمجالات الفاعلة على بناء مدارس وفصول للتدريب على تلك المهن.
- إنشاء فصول للتدريب الفني في بعض المدارس الثانوي (عبد الرسول، 2015: 39).

2- **مستويات التعليم الفني المهني في الصين:**

ركزت عملية الإصلاح التعليمي في الصين على تقديم تعليم مهني يعنى باحتياجات المجتمع وتقديم الأعداد المطلوبة من العمال والخبراء؛ لذا يتضمن التعليم الثانوي المهني في الصين العديد من المستويات التي تؤدي دورًا محوريًا في تدريب الأيدي العاملة واللازمة للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية عن طريق إكسابهم مهارات ديناميكية، وتلك المستويات هي:

- التعليم الثانوي المهني (الفني) والتدريب المهني.
- التعليم العالي المهني التقني.

وتنقسم المدارس الثانوية إلى مدارس مهنية ومدارس عليا كما يلي:

- مدارس مهنية عليا (Vocational High School): تصل مدة الدراسة فيها إلى 3 سنوات، تتيح مجالاً للالتحاق بسوق العمل مباشرة أو مواصلة التعليم العالي.
- مدارس تخصصية عليا (Specialized High School): تبلغ مدة الدراسة فيها 3 سنوات وتهتم بتقديم دورات تخصصية في الجانبين الأكاديمي والمهني بحيث يحصل المتخرج في نهاية البرنامج الدراسي على شهادة تؤهله للعمل، وتضم المدارس الثانوية المهنية (الفنية) عددًا من التخصصات (صناعي/ تقني، تجاري/اقتصاد، زراعة، صيد الأسماك) (Yi and other, 2017: 8).

وتهدف تلك المدارس إلى إعداد متخرج يتميز بارتباطه المباشر بالعمل، حيث تحرص الصين على تصنيف عمالها وفق مقياس مستوى المهارة، وترتبط بالحرف المهنية وبدقة مهارة الأداء ارتباطاً وثيقًا حيث يتم الاعتماد على التدريب المكثف لوصول الخريجين إلى مستوى عالٍ من الأداء للكفايات المهنية(شرارة؛وآخرون،2020: 28).

3- **التدريب والبرامج للتعليم الفني في الصين:**

يتنوع التدريب المهني Vocational ما بين برامج الإعداد للمهنة، والتدريب أثناء العمل، وإعادة التدريب.وتشارك جهات مختلفة في تقديم التدريب، منها: مراكز التدريب والشركات، النقابات، مكاتب التوظيف، المدارس المهنية، بالإضافة إلى وجود برامج متنوعة تقدمها العديد من الوزرات كوزارة الصناعة والتجارة، ووزارة العمل، ووزارة الدفاع. تهدف هذه البرامج إلى إعداد متخرجين من المدارس الثانوية الفنية والصناعية تلبي متطلبات الالتحاق بوظيفة معينة أو البدء في عمل جديد. ويتم تأهيل الأفراد وفق مواصفات مهنية تساعدهم على الانتقال من مهنة لأخرى.

كما وجدت العديد من الأدلة الخاصة بالإرشاد الداخلي لإدارة التدريب الداخلي في المدارس الثانوية المهنية عام 2007، وتم تجديدها عام 2016 .شملت تلك الأدلة

إدارة المدارس المهنية، وأرباب العمل، والطلبة بحيث تم توضيح الكثير من الخطوات الضرورية لإنجاح التدريب للطلبة.

وكذلك تم التأكيد على وجود إدارة للتدريب داخل المدارس الثانوية المهنية وتحديد الأقسام وتسهيل التدريب في كل قسم، مع إلزاميته بوصفه جزءًا من المناهج الدراسية. ووُضح نوعية التدريب منها الجزئي الذي يشير إلى الأنشطة التي يشارك فيها الطالب بصورة جزئيةتحت إشراف مدربين محترفين، ومنها التدريب الداخلي الذي يقوم بها الطلاب بشكل مستقل في وظائف التدريب. كما ألزم أرباب العمل ضمان سلامة المتدربين أثناء فترة تدريبهم مع وجود ضمان صحي وتعويض مادي مقابل أي أضرار تحدث. والحرص على الابتعاد عن تأدية التدريب المحاط بالمخاطر. وكذلك ينبغي أن يوفر أرباب العمل دورات مدفوعة الأجر وغيرها من الأمور التي تنظم عمليات التدريب. وأكد التقرير حرص الحكومة الصينية على ضرورة الشراكة بين أرباب العمل وبين مؤسسات التعليم الفني في عمليات التدريب والإشراف عليها، وفي تصميم المقررات، وعلميات التقييم ضمن معايير محددة (Wisconsin Center for Education Research, 2020). كذلك استفادت مؤسسات التعليم الفني من الشراكة التي عقدتها الحكومة الصينية مع الحكومة الأسترالياتمن خلال برامج مشتركة أبرزها مشروع التدريب والتعليم المهني الصيني الأسترالي بهدف إصلاح مؤسسات التعليم الفني في الصين وتوسيعهاوتحسين مستوى التدريب، على أنيتم ذلك على مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: وتنفذ في المؤسسات الفنية الصينية.

المرحلة الثانية: دورات تدريبية تتم في أستراليا في عدد من المجالات المهنية (عطية، 2019: 61).

تتصف المقررات بالتنوع والتكامل،التي تجمع بين الإطار النظري والتطبيقي، كما تستوعب مؤسسات التعليم المهني في الصين التغييرات التكنولوجية الحديثة والمتتابعة؛لذا تتعدد مستويات التعليم الفني إذ يتم التوسع فيها بصورة كبيرة لتواجه الطلب المتزايد على العمالة بكل تخصصاتها، مع نقل الخبرات المهنية للطلبة وتزويدهم باحتياجات سوق العمل. وتتصف خطط تطوير المؤسسات التعليم في الصين بالتنوع حيث يتم وضع الخطط حسب احتياجات المناطق ونوعيتها؛ فعلى سبيل المثال نجد أن المدارس الفنية في المناطق الريفية تهتم بالمهن والتقنيات الزراعية والإنتاج الحيواني، في حين يتم التركيز في المدن على المهن الصناعية كصناعة المحركات والسيارات والكمبيوترات، والمهن المعنية بإنتاج المعدات، وفي المقابل ارتبط توظيف الخريجين بحسب المنطقة التي درسوا فيها(السيد، 2019: 61).

4- **الإدارة والتمويل:**

اعتمدت الصين على مدخل متوازن من التمويل واللامركزية في الإدارة التعليمية، وتقع المشاركة في المسؤولية والتكلفة والتمويل عبر المستويات الحكومية والسلطات، معتمدة في ذلك على استراتيجيات تعكس التزاماً واضحاً ومحدداً من قبل المستوى المركزي، ومشاركة في المسؤوليات للمستويات الإدارية الأقل (صقر؛ وجوهر، 2015: 424).

5- **أنظمة ربط التعليم الفني وسوق العمل:**

يتولى المعهد المركزي للتعليم الفني تقييم الكفاءات المهنية لخريجي مدارس الثانوية الفنية والصناعية بحيث يتم التعرف على الصعوبات التي تواجه التعليم الفني، ورصد التحولات المهنية والتطورات الصناعية، وتحديد المعايير والمواصفات المهنية المطلوبة. وقد حرصت الصين على دعم الروابط بين مدارس التعليم الفني والصناعي وسوق العمل، وتم تطبيق العديد من النماذج لتلك الروابط، منها:

- نموذج التعاون المشترك: تقوم إدارة المؤسسة الصناعية بالبحث عن شريك مدرسي منبين المدارس الفنية الصناعية المتخصصة التي تقدم التدريبات الفنية ذات الصلة بتخصصات المؤسسة ومنها شركة» ويكس سانجاد جوليان» للطاقة ضمن مجموعة شركات متخصصة في صناعة الهواتف المحمولة، توفر تلك المؤسسة تمويل للمدرسة يتم بواسطته توفير معدات ومرافق لورش التصنيع في المدرسة، مع العمل على وجود نظام إداري محدد المهام من حيث التسويق والإنتاج والتكنولوجيا، والحرص على اختيار المعلمين والطلبة الأكفاء بغرض تدريبهم بشكل احترافي. وقد أثبتت التجربة قدرة المعلمين والطلبة بعد التدريب على إنتاج الهواتف المحمولة (عبد الرسول،2015: 41).
- نموذج التعاون الدولي: تهدف المدرسة بمقتضاه إلى تحسين جودة العملية التعليمية من خلال التعاون مع دولة أخرى متقدمة صناعياً للاستفادة من خبراتها الصناعية (شرارة؛ وآخرون، 2020: 29)، ومن تلك الاتفاقيات اتفاق المدرسة الفنية للنقل والاتصالات في بكين عام 1994 مع شركة تويوتا اليابانية لصناعة السيارات، حيث أدى ذلك إلى تطوير المهارات الفنية، وتطوير المناهج الدراسية، والمعدات ومواد التدريس (عبد الرسول، 2015: 42).
- نموذج التدريب بالتكليف: تقوم فيه إدارة المدرسة باختيار للتعاون معها من خلال المؤسسات الصناعية والشركات، ويتم ذلك بتوقيع اتفاق لتوفير موارد تدريب للطلبة والعمل على توفير المؤسسات الصناعية، وشركات التمويل والمعدات اللازمة لممارسة العمل، وتقوم المدرسة بتوفير المعلمين المتخصصين ويتم وضع برامج تدريبية للطلبة وتطوير المناهج لتحقيق أهداف المشروع.

- نموذج الجمع بين المدرسة والمصنع: وفيه تعمل المدرسة على توظيف خبراتها ومواردها في العمل التعاوني مع المصانع المتنوعة وذلك للاستفادة من خبراتها في دعم اقتصاد الصين (شرارة؛ وآخرون، 2020: 29).

ثانياً: التعليم الفني والتدريب المهني في ألمانيا الاتحادية:

تعد ألمانيا إحدى الدول الأوروبية التي تتميز بأنها الأكثر سكاناً بينها، كما تعد من أقوى دول الاتحاد الأوروبي وأوسعها نفوذاً، وتقع ألمانيا في وسط أوروبا ويحدها من الشمال بحر الشمال والدنمارك وبحر البلطيق، ومن الغرب النمسا وسويسرا، ومن الشرق بولندا والتشيك، ومن الجنوب فرنسا ولوكسمبورغ وبلجيكا وهولندا. تبلغ مساحتها 357.021كم2، وتتميز بتنوع تضاريسها ما بين مرتفعات تغطيها الغابات وأنهار مائية وجليدية، كما تتنوع فيها الموارد الطبيعية المعدنية.

1- نشأه التعليم الفني في ألمانيا الاتحادية:

تعود بدايات تاريخ التعليم الفني والتدريب المهني في ألمانيا إلى القرن الثامن عشر حيث وجدت بعض المدارس المتخصصة في تعليم المهن الحرفية كالبناء والأعمال اليدوية،ونتيجة للثورة الصناعية والتقدم التقني أصبحت المعرفة النظرية منفصلة عن نوعية المعرفة والمهارات في الحرف الفنية؛ ولذا شهد القرن التاسع عشر إنشاء العديد من المعاهد والمدارس الفنية المتخصصة بتدريب العمالة على التقنيات الحديثة المتناسبة مع متطلبات العصر الحالي. وكذلك تطورت بعض المدارس ووسعت مجالاتها التخصصية.

وتعد جامعة «كارلسروه» التقنية من أقدم تلك المؤسسات التي ركزت على العلوم الطبيعية والهندسية. وشهد التعليم التقني خلال تلك الفترة العديد من التطورات منها: إصدار كثير من القوانين واللوائح المنظمة لتلك المعاهد، إدخال نظام ورش التدريب المهني في شركات السكك الحديدية الحكومية، كما تم تأسيس المعهد الألماني للتدريب على العمل المهني (DINTA).ومنذ عام 1972تم التوسع في النظام المزدوج والعمل على إدخال الدورات التدريبية المكثفة في جميع التخصصات لتلبية احتياجات الاقتصاد الألماني (غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، 2021). وبعد خروج ألمانيا من الحرب العالمية الثانية حاولت العمل على بناء ما دمرته الحربمن خلال الاهتمام بالتعليم بصفة عامة بجميع مراحله لبناء جيل جديد؛ إذ أصبح التعليم إلزاميًا ومجانيًا في جميع مراحله المدرسية، واعتمد النظام الألماني في التعليم على التكاملية بين التعليم المدرسي والمهني متألفاً من ثلاثة مستويات هي:

- التعليم الابتدائي.
- التعليم الثانوي، وينقسم إلى قسمين هما الأكاديمي والمهني.
- التعليم الجامعي.

2- **مستويات التعليم الفني في ألمانيا:**

يتضمن المستوى الثاني مسارين، المسار الأكاديمي والمسار المهني. وينقسم هذا المستوى إلى المدارس المهنية وهي:

- المدارس المهنية العليا (Fachoberschule): تجمع مناهجها بين العلوم النظرية والتطبيقية، ومدة الدراسة فيها سنتان، وتمنح الخريجين شهادة الدراسة الثانوية المهنية وتؤهلهم لمواصلة الدراسات العليا، أو الالتحاق بسوق العمل.
- مدارس مهنية بدوام جزئي (Beurfsschule): مدة الدراسة فيها (3) سنوات،وهي تتضمن مناهج تؤهل الطلبة للعمل في مهنة معينة، فضلاً عن توفير قاعدة من المعلومات العامة لهم.
- مدارس مهنية يلتحق بها الطلبة الذين أكملوا التدريبات المهنية في المرحلة الثانوية أو الحاصلين على تأهيل مهني مبدئي بغرض اكتساب تأهيل مهني أعلى في التخصص (المنظمة العربية للتربية والثقافة، 1997: 380).

يرتبط التعليم المهني بالبيئة الاقتصادية المحلية لألمانيا أي أن طبيعة العمل ومواقع التدريب في منطقة معينة يحدد نوعية التخصصات في تلك المدارس المهنية بمايلي: مهنية صناعية-تقنية، مهنية إدارية- تجارية، مهنية التمريض، مهنية زراعية، مهنية مناهج.ويشغل التعليم الفني (75 %) من إجمالي التعليم في ألمانيا (السيد،2019: 59)، وهذا عائد إلى الاهتمام بهذا النوع من التعليم.وفيه يتم تعليم الملتحقين به على الحرف والمهن المتنوعة مع العمل على التدريب العملي بحيث يتم صقل مواهب الطلبة وقدراتهمفي الشركات والمؤسسات المتنوعة؛ وبذلك فإن تطور التعليم الفني مرتبط باقتصاد ألمانيا وهذا مايسمي بالنظام الثنائي.

3- **النظام المزدوج (الثنائي) في ألمانيا:**

تعتمد ألمانيا على النظام المزدوج في التعليم الفني، وهو أحد الأنماط الذي يشترك فيه القطاع الخاص مع الحكومية المعنية في تنفيذ الخطة الدراسية الخاصة بطلاب التعليم الفني والمهني، وتتحمل تلك المؤسسات والشركات مع الأكاديميين في المؤسسات التعليمية تصميم المناهج الدراسية، والإشراف الأكاديمي على الطلبة وتقويمهم. يهدف هذا النظام إلى إيجاد بديل أكاديمي للطلاب خريجي المدارس الثانوية عن الدراسة الجامعية التقليدية (صلاح، 2018: 52)، وهو يتكون من نمطين هما:

أ. **النظام المزدوج (Dual System)**: يتم فيه المزج بين التعلم في مدارس الثانوية الفنية والعمل في الشركات ومؤسسات العمل لبعض الوقت، حيث تعتمد متطلبات القبول لهذا النوع على قدرة الطالب في الالتحاق بالعمل من خلال قيامه بتوقيع عقد عمل مع مؤسسة أو شركة يمتد من ثلاث سنوات إلى ثلاث سنوات ونصف. ويستطيع الطالب الالتحاق بالمؤسسة لمدة (3) أيام في الأسبوع في حين يدرس في بقية الأيام في المدرسة المهنية، وبذلك يقوم الطلبة بالتسويق لأنفسهم.خلال هذه الفترة يحصلون على عائد مادي من تلك المؤسسات والشركات، وهكذا يساهم القطاع الخاص في تمويل التعليم المهني يتم فيه تدريب الطلاب على أكثر من (380) مهنة (صلاح، 2018: 52). يهدف هذا النظام إلى أن يسير المتعلم في مسارين متوازيين هما الدراسة الأكاديمية والتدريب المهني في المؤسسات المهنية بعقود مؤقتة يكتسب من خلالها الخبرة والمهارة التي تؤهله لأداء العمل في الميدان بعقود ثابتة للعمل مستقبلاً بحكم الخبرة التي قد اكتسبها من العقود المؤقتة (أبو زيد، 2019: 51).

ب. **الدوام الكامل:** ويلتحق به الطلبة الذين لم يستطيعوا الالتحاق بالنمط السابق، ولم يجدوا فرصة عمل من قبل، ومن ثم يلتحقون بمدارس التعليم الصناعي بدوام كامل بنظام المقررات لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات، يتم خلال الدراسة مراعاة رغبات الطلبة عند الالتحاق واحتياجات سوق العمل، وإعطاء فرصة لأرباب العمل للمشاركة في العملية التعليمية (صلاح، 2018: 52).

ويعتمد التعليم الثنائي في ألمانيا على العديد من الخطوات الإدارية والأكاديمية والتشريعية التي تعمل على إنجاحه وتحقيق أهدافه في النشاط الاقتصادي لألمانيا، وهي كما يلي:

- **التشريعات الخاصة بالتدريب:**

تمثلت البدايات بإنشاء رابطة تسمى اللجنة القائمة على مصلحة العمل التي هدفت إلى توفير مناخ ملائم لعمليات التدريب التي تستمر من سنتين إلى ثلاث سنوات، تُطوَّرُ خلالها قدرات الطلبة لتطبيق المعرفة والمواهب الفنية المتنوعة. وقد ضمت اللجنة ممثلين من الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية والموظفين الفيدراليين واتحاد التجار من أجلالموافقة على قرار التدريب الفني المرتبط بالتعليم الفني، مع وجود اعتماد مالي كبير من جانب تلك المؤسسات لتحويل التدريب بها. وفي عام 1994 تم إصدار قانون يتيح لخريجي المدرسة الفنية فرصة الحصول على شهادة مساوية للنظام المزدوج يتم فيه إتاحة فرصة للدوام الكامل للمتقدم للامتحانات من أجل الحصول على شهادة «العمال المهرة»، يكون المتقدم صاحب خبرة عملية وبشهادة من جهة عمله، مع قدرته على اجتياز الامتحانات موضوع الدراسة، كما تم في عام 2005

تعديل القانون لعام 1969 الذي يتيح فرصًا لزيادة أعداد الطلبة الملتحقين بالتدريب في النظام المزدوج، وتحسين الفترة الانتقالية بين النظم الفرعية لنظام التعليم والتدريب الفني والنظام المزدوج (عبد الرسول، 2015: 34)، وبذلك فإن تجديد اللوائح الخاصة بالتعليم الفني مستمرة في ظل استمرار ارتفاع أعداد الطلبة بهدف زيادة إيراداتالصناعة مع تنفيذ الاتفاقيات مع الشركات الصناعية أثناء التدريب وبعد التخرج، وتعمل الشركات على توظيف المتدربين بعد التخرج ليتم تدريبهم أثناء الدراسة وفق خطة معدة مسبقاً تناسب نوعية المهارات والاحتياجات التي يطلبونها، وقد خُصصت منظمة التدريب المسجلةلوضع خطة تدريبية يتم تطويرها من قبل المسجلين من أصحاب العمل والطلبة بالاتفاق معها(السيد،2019: 60).

- **الخطط الدراسية والمناهج التعليمية:**

يتم تحديد الخطط الدراسية والمناهج التعليمية لنظام التعليم المزدوج وفقاً لمتطلبات المهن التي سيمارسها الخريج بعد التخرج، وتتميز تلك الخطط بوجود مواد عامة ومتطلبات اختيارية ومواد مهنية، بالإضافة إلى تدريب عملي يشكل (65 %) من الساعات الكلية للدراسة، وحرصاً على عدم تداخل التخصصات فإن وزير التعليم المحلي هو المسؤول عن الخطط والمناهج الدراسية. أما التعليم في المصانع والورش الإنتاجية فمسؤولية الاتحادات والغرف التجارية؛ لأنها المسؤولة عن الامتحانات النهائية خلال السنوات الدراسية الثلاث (عبد الرسول، 2015: 35).

وتعتمد المناهج في نظام التعليم المهني في ألمانيا على العديد من المرتكزات، هي:

- اعتماد فلسفة مناهج مؤسسات التعليم الفني على الارتباط الوثيق بين المؤسسات التعليمية وبين سوق العمل حيث تساهم المؤسسات الإنتاجية والخدمية في التخطيط والتدريب.
- وجود مدارس عليا بدوام كلي لسنتين، ودوام جزئي لمدة (3) سنوات.
- الاعتماد على النظام المزدوج الذي يتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع متطلبات سوق العمل.
- تنوع مواقع التدريب لتشمل مواقع العمل المختلفة والورش التعليمية الخاصة في المدارس.
- اعتماد أسلوب الكفايات في بناء المناهج لتتضمن معظم المهارات الأساسية التي يحتاجها أي متخرج (النمل، 2017 : 95). ومن أهم خطوات الإصلاح لنظام المناهج والمقررات العملية التركيز على التعليم داخل الفصل الدراسي، وعلى المهارات الأكاديمية والمهنية وفقًا لمقاييس سوق العمل. كما يتم إعداد برامج

إرشادية للطلبة بالمهن التي تتناسب مع ميولهم، ويوجد في ألمانيا هيئة اتحادية تصدر دليلاً لتصنيف المهن يتضمن (470) مهنة، تعده مجموعة من أعضاء هيئة التدريس ذوي الكفاءات العاليةبالاشتراك مع سوق العمل لتحديد مواصفات تلك المهن التي يتم في ضوئها بناء البرامج التعليمية والتدريبية. وكذلك يُعقد في ألمانيا مؤتمر على مستوى وزراء التربية في كل الولايات الألمانية يتم فيه مناقشة الأطر والتصنيفات والعمل على إقرار البرامج المحددة من أجل إصدار قوانين ملزمة للولايات الأخرى بتطبيقها. وتقاس المهارة المكتسبة بواسطة لجنة من الشركات والمؤسسات التعليمية لأداء الاختبارات. يجري الطالب اختباراته في موقع العمل الفعلي تحت إشراف الجهة التي سيلتحق للعمل بها بعد تخرجه (صلاح، 2018: 47).

- **إدارة التعليم الفني في ألمانيا:**

هي إدارة تشاركية مقسمة بين المستوى الاتحادي ومستوى الولايات وهيكل الشركاء الاجتماعيين وأرباب العمل والنقابات العمالية بالتوازي والتكامل بعيداً عن المركزية. يشرف عليها مختصفي العملية التعليمية يقوم بالزيارة الميدانية أثناء تأديتهم للتطبيق العملي وفق الشروط الأكاديمية المحددة، في حين يوجد مشرف فني متخصص يقوم برفع تقارير دورية للمؤسسة التعليمية عن مستوى الطلبة (عبد الرسول، 2015: 35).

مما سبق يتبين أن التجربتين السابقتين اعتمدتا على ربط التعليم الفني بتنمية المجتمعات، وتزويد طلبة التعليم المهني بالمعارف والمهارات التي يتطلبها سوق العملمن خلال الآتي:

- وضع التشريعات القانونية المناسبة والمنظمة للربط بين سوق العمل ومؤسسات التعليم الفني.
- تحديث البرامج الأكاديمية بحسب متطلبات التغيير التكنولوجي واحتياجات سوق العمل.
- الإعداد للبرامج والتدريب والإشراف والمتابعة هي عملية تشاركية بين مؤسسات التعليم الفني وشركات ومؤسسات القطاع الخاص؛ لذا تتم تنمية قدرات المتدربين حسب احتياجات تلك المؤسسات وأهدافها،التي تدعمهم أثناء التدريب وعند التخرج، ويتم توظيفهم، ومن ثم يتم تحفيز أبناء المجتمع على الالتحاق بمؤسسات التعليم المهني.
- تنوع مواقع التدريب للملتحقين بالتعليم الفني حيث يولي القطاع الخاص اهتمامًا واسعًا بتوفير البيئة الفنية الحديثة من المعدات والتجهيزات التدريب بحيث يتم إكسابهم المهارات التي تتناسب مع متطلبات سوق العمل.

المحور الثاني: المقارنة التحليلية بين كل من نظام التعليم الفني في الجمهورية اليمنية وجمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية:

وفقاً لما تم تناوله سابقًا عن واقع التعليم الفني في اليمن، وخبرة كل من ألمانيا والصين في تطوير دور التعليم الفني في تلبية سوق العمل، ووفقًا لمحاور دراسة شرارة2020، ودراسةالسيد 2019، ودراسة عبدالرسول 2015، ودراسة صلاح 2017، تم تحديد محاور المقارنة كالآتي:

1. **مجال النشأة التاريخية:**

أوجه الشبه: تتشابه اليمن مع عينة البحث في نشأة التعليم الفني من زمن بعيد نسبيًا؛ فقد ظهر التعليم الفني في اليمن والصين وألمانيا منذ أكثر من مائة عام، ومارست تلك الدول العديد من المهن والحرف والصناعات المتنوعة لخدمة مجتمعاتها، وأُسستْ العديد من المعاهد والمدارس الصناعية والفنية المتعددة الأنشطة.

أوجه الاختلاف: تختلف اليمن عن ألمانيا والصين من حيث ربط التعليم الفني باحتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل؛ إذ كانت النظرة في اليمن إلى مخرجات هذا النوع من التعليم دون المستوى الاجتماعي، في حين عملت الصين وألمانيا على تنمية مجتمعاتها من خلال إصلاح واقع التعليم الفني والعمل على الركيزة الأساسية لعملية التنمية وبناء اقتصادها في مختلف المجالات.

2. **مجال التشريعات القانونية:**

أوجه التشابه: تتشابه اليمن مع ألمانيا والصين إلى حد ما في علمية إصدار التشريعات القانونية المنظمة لإدارة التعليم الفني وتحقيق أهدافه.

أوجه الاختلاف: تختلف اليمن عن ألمانيا والصين من حيث ضعف بعض التشريعات القانونية وجمودها؛ فالمجلس الاستشاري اليمني الذي يعد جهة عليا في إدارة التعليم الفني لا يمارس دوره في كليات المجتمع كما يجب، كما أن نظام القبول للطلبة في التعليم الفني لا يتميز بالمرونة لتسهيل التحاق من لم يستطيعوا إكمال دراستهم في سن متقدمة، ولاتزال التشريعات الخاصة بربط التعليم الفني بسوق العمل تعاني من ضعف في التطبيق العملي ومنها أهداف صندوق تنمية المهارات الذي لم يساهم بصورة فعالة في التواصل الحقيقي والفعال مع الشركات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق دوره التعليم الفني في تنمية المجتمع وتطوره.

3. **مجال الإدارة:**

أوجه الاختلاف: يبرز الاختلاف في اليمن في الجانب الإداري من خلال مركزية الإدارةالتي تقوم بها وزارة التعليم الفني، أما عملية الإشراف فإنها مشتركة مع وزرات حكومية أخرى مثل وزارة الصحة ووزارة الخدمة المدنية ووزارة الثقافة. في حين منظومة الإدارة في ألمانيا هي إدارة تشاركية بين مؤسسات التعليم الفني الحكومية وبين أرباب العمل والمؤسسات الاقتصادية المختلفة، وأما في الصين فهناك نوع من اللامركزية في إدارة التعليم الفني بين مختلف المستويات، كما أن خبرة الصين وألمانيا تركز على الإرشاد الأكاديمي للطلبة أثناء اختيارهم لتخصص الدراسة ليجاري احتياجات سوق العمل بعد التخرج، وهذا ما تفتقر إليه اليمن التي تترك للطلبة حرية الالتحاق بأي تخصص مما جعل الكثيرين عرضة للبطالة.

4. **مجال البرامج والتدريب:**

أوجه التشابه في البرامج: تتشابه اليمن مع دولتي ألمانيا والصين في تنوع البرامج الأكاديمية والتخصصات المتنوعة التي تُدَّرس في مختلف المستويات التعليمية والتدريبية للتعليم الفني، كما أن تصميم البرامج في اليمن اعتمدت على الكفاءة لكنَّ التطبيق والتدريب لم يكونا بالمستوى المطلوب للبيئة التدريبية والمعدات والأجهزة.

أوجه الاختلاف في البرامج: تختلف اليمن عن دولتي الصين وألمانيا في جمود البرامج الحالية وضعف تحديثها بصورة تواكب احتياجات المجتمع وتنميته، فيما تسعى ألمانيا والصين إلى مواكبة احتياجات سوق العمل والتنمية من خلال تحديث البرامج الأكاديمية والتدريبية بصورة مستمرة من أجل تغطية احتياجات سوق العمل ومواكبة للتغيرات العالمية في الاقتصاد، في حين أن برامج مؤسسات التعليم في اليمن تعاني من ضعف مواكبتها لتطلعات سوق العمل؛ لذا لا يُوجد تحديث للبرامج والتخصصات المتاحة في جميع المستويات التعليمية للتعليم الفني.

أوجه الاختلاف في التدريب: تتم عملية التدريب في اليمن في المراكز والورش الداخلية لمعاهد التعليم الفني وكلياته التي تتصف بتجهيزاتها ومعداتها القديمة، بالإضافة إلى ضعف قدرات المدربين الذين لا يجدون فرصًا لتجديد قدراتهم الفنية والمهنية، يتم ذلك تحت إشراف وزارة التعليم الفني مع ضعف دور أرباب العمل والمؤسسات الاقتصادية في عملية التدريب؛ فلا يوجد تنسيق واضح ومستمر مع تلك المؤسسات الاقتصادية التي تحتاج إلى موارد بشرية مؤهلة تأهيلًا عاليًا لتؤدي دورها في عملية التنمية.

فيما تعتمد ألمانيا والصين على الشراكة الفعلية مع المؤسسات والشركات وأرباب العمل من مختلف الاتجاهات الاقتصادية للقيام بدورها في عملية التدريب والإشراف على الطلبة طوال فترة الدارسة بحيث يكتسب الطلبة خبرة أكثر واقعية وفي ظل بيئة متجددة تقنيًا وتكنولوجيًا ومواكبة لاحتياجات العصر الحالي من المهارات المتنوعةوالمدربين المؤهلين في التخصصات كافة. كذلك تم توفير العديد من روابط الشراكة للتدريب الخارجي كما حدث بين الصين وأستراليا،ثم إن التزام أرباب العمل بدفع مقابل ماديللمتدربين يساهم في تنمية قدراتهم بصورة غير مباشرة ويتيح فرصًا لضمان التحاق تلك المخرجات بالعمل في تلك المؤسسات نفسها التي تسعىإلى ذلك، وأيضًا يتم منح المتدربين عوائد ماليةتحفيزًا لهم ولأسرهم، ويتم العمل على توفير وظائف تناسبهم بعد التخرج.

5. **مجال الربط مع سوق العمل:**

أوجه الاختلاف: تختلف اليمن عن دولتي ألمانيا والصين من خلال ضعف مشاركة سوق العمل في القطاعين الحكومي والخاص في تطوير التعليم الفني، فلا يوجد ربط بين المخرجات وبين احتياجات سوق العمل، أماألمانيا والصين فقد اهتمتا منذ البدايات الأولى بإصلاح التعليم الفني وربطه بالتنمية الاقتصادية والعمل على تلبية احتياجات سوق العمل من خلال التعرف على نوعية المهارات التي تتطلبهاالعمليات الاقتصادية المختلفة، ومن ثمَّيشارك أرباب العمل والشركات والمؤسسات الاقتصاديةمشاركة فعالةفي اختيار المناهج الدراسيةوفي التدريب العملي والإشرافعلى عمليات التدريب، مما ساهم في الربط بين مخرجات التعليم الفني وبين ما يحتاجه سوق العمل.

من خلال ماسبق يتضح أن التعليم الفني والتدريب المهني في الصين وألمانيا قد اعتمد على توجهات تشريعية واستراتيجيات بعيدة المدى بغرض تحقيق التنمية والنهضة الاقتصادية لتلك البلدان التي تعد من أقوى الدول اقتصاديًا على مستوى قارة آسيا والاتحاد الأوروبي؛ إذ تم توحيد جهود الحكومات والجهات الاقتصادية المستفيدة في القطاع الخاص من مخرجات التعليم الفني وتحديد نوعية المهارات الفنية للقوى العاملة لتلبي احتياجات سوق العمل وتساهم في النهضة الاقتصادية،وتم توفير كوادر بشرية مؤهلة تأهيلًا عاليًا في مختلف المجالات الصناعية والتقنية والمهنية المتنوعة، من خلال توفير المناخ تعليمي وتدريبي مناسبين لتنمية قدراتهم ومهاراتهم العملية بطريقة أكثر دقة، وبالشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص التي تساهم في عملية التدريب وتوفير فرص التوظيف وغيرها من الأدوار الناجحة والداعمة لمؤسسات التعليم الفني.

فيما نجد أن قطاع التعليم الفني في اليمن يحاول تحقيق أهدافه في ظل ضعف مستوى التخطيط الاستراتيجي لنوعية المخرجات ودورها في بناء الاقتصاد اليمني، وظل تدني مستوى التدريب بسبب قلة التجهيزات والمعدات التدريبية وقِدَمها، وضعف قدرات الموارد البشرية القائمة على التدريب -سواء من الأكاديميين أو من الإداريين- وضعف ارتباط التخصصات باحتياجات سوق العمل؛ حيث إن قطاع التعليم الفني والتدريب المهني يواجه قطيعة شبة تامة مع القطاعات الاقتصادية، الخاص أو الحكومي؛ فلم يتم تفعيل التوجهات التشريعية لتوثيق الروابط مع تلك الجهات، بالإضافة إلى انعدام وجود قنوات الاتصال المشتركة بين الجهتين في مجالي التدريب والإشراف.

الفصل الخامس

التصور المقترح لتطوير التعليم الفني في اليمن

يتناول الفصل الحالي إجراءات البحث، والنتائج التي تم التوصل إليها، والتصور المقترح على النحو الآتي:

أولاً: إجراءات البحث:

- **منهج البحث:**

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي نظراً لطبيعة البحث ومشكلته بغرض دراسة مؤشرات واقع التعليم الفني والمهني في اليمن وتحليل هذه المشكلة،وتشخيص واقع التعليم الفني لتحديد أهم المعوقات التي تعرقل تطويره، بالإضافة إلى منهج المقارنة لرصد واقع وتحليل تجربتي جمهورية الصين وألمانيا الاتحادية في التعليم الفني والمهني في ضوء نظام التعليم الفني والمهني من حيث: الجانب التشريعي، والجانب الإداري،والمناهج والتدريب، وسوق العمل، والاستفادة من هذه التجارب في تقديم تصور لتطوير التعليم الفني والمهني في اليمن.

ثانياً: نتـــائج البحث:

1- يهدف التعليم الفني والتدريب المهني إلى تنمية قدرات الطلبة ومهاراتهملكي يمارسوا دورهم في بناء مجتمعاتهم وتحقيق التنمية التي تطمح إليها.

2- يتصف واقع التعليم الفني في اليمن بالعديد من المؤشرات أهمها:

- لا يوجد روابط بين مخرجات التعليم الفني وبين طموحات واحتياجات سوق العمل والقطاع الخاص من الشركات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة سيما أن البرامج والتخصصات الحالية لم تعد تواكب التغيرات التكنولوجية المعاصرة.
- تعدد الجهات الإشرافية على مؤسسات التعليم الفني.
- ضعف دور القوانين الحالية في عملية تنمية قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في المعاهد والكليات.

- لا يؤهل التعليم الفني والتدريب المتاح في اليمن مخرجاته بالصورة المطلوبة للالتحاق بسوق العمل وتحقيق دورها في عملية التنمية نظراً لضعف مهاراتها وعدم ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل.
- يعاني قطاع التعليم والتدريب المهني من ضعف البنية التحتية، وهذا لا يرقى بدوره بالاستثمار المطلوب للمجتمع اليمني مستقبلاً.
- ضعف مستوى التدريب العملي والتطبيقي لمخرجات التعليم الفني والتدريب المهني.
- قلة عدد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين تأهيلاً عاليًا والمتخصصين في برامج حديثة، بالإضافة إلى ضعف مستوى تدريب الكثير منهم مما انعكس سلباً على مخرجاتهم من الطلبة.
- انعدام الإرشاد الأكاديمي للطلبة أثناء عملية القبول.
- قلة المخصصات المالية التي لا تتناسب مع احتياجات التعليم الفني والمهني.

3- يواجه التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن العديد من الصعوبات، منها صعوبات قانونية، وإدارية، وأكاديمية، ومالية.

4- تعكس تجربتا دولة الصين الشعبية وألمانيا الاتحادية توجهات قانونية وإدارية وأكاديمية متعددة ومترابطة لتطوير التعليم الفني والتدريب في بلديهما، من خلال الاهتمام بدور مؤسسات المجتمع الاقتصادية من شركات ومؤسسات وأرباب عمل في إدارة ومتابعة وتقييم مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني، وكل ذلك لتحقيق دور فعال وناجح لمخرجات التعليم الفني والتدريب المهني في عملية التنمية ومواكبة احتياجات سوق العمل في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي تعصف بالعالم.

5- تقديم تصور مقترح لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن في ضوء التجارب العالمية.

ثالثاً: التصور المقترح

أوضحت نتائج الواقع للتعليم الفني والتدريب المهني في اليمن حاجته إلى التطوير والإفادة من تجربتي الصين وألمانيا في تطويرهما ليحقق دوره بفعالية في عملية التنمية التي يتطلع إليها اليمن مستقبلاً، لذا يتضمن الجزء الآتي من البحث عرضاً للتصور المقترح لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني وفقاً لتحليل تجربتي الصين وألمانيا وذلك على النحو الآتي:

1- **منطلقات التصور:**

- الحاجة إلى بناء اليمن وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والتكنولوجية في جميع أرجاء المحافظات اليمنية.
- حاجة التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن إلى مواكبة الاتجاهات العالمية والاستفادة منها وذلك ليحققا دورهما بفعالية.

2- **أهداف التصور المقترح:**

- الرفع من مستوى مخرجات التعليم الفني بصورة تتناسب مع احتياجات سوق العمل.
- إعداد المخرجات وتأهيلها بمهارات وقدرات عالية تسهم في إمكانية التحاقهم بإحدى المهن المطلوبة في سوق العمل.
- تحقيق شراكة فعلية مع المؤسسات الاقتصادية المختلفة ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني من خلال رسم سياسيات مشتركة للتعليم الفني في تحديد نوعية المهارات للخريجين، وإتاحة فرص للتدريب والتوظيف، وتوفير المعدات والتجهيزات المناسبة للتدريب.
- تحويل معاهد التعليم الفني والتدريب المهني وكلياته إلى نظام التعليم المزدوج بحيث يقضي الطالب جزءًا كبيرًا من وقته في التدريب العملي.

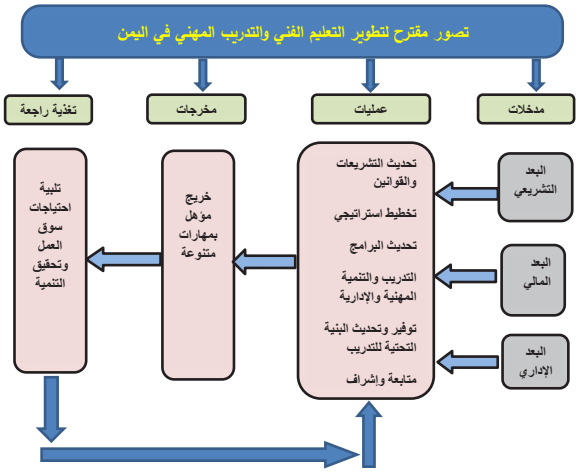

الشكل (1) التصور المقترح لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني

***إعداد: الباحثة**

3- متطلبات التصور المقترح:

- **البعد التشريعي:**

- تحديث قوانين قبول الطلبة في التعليم الفني والتدريب المهني لإتاحة فرص التحاق أكثر.
- تفعيل القوانين الخاصة بالمجلس الاستشاري ومنحه الصلاحيات للممارسة مهامه لجميع معاهد التعليم الفنيوكلياته.
- إصدار القوانين التشريعية التي توضح دور عملية التدريب بالنسبة للطلبة، وأرباب العمل، ودور وزارة التعليم الفني والتدريب المهني.
- تصميم الأطر الوطنية واعتمادهاللمؤهلات التي تؤكد وجود الخبرات المكتسبة خلال العمل، وتشجع القطاع الخاص على التعاون مع مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني.
- إصدار التشريعات القانونية المنظمة للتعليم الفني والتدريب المهني لدعم مشاركة مؤسسات القطاع الخاص وتحفيزهم على دعم التعليم الفني.
- استحداث تشريعات تشجع القطاع الخاص على أداء مهمة التعليم الفني والتدريب المهني من خلال حوافز مباشرة وغير مباشرة.

- العمل على توحيد التشريعات الموضحة للأدوار والمسؤوليات التي يجب أن تقوم بها المؤسسات المشاركة لتدريب مخرجات التعليم الفني مع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني.

• **البعد الإداري:**

- **مجال التخطيط الاستراتيجي:**

- العمل على توثيق دور التعليم الفني في تحقيق التنمية من خلال وضع الخطط الاستراتيجية المرتبطة بالتنمية داخل البلد وبجميع القطاعات.
- وضع استراتيجية شاملة لجميع كليات التعليم الفني ومعاهده يتم تنفيذها بوجود التزامات وتوجهات جادة من قيادات وزارة التعليم الفني الإدارية.
- العمل على التخطيط لإنشاء معاهد التعليم الفني في جميع محافظات الجمهورية بحيث تلبي متطلباتها الحالية والمستقبلية، وبذلك يتم إتاحة فرص لالتحاق الذكور والإناث دون تمييز.
- العمل على تطبيق اللامركزية في التخطيط التطبيق من أجل تسهيل الشراكة مع القطاع الخاص بما يؤمن تشجيع مشاركة القطاع للتعاون مع معاهد ومراكز التعليم الفني والتدريب المهني، ولتلبية احتياجات سوق العمل في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية.
- العمل على تفعيل دور مؤسسات القطاع الخاص في توفير فرص توظيف للخريجين.
- العمل على توحيد الجهات الإشرافية والإدارية للتعليم الفني في جهة واحدة، والحرص على الرقابة والمتابعة المستمرة.

• **مجال الطلبة:**

- العمل على إرشاد الطلبة أكاديميًا أثناء عمليات التنسيق للالتحاق بالتخصصات التي تتناسب مع احتياجات البيئة المحيطة بهم وبسوق العملمن خلال توفير الأدلة الإرشادية المساعدة على ذلك.
- زيادة ساعات التدريب العملي للطلبة داخل ورش التدريب الداخلية والخارجية.

• **مجال البرامج والتدريب:**

- تحديث البرامج والمقررات الحالية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.
- توفير روابط شراكة فعلية مع مؤسسات القطاع الخاص المختلفة للمشاركة في تحديد نوعية البرامج الأكاديمية، والمشاركة في عمليات التدريب اللازمة لتأهيل المخرجات

الكوادر المتخصصة حسب احتياجات تلك القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- العمل على التنسيق لتوفير فرص تنمية مهنية لأعضاء المعاهد والكليات سواء للأكاديميين أو للإداريين مع القطاعات الحكومية والخاصة.
- العمل على صيانة المعدات والتجهيزات الحالية والمتوفرة في الورش التدريبية والمعامل.
- القيام باستحداث وإنشاء معامل وورش مجهزة بمعدات وأدوات حديثة تواكب العمليات التدريبية للمقررات التي سيتم تحديثها.
- العمل على إدخال عنصر التكنولوجيا في جميع العمليات الإدارية وتفعيل نظم المعلومات في جميع المعاهد والكليات.
- إنشاء هيئة لضمان جودة معاهد التعليم الفني والتدريب المهني وكلياتهما تعمل على:
- وضع معايير خاصة بالتعليم المهني والفني.
- اعتماد البرامج الأكاديمية الخاصة بالتعليم الفني والمهني.

• **البعد المالي:**

- زيادة مخصصات التعليم الفني والتدريب المهني من الميزانية العامة للدولة.
- إنشاء صناديق تمويل في المجموعات الاقتصادية، والعمل على تخصيص ميزانية لتمويل مشاريع لمعاهد فنية.

4- **آليات تطبيق التصور المقترح:**

- تشكيل لجان مشتركة من رجال الأعمال والشركات والمؤسسات الاقتصادية ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني لتأطير نوعية المهارات والقدرات المطلوبة في مخرجات التعليم الفني، وبناء عليها يتم تحديد نوعية المناهج الدراسة والمقررات الدراسية.
- تأسيس لجان استشارية وفنية وهيئات للبرامج التدريبية لبناء روابط الشراكة مع القطاع الخاص.
- ربط التدريب بالتوظيف من خلال إيجاد مسارات مشتركة بين مؤسسات القطاع الخاص ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني ومؤسساته المتنوعة.
- تخصيص موازنات مالية لدعم وبناء القدرات الفنية لجميع الشركاء القائمين على التعليم الفني.
- العمل على تفعيل النظام المزدوج في مؤسسات التعليم الفني من خلال:

- تطوير البرامج التدريبية الداخلية والتدريب أثناء العمل، والحرص على تعلم اللغات الأجنبية التي تعزز أكثر من إمكانية تشغيل القوى العمالة.
- إنشاء نظام معلومات متكامل ومراقبة للنظام المزدوج أثناء العمل.
- اعتماد برنامج للتلمذة على أساس المهارات لصالح المتعلمين والمؤسسات التعليمية.
- توفير مواد دراسية للبرامج التنفيذية وتخصيص المناهج الدراسية التي تتناسب مع كل وحدة.
- تقديم أساليب جديدة للتعلم النشط والتقييم القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مناهج التعليم والتدريب الفني والمهني.

ضمانات نجاح التصور المقترح:

- العمل على تطبيق ممارسات الحكم الرشيد في وزارة التعليم الفني بحيث يتم تطبيق القوانين بعدالة مع الحرص على الشفافية في جميع الممارسات العملية، وتوفير المعلومات للجميع القائمين على الوزارة التعليم الفني والجهات المستفيدة من أرباب العمل والشركات والمؤسسات الاقتصادية.
- توفير ميزانية مالية مناسبة للإصلاحات الأكاديمية والمادية.

معوقات تطبيق التصور المقترح:

- تدني مشاركة القطاع الخاص ومؤسساته الاقتصادية.
- ضعف تفعيل التشريعات القانونية الخاصة بدور المجالس الاستشارية.
- ضعف أنظمة الرقابة والمتابعة لدور المعاهد والكليات المهنية
- المركزية والبيروقراطية داخل المؤسسات والمعاهد الفنية والمهنية.

الخاتمـــة :

التعليم الفني والتدريب المهني أكثر أنواع التعليم الذي تعتمد عليه الدول المتقدمة لتحقيق التنمية في مجتمعاتها، والدليل على ذلك أن الكثير من الدول المتقدمة اقتصادياً هي تلك التي أولت التعليم الفني أهمية كبيرة وجعلته ضمن أولوياتها في عملية التخطيط الاستراتيجي لها، وربطت بين احتياجاتها وبين ما يجب أن يكون عليه التعليم الفني ليواكب تطلعاتها ويحقق طموحاتها في ظل التغيرات الاقتصادية المستمرة، وهذا يشجع اليمن، الدولة النامية والأكثر احتياجًا لتنمية شاملة في جميع مجالات الحياة، أن تسلك نفس خطوات تلك الدول للنهوض بدور التعليم الفني والتدريب المهني.

التوصيات :

إنشاء مرصد وطني من أجل توفير قاعدة بيانات معتمدة للبيانات والمعلومات حول احتياجات سوق العمل وبرامج التدريب التي ستقدمها مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني، وتحديد الاحتياجات التدريبية والمتطلبات الإدارية والفنية التي يبني عليها البرنامج التدريبي بشكل مناسبوفق معايير محددة مسبقاً.

المراجـــع:

أولاً: المراجع العربية:

- شرارة، أميرة عبد الحكيم (2020): التعليم والتدريب المهني المستدام لخريجي المدراس الثانوية الفنية والصناعية "دراسة مقارنة لخبرتي الهند والصين"، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد(21)، 44-1.
- أبو زيد، أماني محمد عبد الحميد (2019): رؤية مستقبلية لتطوير التعليم الفني في مصر، المؤتمر القومي العشرين (العربي الثاني عشر)، 68-39.
- عبده، رشا السيد عرفات (2019): تصور مقترح لآليات تعظيم الاستفادة من التجارب الدولية، المؤتمر القومي العشرين (العربي الثاني عشر)، 187-163.
- عطية، رضا عبد البديع (2019): تصور مقترح لتطوير مؤسسات التعليم الفني بمصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، المجلد 43، العدد 3، 73-50.
- اليونسكو (2019): التوصيات الختامية لورشة العمل الإقليمية حول تعزيز الشراكات المؤسسية بين مؤسسات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وعالم العمل في الدول العربية، بيروت.
- محمود، خالد صلاح (2018): تطوير التعليم الثانوي الفني المصري في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، العدد 23، ص 92-34.
- عبد الله، نجاة عبد القادر (2017): تصور مقترح لتطوير التعليم التقني والفني في ليبيا، مجلة كلية التربية العلمية، كلية التربية، جامعة بنغازي، العدد 4، ص 68-38.
- النملة، نادية محمد (2017): واقع التعليم الثانوي المهني في محافظات غزة وسبل تطويره في ضوء بعض التجارب العالمية، رسالة ماجستير منشورة، قسم أصول التربية، جامعة الأزهر، فلسطين.
- سيسي، أحاندو (2016): إصلاح التعليم الثانوي في ضوء استراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني، مجلة العلوم النفسية، ص 250-231.
- العبادلة، سمر مشرف (2016): سيناريو مقترح لتطوير التعليم المهني والتقني في كليات التقنية بمحافظات غزة، بحث مقدم لمؤتمر التعليم المهني في قطاع غزة بين الحاضر والمستقبل.
- الطويسي، أحمد عيسى (2016): التعليم والتدريب المهني والتقني ومتطلبات التنمية، مجلة رسالة المعلم، المجلد (53)، العدد (1).
- صقر، ولاء؛ وجوهر، دعاء (2015): دراسة مقارنة للتعليم الثانوي بكل من الصين والسويد وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، مجلة التربية والمقارنة الدولية، العدد 3، ص 537-357.

- المجلس الأعلى للتخطيط (2015): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية؛ مراحله وأنواعه للعام 2013-2014.

- عبد الرسول، محمود أبو النور(2015): ربط التعليم الثانوي الفني الصناعي بسوق العمل دراسة مقارنة في كل من ألمانيا الاتحادية والصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية والإفادة منها في مصر، مجلة التربية المقارنة الدولية، العدد 3، ص 69-1.

- المجلس الأعلى للتخطيط (2014): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية؛ مراحله وأنواعه للعام 2012-2013.

- المجلس الأعلى للتخطيط (2013): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية؛ مراحله وأنواعه للعام 2011-2012.

- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (2013): النشرة الإحصائية 2011-2021، اليمن.

- السيوف، محمد محمود (2012): التعليم الصناعي المناهج - سوق العمل الخريجون، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، عمان.

- المجلس الأعلى للتخطيط (2012): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية؛ مراحله وأنواعه للعام 2010-2011.

- المجلس الأعلى للتخطيط (2010): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية؛ مراحله وأنواعه للعام 2008-2009.

- البنك الدولي؛ والجمهورية اليمنية (2010): تقرير عن وضع التعليم في اليمن الفرص والتحديات.

- المجلس الأعلى للتخطيط (2009): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية؛ مراحله وأنواعه للعام 2007-2008.

- عبدالعال، عنتر محمد (2008): إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، المجلة التربوية، العدد 24، ص 274-213.

- المجلس الأعلى للتخطيط (2006): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية؛ مراحله وأنواعه للعام 2007-2008.

- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (2004): الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني.

- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (2004): دليل الطالب في المعاهد المهنية والتقنية، اليمن.

- حلبي، شادي (2012): واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي دراسة حالة، (الجمهورية العربية السورية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 28.

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1997): مناهج التعليم التقني والمهني في الوطن العربي وسبل تطويرها، تونس.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Wisconsin Center For Education Research :(2020), An Introduction To Technical And Vocational Education In China: Implications For Comparative Research And Practice On Internships, University Of Wisconsin – Madison.
- Michael Ngubo And Chen, Jacob Orange (2019): The Importance Of Vocational And Technical Education In Nigeria's Development, International Journal Of Vocational And Technical Education Research. Vol.5, No.5, Pp.34-41
- Yi, Hangmen&Others (2018): Assessing The Quality Of Upper-Secondary Vocational Education And Training: Evidence From China. Article In Comparative Education Review , March. P 199- 230.
- Sitanshkumar D. Golwala (2017): Technical Education And Its Contribution For Nation International Journal For Research In Management And Pharmacy. Vol. 6, Issue 5. P28- 31.
- Hao, Y. (2010). China Vocational Education And Training. The Next Key Target Of Education Promotion,Eai Background Brief, 516.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية:

- التعليم التقني في ألمانيا: (http://www.studyineuropa.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85)
- غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية: (https://ghorfa.de/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85).
- المركز الوطني للمعلومات: (https://yemen-nic.info/government/Ministries/detail.php?ID=1962)
- الموسوعة الحرة ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86)، تم الاطلاع في يوم 2-9-2021.
- قانون التعليم الفني والتدريب المهني لعام (https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=1884).

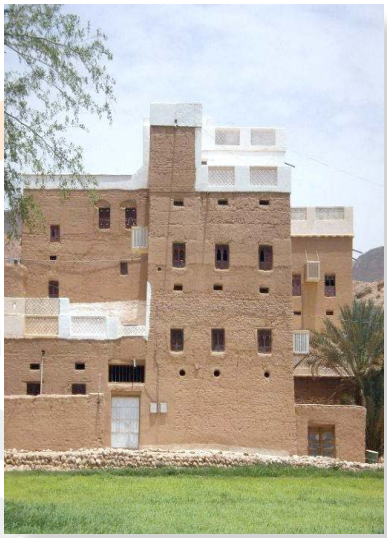

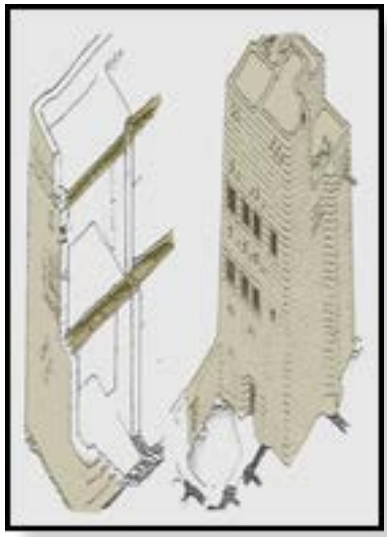

ملاءمة تشكيل الفضاءات المعمارية للعمارة الطينية مع البيئة المناخية في وادي حضرموت-اليمن

أ.د. أنور أحمد باعيسى

أستاذ دكتور /قسم الهندسة المعمارية والتخطيط البيئي

كلية الهندسة والبترول - جامعة حضرموت

البريد الإلكتروني: dr.anwarbaesa@gmail.com

الملخـــص

يعد الفضاء المعماري في العمارة الحضرمية عنصرًا حاز على اهتمام المعماري الحضرمي وعالجه بأساليب متعددة وتوصل إلى حلول ارتقت وتطورت وفق نهج التراكم المعرفي والثقافي للمعماري الحضرمي. واكتسب المعماري الحضرمي القدرة الفائقة التي أهلته للتعامل مع المتغيرات الزمانية والمكانية في مسلك تشكيل الفضاءات الوظيفية الأكثر ملاءمة للبيئة المناخية. ولمعرفة خبرته استطاع أن ينتج عمارة بيئية تنسجم مع الارتياح الحراري والضوئي إضافة الى الارتياح النفسي من الناحية الجمالية. ولم يقصر اهتمامه على الفراغ الداخلي فحسب بل شمل أيضاً المسطحات والفراغات الخارجية من شوارع ومساحات بما يعطي التكامل ويحقق التوازن بين الظروف المناخية والارتياح النسبي لعمارته التي أكسبتها قيمتها المعمارية تفرداً وتميزا. تهدف الورقة البحثية إلى التعريف بأبرز الطرق المتبعة في تصميم الفضاءات للعمارة الطينية وإنشائها، ومدى ملاءمتها للظروف المناخية المحيطة بها. وسيتم ذلك من خلال تحليل الطرق التقنية والبيئية والثقافية المشكلة لها. وتخلص الورقة البحثية إلى أن مادة الطين تتفوق كثيراً على مواد البناء الأخرى في حسابات العزل الحراري والتأخير والتوهين مما يترتب عليه اقتصاد كبير في استهلاك الطاقة المطلوبة للتدفئة والتبريد في الوقت الحاضر. بالإضافة إلى ذلك، تلقي الورقة الضوء على أهم محاور تطوير هذه المادة حتى يمكن الاستفادة منها بشكل كبير في عمارة الحاضر والمستقبل بشكل مستدام.

الكلمات المفتاحية: ملاءمة، الفضاءات المعمارية، التكوين، المناخ البيئي، العمارة الطينية.

1 - المقدمة :

تعامل مهندسو العمارة المعاصرة بصيغ متباينة ومتناقضة مع مفاهيم العمارة الطينية؛ فمنهم من ينظر إليها على أنها شيء من تراث الماضي، ومنهم من يرى أنها مثل عمارة الأكواخ في الأرياف التي لا تتماشى مع متطلبات الحياة الحديثة؛ لأن الطين دون المستوى المطلوب من المتانة والاستدامة. إنما هناك من تعامل معها بموضوعية وعلمية وأنجز منها مشاريع ريادية حديثة.

يزخر وادي حضرموت بشواخص عظيمة طاولت الزمن، منها مدينة شبام ذات العمارات السكنية المتعددة الطوابق، ومئذنة جامع المحضار (شكل1) البالغ ارتفاعه حوالي 40 مترًا، يصعب تقليدها بهذه النحافة حتى بالكونكريت المسلح، ويستمر البناء بالطين بوتائر متصاعدة في شتى أنواع المباني.

يتعامل البيت التراثي الطيني في وادي حضرموت مع البيئة الصحراوية الحارة الجافة من خلال التصاقه بالنسيج الحضري ذي الكتلة المتحدة المنغلقة إلى الداخل، إضافة إلى الكفاءة الحرارية الذاتية لتشكل البيت خاصة للفضاءات بين كتل النسيج الحضري على أنها العنصر البيئي الأكثر أهمية، ووضعت نسب هندسية للفضاءات بين الكتل (Shaaban, 2000). والعمارة الحضرمية واحدة من أهم ما أنتجته اليمن من فنون العمارة التي تنتج تقنيات رئيسة مبنية وفق أنماط التباين البيئي -متغير المكان- المتعددة (Al-Muqatri 2000).

2 - مشكلة الورقة البحثية

تحاول الورقة البحثية التعرف على الأداء البيئي المناخي لفضاءات العمارة الطينية في وادي حضرموت بناءً على المعلومات المتوفرة لدى الإرصاد الجوي ومعلومات من الطاقة الشمسية بالحسابات النظرية. وعلى ضوء ذلك تم تحديد ملامح البيئة المناخية وقياسها، واستنتاج المواصفات الحرارية للمباني الطينية.

أ- أهداف الورقة البحثية

تهدف الورقة إلى استعراض سلسلة من التقنيات في بناء الجدران المبنية باللَّبِن التقليدي واللَّبِن المكبوس (مداميك). كذلك تستعرض الورقة مجموعة من طرقَ التسقيف بالأقبيَة.

ب- منهجية الورقة البحثية:

منهجية هذه الورقة البحثية مشتقة من هدفها وهو البحث عن طرق الاستفادة من تقنية البناء التقليدية لبناء فضاءات معمارية مناسبة. واعتمدت طرق الدراسة على تحليل المسح العمراني لمخطط الأبنية السكنية والارتفاعات وأنواع الأبواب والنوافذ والأعمدة وعينات المقاطع من التقنيات التقليدية وبناء المباني الطينية والمساكن، ومدى مقاومتها للبيئة، وخصائص المواد الطينية لتكون قادرة على الاستدامة والتطور. ويعتمد هذا القياس على نتائج مكعبات الطين المختبرة الممزوجة بالقش.

ج. التكوين الحجمي للفراغات والمباني:

إن أسلوب تنسيق الفراغ الخارجي وحجمه يكون متناسقًا مع كامل شكل المبنى وحجمه، ونلاحظ هذا بشكل واضح في النسيج العمراني لمدن وادي حضرموت القديمة؛ حيث يلعب الفضاء المعماري دورًا فعالًا في حل المشاكل المناخية، وأن تجميع المباني وفق نظام عمراني متلاحم ومتلاصق في معظم مدن الوادي نتج عنه قلة تعرض الجدران الخارجية لأشعة الشمس وسمح بتظليل المباني بعضها بعضا، إضافة إلى تظليل المساحات والممرات الداخلية (Mubarak, 2000).

إن العمل المعماري -قبل كل شيء- هو وظيفة، وتحدد هذه الوظيفة قبل أن يُوجد، وأي فراغ معماري يحدده الإنسان يجب أن يؤمن نوعاً من الاحتياجات. أما التصميم فهو القدرة على وضع العناصر المطلوبة ضمن علاقات محددة وواضحة؛ ولذلك استطاع البنّاء الحضرمي أن يجعل العمارة الطينية مثالاً رائعًا للتعامل الإنساني في التفاعل الإيجابي مع البيئة بكل إبداع وكفاءة، فاندمجت مع تضاريسها المتنوعة وموادها في السهل والجبل ونهضت من طينها وحجارتها وقصبها.

شكل (1): منارة المحضار في مدينة تريم	شكل (2): طراز من النوافذ (المشربية)	شكل (3): واجهة لمنظور المسكن الطيني التقليدي	شكل(4): مسقط وواجهة للمسكن التقليدي في مدينة شبام
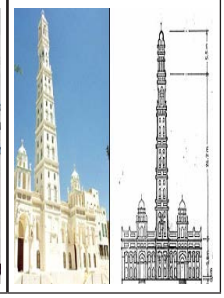	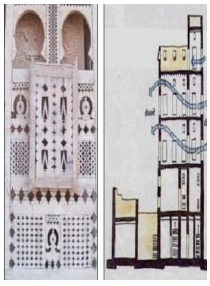	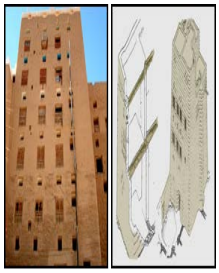	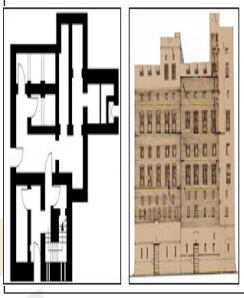

د. تصميم البيت الطيني:

يعرض تصميم البيت الطيني الشبامي نموذجًا متفردًا من حيث الشكل والوظيفة (شكل 4)، ويتضمن نمط التكوين كتلًا مربعة ومستطيلة أو كتلًا مركبة تنفتح نحو الخارج مع إيقاع أفقي ورأسي مستمر في الواجهات الرئيسة. المباني الشبامية غنية بتجاربها في القدرة على التحكم البيئي والمناخي من خلال خلق الارتياح الحراري من حيث التوجيه للمبنى والوظائف واختيار مواد بناء ذات قدرة على العزل والتمكين، مع زيادة الضوء، وتفعيل حركة الهواء بفتحات عالية وسفلية عالية وضيقة (مناور). وكلما اتجهنا إلى الأدوار العليا تكون مغلقة وتتوجه رأسيًا للأعلى لتأخذ بعين الاعتبار توسع الأسرة الكبيرة.

وتشكل المباني الشبامية مع بقية المباني حارات تشترك بوظائف خدمية (مسجد، ساحة). وهي متجانسة ومتناغمة في الارتفاعات والكتل. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تتميز بالجسور التي تصل الكتل بعضها ببعض (Damluji, 1992).

تُطل الواجهات الرئيسية (الشكل 3)، التي تحتوي على فتحات، بشكل عام على الشوارع أو الأحياء. كما أنها تحتوي على مشربيات مزخرفة (نوافذ صغيرة ذات زخارف خاصة ومنقطة تستخدم لتبريد مياه الشرب بشكل طبيعي من خلال النسيم العاصف) (الشكل 2).

تُطلى المباني بالنورة من الأعلى إلى الأسفل، وتطلى الطوابق العلوية بالنورة من أجل حمايتها من المطر. أما الجدران الخارجية فتكون هرمية ومتدرجة، وتكون الزخارف عبارة عن أشكال فنية بسيطة حول النوافذ خاصة على المصاريع الخشبية (Al-Shibany & Al-Madhajy, 2000).

هـ. أهم عناصر البيت الطيني:

- **النوافذ:**

الوظيفة الرئيسة للنوافذ الخشبية في البيت الطيني في وادي حضرموت هي التهوية والإضاءة والرؤية من الداخل شكل (5)، وعادة ما يراعي موقع النافذة الخصوصية الاجتماعية في عدم الرؤية أو التكشف على الجيران. وتتوزع النوافذ على الواجهات الرئيسة المطلة على الشارع والساحات الداخلية، وتتألف من مشبَّكات ذات نقش هندسي بديع وزخرفة تساعد على التقليل من أشعة الشمس وتنظم حركة مرور الهواء داخل المبنى. ويلاحظ استخدام الزجاج الملون في نوافذ بيوت سيئون وتريم فيما ينعدم في مدينة شبام. وتصنع النوافذ من شجرة العلب، (Damluji, 2007).

شكل (5): طراز من النوافذ للمساكن الطينية

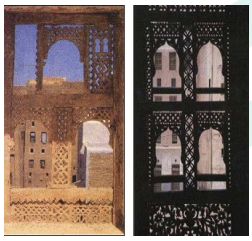

شكل(6): الأعمدة الزخرفية للمساكن الطيني

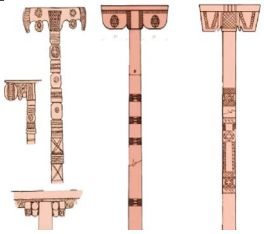

شكل (7): طراز من أبواب المساكن الطينية

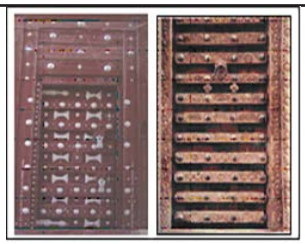

- **الأبواب:**

تصنع الأبواب من شجرة العلب، وتتميز بشكل عام بفخامتها وسمكها، إلى جانب الزخارف الهندسية والخط العربي البديع شكل(7).

- **الشماسة:**

هي عبارة عن المنور الذي يؤمن التهوية والإضاءة الداخلية للبيت. وتمتد الشماسة (شكل 8) على طول ارتفاع المبنى عمودياً من الطابق الأرضي إلى السطح، تتخللها فتحات صغيرة مستطيلة (Lewcock, 1986).

- **الطيارم والريوم (السطوع):**

هي مساحات على السطح مفتوحة ومخصصة للإقامة الليلية في فصل الصيف.

تحتوي الشرفات على غرف نوم صغيرة بالنسبة للبيت العربي التقليدي، ويوجد على جدران الشرفات فتحات ضيقة لا تسمح للمباني المجاورة بالرؤية نحو الداخل تؤمن خصوصية الساكنين.

- **الأعمدة:**

يُستخدم العمود الخشبي داخل البيت الطيني لتدعيم السقف، ويكون مصنوع عادة من شجرة العلب، ويعتمد سُمْكه على نوع الوظيفة التي يقوم بها داخل المبنى (شكل 6).

- **طريقة تشييد الحوائط بالطين:**

تعتمد فكرة بناء الحوائط الطينية بشكل عام على اختيار التربة المناسبة. حينما تخلط هذه التربة مع الكمية الصحيحة من الماء وتشكّل بالطريقة المتوافقة مع طريقة التشييد المستخدمة فإنها تعطي كيانًا صلبًا وقويًا.

يتم تكثيف قوة الطوب إما عن طريق التجفيف مثل "الطوب اللَّبِن" الذي يتم تجفيفه مباشرة في أشعة الشمس قبل استخدامه في البناء، أو عن طريق تجفيف خليط الطين على الحائط (الشكل 9، 10) كما هو الحال في طريقة المداميك (شكل9،10) (Leslise, 1991).

الشكل (8): فتحات في الجدران الداخلية (شماسة)	الشكل (9): أعمال البناء وجص الأسقف	الشكل (10): طريقة بناء الجدران الحاملة والأساس
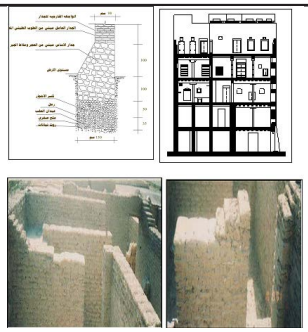	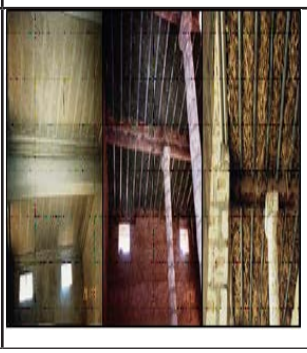	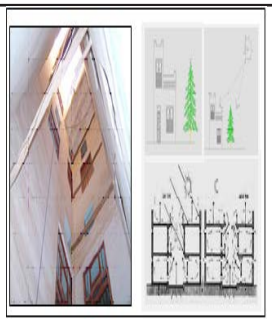

- **البناء باللَّبْن الطيني:**

يتم تحضير الطوب الطيني في هذه الطريقة بخلط التربة بالماء إضافة إلى التِّبْن أو غيره من الألياف النباتية، وتخلط جيداً بالأقدام أو باستخدام الثيران والأبقار. بعد ذلك، يتم تشكيل الطين بقالب خشبي يحوي فراغًا [عباره عن إطار بدون قاعدة]، ويستخدم هذا القالب في تشكيل الطوب حيث يوضع على الأرض ويملأ بمخلوط الطين ويدمك بالأيدي للتأكد من تعبئة الفراغات في القالب والحصول على كتلة متجانسة. يرفع القالب بعد ذلك مخلفاً كتلة الطين المشكّلة على الأرض، وتترك بضعة أيام لتجف. تستمر عملية تشكيل الطوب في صفوف متراصة يفصل بينها مسافة بسيطة وتترك لتجف في الشمس مع تقليب الطوب على جنبه وذلك ضمان لمرور تيارات الهواء من حوله ومن ثمَّ جفافه تمامًا قبل استخدامه في البناء شكل (11).

شكل (11): الطرق التقليدية لتجهيز البناء باللبن في وادي حضرموت

- **مميزات مادة الطين بوصفها مادة للبناء:**

هناك الكثير من الإيجابيات لهذه المادة الضاربة بجذورها في عمق تاريخ الاستيطان البشري، منها:

1- وجود هذه المادة في معظم مواقع التنفيذ، مما يسهم في التكلفة البسيطة للبناء بها؛ فهي المادة المجانية الوحيدة والمتوفرة.

2- سهولة عملية التحضير والبناء بها باستخدام الحد الأدنى من الآلات والأدوات البسيطة. كما أنها لا تتطلب معرفة فنية متخصصة.

3- تنوع طرق التشييد بالطين مما يعطي المستثمر صاحب العمل فرصة كبيرة لاختيار الأسلوب الأمثل للبناء في المنطقة المطلوبة من خلال دراسة نوعية التربة المتوفرة والأيدي العاملة.

4- التوفير في استهلاك الطاقة، أثناء عمليات التشييد للمباني الطينية باستخدام الآلات البسيطة في التشكيل، والتجفيف بأشعة الشمس، أو في استخدام الطين في الأغراض المختلفة.

5- الخصائص الهندسية الأخرى من حيث عزل الصوت ومقاومة الحريق مما يوفر خصوصية تامة في داخل الفضاءات، ويعطى مقاومة للعزل الحراري ويسهم في سلامة الساكنين.

الجدول (1): نتيجة اختبار مكعبات الطين المخلوطة مع عينات من القش وطوب اللبن الأخرى في جامعة عدن

وحدة الجدار	قوة الوحدة (N/٢ مم)	E (N/٢ مم)	المرجع
طوب طيني	1,32	50	1
طوب الطين المحروق	16. 2	1740	3
الطوب المجوف	8. 55	1600	2
(ثامستون) (Thamostone)	4. 61	5. 30	11
الخرسانة	25	22500	عام (شائع)

وتؤثر عوامل عدة في قدرة الجدران المبنية بوحدات من الطوب المرصوفة بـ«الملاط» على تحمل الأثقال. ومن بين أمور أخرى، تشمل هذه القدرة على قوة الوحدة، وقوة الهاون، وانحراف الأحمال.

ويشير الرقم [8] إلى أن قوة الجدار، بشكل عام، تتناسب مع الجذر التربيعي لقوة الوحدة والجذر الرابع لقوة الملاط، ويمكن كتابة ذلك في المعادلة الآتية:

$$\sigma w = C\ (\sqrt{\ }\sigma b)\ (\sqrt[4]{\ }\sigma m)\ Ke$$

حيث: σw؛ طول الجدار،

Σb؛ قوة الوحدة،

Σm؛ قوة الهاون،

C؛ ثابت،

K؛ عامل الانحراف.

ومن أجل تقدير قدرة قوة جدران اللبن، تُستخدم المعادلة بالاقتران مع نتائج اختبار المشروع البحثي الذي أجراه المؤلف لتقييم قدرة القوة للجدران العالية ذات الحجم الكامل المكونة من طابق واحد، والتي شيدت مع وحدة من الطوب الطيني المشتعل تغطي المتغيرات المذكورة أعلاه [8]. تم استخدام نوع واحد من وحدات الطوب بمتوسط مقاومة 16.2 نيوتن/ مم^2، بالإضافة إلى أربعة أنواع من قذائف الهاون تراوحت قوتها من (ضعيف جدًا) إلى (أقوى) من الوحدات. ويتراوح مدى قوة الملاط من 0.18 إلى 1.33 من مقاومة الطوب.

ويستخدم الطين بوصفه مادةً مهمةً في البناء منذ العصور القديمة، وتم تسجيل أن التربة الطينية تغطي أكثر من 70٪ من سطح الأرض. وعلى مر التاريخ، تم استخدامه موادَ بناء مثل الكتل الحجرية لبناء المنازل، والآثار والمباني.

حاليًا، يعيش حوالي 30٪ من سكان العالم في منازل مبنية من الطين، وتمثل هذه النسبة حوالي 80٪ من المنازل في المناطق الريفية في اليمن. وتم تسجيل 99٪ من المنازل في وادي حضرموت والمناطق الريفية الأخرى بوصفها مبنية من الطين.

ويعد استخدام الطين في بناء المنزل أسهل تطبيق لنظام البناء، وتوفُّر المواد الخام بكثرة في المناطق المحيطة جعل الناس الذين يعيشون فيها يطبقون نظام البناء بالطين. بعض بناة المنازل التقليدية أكثر إبداعًا من خلال تطبيق هذه المواد في تصاميم مختلفة بأشكال دائرية وعضوية. وعندما تُحرق كتل الطين في تجويف الفرن لدرجة حرارة تتجاوز 850 درجة مئوية فإن هذا يحسن من قوة خواصها الفيزيائية والكيميائية بشكل كبير (الشكل 12).

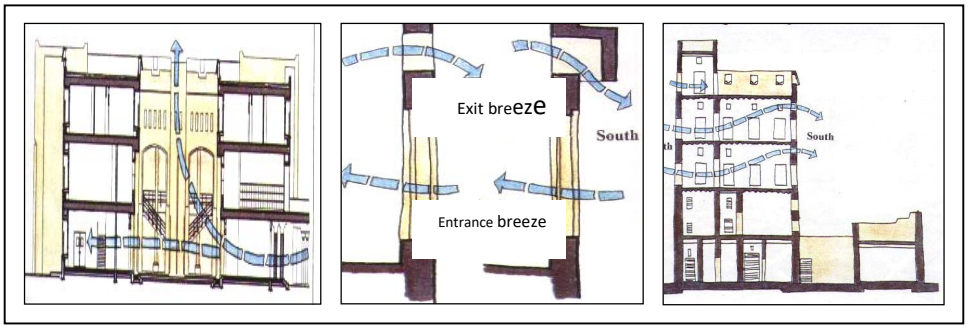

الشكل 12: مقطع مفصل للتهوية في المساكن الطينية

3 - الاستنتاج:

1. أنجزت الورقة البحثية آلية موضوعية بالاعتماد على المخطط المناخي الحيوي للمباني لتقييم الأداء البيئي المناخي في وادي حضرموت.
2. يتبين من خلال متطلبات التظليل والتشميس لشروط الراحة الحرارية المطلوبة في الإقليم أن الشكل الأمثل للفضاء بين الكتل والمستطيل الذي يمتد ضلعه الكبير بين الشرق والغرب، وأن يزيد ارتفاعه بما لا يقل مرة ونصف عن أي من الأبعاد الأفقية، علماً أن تأثير النسب الهندسية للفضاء أهم بكثير من تأثير التوجيه، وأن هذا الاستنتاج يتطابق مع واقع المسح الميداني للمجمعات السكنية كما في مدينة شبام.
3. من خلال النفاذ الحراري الديناميكي لتقييم الأداء الحراري للمباني الطينية تبين تفوقها الكبير على الأنماط الأخرى، وأن مدة التأخير الحراري في جدار الطين يصل إلى ضعف ما يوفره سُمْك مماثل من الكونكريت. وتنخفض نسبة التوهين إلى ربع قيمتها في جدار سُمْك مماثل من الكونكريت، ويعزى ذلك إلى أن معامل التوصيل الحراري للطين ضعيف جداً مقارنة بكل مواد البناء الأخرى، وسبب ذلك الكثافة القليلة للطين من خلال الفجوات الهوائية الموجودة فيه (المناور) والناتجة عن تبخر الماء منه بعد جفافه. إضافة إلى ذلك فإن الحرارة النوعية للطين أعلى نسبياً من مواد البناء الأخرى.
4. درجة حرارة الجدار الإسمنتي ودرجة حرارة الهواء داخل الغرفة الإسمنتية مرتفعتان بشكل عام موازنة بدرجة حرارة الجدار الطيني ودرجة حرارة الهواء داخل الغرفة الطينية.
5. يبدأ الإرتفاع في درجة حرارة الجدار الإسمنتي منذ الظهيرة ليسجل فرقاً واضحاً بينه وبين الجدار الطيني حتى فجر اليوم التالي، ويتلاشى الفرق بينهما وتبدأ درجة حرارة الجدار الطيني بالارتفاع نسبياً منذ السادسة حتى السابعة والنصف تقريباً، لتعاود درجة حرارة الإسمنت ارتفاعها من جديد.
6. هناك تقارب واضح بين درجة حرارة الجدار الطيني ودرجة حرارة الهواء داخل الغرفة الطينية لم يتجاوز درجة مئوية واحدة سجلها الهواء داخل الغرفة في الثانية ظهراً، إلا أن درجة حرارة الهواء داخل الغرفة الطينية أقل بكثير من درجة حرارة الهواء داخل الغرفة الإسمنتية. وسجلت أعلى فروق بينهما منذ وقت الظهيرة وحتى العاشرة ليلاً؛ حيث يبدأ الفرق في النزول حتى السادسة والنصف صباحاً، ويسجل هواء الغرفة الطينية ارتفاعًا طفيفاً في درجة حرارته

موازنة بهواء الغرفة الإسمنتية نتيجة لفقدان الجدار الإسمنتي لحرارته في هذه المدة إلا أن درجة حرارة هواء الغرفة الإسمنتية عاودت ارتفاعها من جديد في حدود الثامنة صباحاً نتيجة لاكتساب جدار الإسمنت الحرارة بسرعة.

ومن ثم، فإن ما تحققه العمارة الطينية من كفاءة عالية في الأداء الحراري سيترتب عليه انتصار كبير في استهلاك الطاقة المطلوبة للتدفئة والتبريد وسيكون ذلك أحد المسوغات للتوسع المستقبلي في مشاريع العمارة الطينية في العالم.

4 - التوصيات :

تعد مادة الطين من أقدم مواد البناء التي استخدمها الإنسان وطورها من خلال العديد من التقنيات المختلفة للبناء بها بما يتناسب مع المعطيات المتاحة لديه وبما يتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة به وتمتاز هذه المادة بالعديد من المميزات. كما أنها لا تخلو من بعض العيوب، الأمر الذي يستوجب دراسة هذه المادة دراسة علمية شاملة وذلك لتطوير هذه المادة من خلال هذه التوصيات على المحاور التالية:

- **المحور العلمي:**

1. ضرورة تنسيق الجهود للاستفادة من المراكز البحثية والتطبيقية الموجودة التي تولي اهتماما كبيراً بهذه المادة ويمكن بهذا الشأن الاستفادة من شبكة المعلومات الإنترنت.
2. تقييم التجارب العلمية الميدانية التي استخدمت فيها مادة الطين بأسلوب حديث في البناء، وذلك لاستخلاص الدروس وتلافي العيوب.
3. بذل الجهد في تطوير متانة الطين، والبحث عن أساليب ناجحة واقتصادية للحماية السطحية لمقاومة تأثير المياه والرياح المحملة بالرمال.
4. الاستفادة من المعطيات المتاحة في الوقت الحاضر في معالجة الجوانب الصحية (الصرف الصحي) في المباني الطينية ودراسة تأثيرها.
5. دراسة وصلات مادة الطين مع غيرها من مواد البناء من أخشاب ومواد عازلة للمياه وبلاط وبياض ودهان وغيرها.
6. الأخذ بالحسبان متطلبات الأنظمة الهندسية الضرورية من تركيبات ميكانيكية وصحية وكهربائية، ودراسة طرق تركيبها وصيانتها في المباني الطينية بما يكفل الحفاظ على تلك المباني ويطيل عمرها الافتراضي.
7. تمويل الدراسات المتخصصة في تطوير هذه المادة من قبل الجهات الرسمية والقطاع الخاص لتشجيع الباحثين على إبراز بعض خصائص الطين بشكل علمي دقيق مثل

مقاومة الحريق والعزل الصوتي ومعالجة بعض السلبيات مثل ضعف مقاومة الزلازل.

8. العمل الجاد على تطوير مقاييس البناء بالطين، والسعي الحثيث لنشرها بكل السبل وإقناع أصحاب القرار بضرورة تضمينها في وثائق المقاييس والمواصفات الوطنية للبلدان كافة.

- **المحور الإعلامي والثقافي:**

1. توعية عامة الناس بالمميزات المتعددة لهذه المادة ونشر المعلومات عنها، وإقامة المعارض والمحاضرات وحلقات النقاش والندوات إلى غير ذلك من الوسائل التي تسهم في تقبل الناس للبناء بهذه المادة وتشجع على استخدامها.
2. إبراز المشاريع المعمارية الحديثة المشيدة بالطين في البلدان المتقدمة لتصحيح الصورة الخاطئة المنطبعة في أذهان الكثيرين عن أبناء العالم النامي وعدم ربط هذه المادة بالفقر والمرض والتخلف.
3. التصميم الجيد للمباني الطينية الذي يستفيد من إمكانيات هذه المادة ويستشعر المحددات البيئية والمناخية التي تحيط بها والتنفيذ الجيد لها، وذلك للخروج بمبانٍ تمثل نموذجاً ملموساً يتم إبرازه إعلامياً من خلال الوسائل الإعلامية المتاحة.
4. إدخال مواد التشييد بالطين في كليات ومعاهد العمارة والهندسة في الجامعات العربية وذلك لإعطاء الدارسين بعض المعلومات الفنية عن هذه المادة وخصائصها وبعض الطرق البسيطة والممكنة لتطويرها.
5. الاهتمام بترميم المباني الطينية ذات القيمة المعمارية بما يتناسب مع المواد الأصلية المستخدمة في بنائها والاستفادة من أعمال الترميم السابقة لمثل تلك المباني لتلافي الأخطاء من أجل الحفاظ على الشخصية المعمارية المستقلة لكل منطقة.

- **المحور الاقتصادي والبيئي:**

1. إبراز الجوانب الاقتصادية للبناء بالطين على المستويات كافة عن طريق الدراسات المتخصصة، سواء في التكلفة الأولية للبناء أو في التكلفة التشغيلية من استهلاك للطاقة وصيانة وغيرها، ومقارنة ذلك بالمباني المماثلة المشيدة بالمواد الأخرى، إلى غير ذلك من الوسائل التي تسهم في تبني هذه المادة لتكون حلًا لمشكلة الإسكان التي تعاني منها كثير من الدول النامية.
2. التركيز على البعد البيئي بالطين خصوصًا في البلدان الصناعية وإبراز الجوانب البيئية لهذه المادة سواء في ذلك ما يتعلق بقضايا الإنتاج واستخدام التقنية المناسبة التي تحد من التلوث أو ما يتعلق بالمخلفات غير الضارة أو المشوهة للبيئة والناتجة من عملية البناء بهذه المادة واتخاذ الوسائل اللازمة كافة لإبراز هذا الجانب.

المراجع:

1. Damluji, S. S. (2007). The Architecture of Yemen: From Yafi to Hadhramout. London: Laurence King Publishing Ltd.
2. Mubarak, S.M (2000). Architectural Elements in the Clay Architecture of the Cities of Hadhramout Valley. Proceedings of the First Scientific Conference of Clay Architecture on the Threshold of the 21st Century. Research Studies, Hadhramout University.
3. Al-Muqatri, (2000). Nahu Tataweer wa Tasis Fadha jaded bi bin Teni, (Towards the Development and Establishment of New Space within the Clay Construction). Proceedings of the First Scientific Conference of Clay Architecture on the Threshold of the 21st Century. Research Studies, Hadhramout University.
4. Shaaban, A.K. (2000). The Thermal Mutual Performance of Clay Architecture with the Climatic Environment in Hadhramout Valley. First Scientific Conference Clay Architecture on the Threshold of the 21st Century 2000. Hadhramout University.
5. Al-Shibany, Abdul Raqeeb & Al-Madhajy, Mohmaed. (Feb 2000). Behaviour of the Architectural Spaces Composition in the Yemeni Clay Architectural. First Scientific Conference Clay Architecture on the Threshold of the 21st Century 2000. Hadhramout University.
6. Alani, A. F. et al. (1993). "Structural Behaviour of Hollow Concrete Block work." Proceedings of the fifth Arab Structural Engineering Conference. Tripoly, Libya.
7. Damluji, S. S. (1992). The Valley of Mud Brick Architecture Shibam, Tharim and Wadi Hadhramout.Garnet Publishing, London, UK.
8. Leslise, J. Edited by Ahmed Abad. (1991) Building with Earth in South Arabia. MIMAR. Reading: Garnet publishing Limited, March.
9. Alani, A. F. and Ovanessian, R. (1986). "Structural Design of Thermo-stone Walls." Journal of Building Research, vol.5. no.1, Iraq, May Issue.

10. Lewcock, R. (1986). Wadi Hadhramout and the Walled city of Shibam. UNESCO Publishing, Uk.
11. Alani, A. F. and Ovanessian, R. (1983). "Structural Behaviour of Load bearing Walls." Journal of Building Research, vol.2 no.1, Council for Scientific Research. Bagdhad, Iraq, May Issue.
12. Lenzner, D. (1977). Elements of Load bearing Brick work. 1st edition. Pergamon Press. Oxford, UK.
13. Load Bearing Brickwork." (1975). Proceedings of the British Ceramic Society. London, UK, Sept Issue no. 24.

www. yemeninformation.org
البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org
مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 04-425622